\الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

مشروع بحث معد لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية

تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية

"دراسة مقارنة"

إشراف الدكتور: هيثم أحمد عيسى

إعداد الطالبة : ختام محمد حيدر

العام: ٢٠٠٩م

الفصل الأول: الاقتصاد السوري.

أولاً: لمحة عن الاقتصاد السوري والقطاعات الاقتصادية المكونة له.

- **القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد السوري.**
- **التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري.**

ثانياً: تطور القطاع العام في سورية.

1. **مرحلة الاستقلال الوطني حتى عام ١٩٦٣**
2. **المرحلة (١٩٦٣- ١٩٧٠)**
3. **المرحلة من ١٩٧٠ حتى الوقت الراهن.**

ثالثاً: تطور القطاع الخاص في سورية.

1. **مرحلة ما قبل الانتداب الفرنسي.**
2. **مرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٢٥- ١٩٤٧).**
3. **مرحلة الاستقلال الوطني (١٩٤٧- ١٩٥٨).**
4. **الفترة (١٩٥٨- ١٩٧٠).**
5. **فترة السبعينات وحتى الوقت الراهن.**

الفصل الثاني: مساهمة القطاعين في العمالة.

مقدمة.

أولاً: واقع وتركيب العمالة في القطاع العام.

1. **من حيث المستوى التعليمي.**
2. **من حيث القطاعات الاقتصادية.**
3. **من حيث التركيب الجنسي للعاملين.**

ثانياً: واقع وتركيب العمالة في القطاع الخاص.

1. **من حيث المستوى التعليمي.**
2. **من حيث القطاعات الاقتصادية.**
3. **من حيث التركيب الجنسي للعاملين.**

ثالثاً: المقارنة بين القطاعين العام والخاص.

1. **مقارنة التغير في بنية العمالة بين القطاعين العام والخاص.**
2. **مقارنة حصة كل من القطاعين من العمالة.**

الفصل الثالث: مساهمة القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية.

مقدمة.

أولاً: الحجم الكلي للتجارة الخارجية في سوريا.

ثانياً: صادرات وواردات القطاع العام.

١. صادرات القطاع العام.

٢. واردات القطاع العام.

ثالثاً: صادرات وواردات القطاع الخاص.

١. صادرات القطاع الخاص.

٢. واردات القطاع الخاص.

رابعاً: المقارنة بين القطاعين.

١. مقارنة التغير الحاصل على حجم التجارة الخارجية بين القطاعين.

٢. مقارنة التغير الحاصل على الصادرات والواردات بين القطاعين.

الفصل الرابع: سياسة الحكومة تجاه القطاعين.

مقدمة.

أولاً الإعفاءات الضريبية والرسوم لكلا القطاعين.

١. الإعفاءات والرسوم للقطاع العام.

٢. الإعفاءات والرسوم للقطاع الخاص.

ثانياً: المزايا والتسهيلات الممنوحة للقطاعين.

١. المزايا والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام.

٢. المزايا والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.

خاتمة.

الفصل الخامس: مساهمة القطاعين العام والخاص في الإيرادات المالية للدولة.

مقدمة.

أولاً: الحجم الكلي للإيرادات العامة.

ثانياً: مساهمة القطاع العام في الموارد المالية للدولة.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات المالية للدولة.

رابعاً: مقارنة مساهمة القطاعين في الموارد المالية للدولة.

الفصل السادس: مساهمة القطاعين العام والخاص في الاستثمار.

مقدمة.

أولاً: الاستثمار في سورية.

ثانياً: مساهمة القطاع العام في الاستثمار.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار.

رابعاً: مقارنة مساهمة كل من القطاعين في تكوين رأس المال الثابت.

الإطار العام للبحث

أ- المقدمة.

ب- مشكلة البحث.

ج- أهمية البحث.

د- أهداف البحث.

ط- منهجية البحث.

ع- فرضيات البحث.

ل- الدراسات السابقة.

اختبار الفرضيات

الخاتمة

المقترحات والتوصيات

قائمة المراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم}

سورة البقرة الآية (٣٢)

صدق الله العظيم

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية

دراسة مقارنة

قرار لجنة المناقشة والحكم:

ـ **الدكتور: حبيب محمود** عضواً
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

ـ **الدكتور: غسان إبراهيم** عضواً
المدرس في قسم الاقتصاد

ـ **الدكتور: هيثم عيسى** عضواً مشرفاً
المدرس في قسم الاقتصاد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وانجاز هذا البحث.

أما بعد:

تتقدم الباحثة بخالص شكرها وعظيم امتنانها وتقديرها لأستاذها الفاضل **الدكتور: هيثم عيسى** المدرس في قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته التكرّم بالإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذا البحث، وإنجازه بصورته النهائية جزاه الله عن الباحثة كل خير.

كما تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور: حبيب محمود** الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

كما وتتقدم الباحثة بالشكر والتقدير **للدكتور: غسّان إبراهيم** المدرس في قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق، على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

وتتوجه الباحثة بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **مصطفى العبد الله الكفري** عميد كلية الاقتصاد، كما تتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى جميع **الأساتذته في كلية الاقتصاد**، وإلى جميع العاملين في كلية الاقتصاد على تعاونهم مع الباحثة.

والله ولي الأمر والتوفيق

الإهداء

إلى مثلي الأعلى ورمز عزتي وفخري
إلى من غرس في نفسي الخير والإيمان .... والدي

إلى نبع الحنان والمحبة والأمل
إلى سيدة النور .... أمي الغالية

إلى الذين ترعرعت بينهم وقضيت أجمل أيامي معهم
إلى الذين أرجو لهم السعادة والهناء .... إخوتي وأخواتي

إلى من ينبض قلبها حباً وحناناً.. عمتي

إلى الأصوات التي دفعتني إلى الأمام
إلى من كانوا في شدتي ورخائي خير الأصحاب .... أصدقائي

الإهداء الأول والأخير إلى السراج الذي أنار طريقي وذلـــل الصـــعاب أمـــامي
إلى .... أستاذي الفاضل الدكتور هيثم عيسى

أولاً: قائمة المحتويات:

ثانياً: فهرس الأشكال

مخطط البحث:

أ- المقدمة:

تاريخياً، عرفت الساحة الاقتصادية تيارين اقتصاديين متناقضين هما:

١. تيارٌ تدخلي: يقوم على تدخل الدولة, وقد سيطر هذا التيار على السياسة الاقتصادية في القرن الثامن عشر.
٢. تيار الحرية الاقتصادية (تيار السوق): الذي ساد في القرن التاسع عشر كرد فعلٍ على سياسات التدخل المسرفة التي سيطرت في القرن الثامن عشر.

لقد ظلت سياسة الحرية الاقتصادية مسيطرةً في بدايات القرن العشرين, حيث انحصر دور الدولة ضمن مفهوم ما كان يعرف بالدولة الحارسة التي امتنعت عن التدخل في الحياة الاقتصادية، لتفسح المجال أمام أفرادها، لتحقيق مصالحهم الخاصة دون أن يتعارض ذلك مع الصالح العام، وعلى النحو الذي تكفله الأنظمة والقوانين السائدة، بالتالي فإن دور الدولة بشكل عام اقتصر على[١]:

- توفير الخدمات العامة ذات الطابع الجماعي كالدفاع والأمن والتعليم والصحة.
- تأمين بعض المرافق الأساسية التي قد لا تتناسب فيها طبيعة وأهداف النشاط مع الملكية الخاصة كالطرق والمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء ...الخ.
- تنفيذ مشاريع البنى الأساسية.

لكن بعد الحربين العالميتين, وفترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينات، تخلت المملكة المتحدة عن سياسة الحرية الاقتصادية, وتصاعد تدخل الحكومات في تسيير اقتصاديات بلادهم[٢].

مع بداية السبعينات من القرن العشرين عادت الليبرالية للظهور على الساحة الاقتصادية, ولكن بصورةٍ محدّثةٍ ومطوّرةٍ, حيث ازدادت الدعوات للحدّ من تدخل الدولة في الاقتصاد, وتصفية القطاع العام والدعوة لما يسمى الليبرالية الجديدة.

لقد كان أهم ما مهد لليبرالية الجديدة ما عرف بأزمة الركود التضخمي, وفشل عملية التنمية في البلدان المتخلفة، وعجزها عن سداد ديونها, مما اضطرها إلى استخدام وصفاتٍ جاهزةٍ وضعتها

---

[١] - قلعاوي، غسان، القطاع العام إلى أين (خواطر حول تخصيص القطاع العام)، دار المكتبي، دمشق، ١٩٩٥، ص٢٩.
[٢] -النور, خالد عبد, القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٠/٤/٢٥.

المؤسسات المالية الدولية بالاستناد إلى أطروحات الليبرالية الجديدة, واكتملت الحلقة بانهيار التجربة الاشتراكية وتوجه دول أوربا الشرقية باتجاه اقتصاد السوق.

انعكست هذه الأحداث العالمية، والتغير الذي طرأ على دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد السوري، وبشكلٍ خاصٍ على القطاعين العام والخاص اللذين يشكلان الركيزة الأساسية له، الأمر الذي أدى إلى تغيرٍ في الدور الذي يساهم فيه هذان القطاعان في الحياة الاقتصادية السورية، فمن خلال متابعة تاريخ الاقتصاد السوري نجد أن سورية قد خاضت التجربة التنموية بالاعتماد على تدخل الدولة والقطاع العام, وخصوصاً بعد تأميم الستينات, إلا أنها, ومنذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي بدأت تعاني من مشكلاتٍ واختناقاتٍ اقتصاديةٍ استدعت القيام بإصلاحاتٍ باتجاه إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مكنته من قيادة عملية التنمية وتحقيق اندفاعةٍ اقتصاديةٍ هامةٍ دفعت البعض إلى إطلاق تسمية المعجزة السورية, وذلك ضمن إطار الدور الليبرالي الذي لعبته الدولة، وقيادة القطاع الخاص للعملية التنموية[٣].

على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه كل من هذين القطاعين، وسعي كلٍّ منهما ليكون القطاع الرائد في الاقتصاد السوري، إلا أن السياسة الاقتصادية في سورية لا تستند إلى دراسة الواقع وتحليله تحليلاً علمياً، إنما توضع انطلاقاً من ردود فعلٍ على أحداثٍ محددةٍ, وبناءً على قاعدةٍ أيديولوجيةٍ وقناعاتٍ شخصيةٍ من دون العودة إلى نتائج الدراسات أو الاحتكام إلى التحليل العلمي.

أما في هذا البحث فإننا سنقوم بمقارنة مستوى أداء كل من هذين القطاعين من خلال دراسةٍ كلٍّ منهما دراسةً علميةً موضوعيةً تعتمد على جمع البيانات وتحليلها، ومن ثم المقارنة بينهما وذلك بهدف معرفة القطاع الأكثر فعالية في الاقتصاد السوري، متخذين من السنوات (١٩٩٤-٢٠٠٥- ٢٠٠٧) مجالاً زمنياً للمقارنة.

أما المحاور التي سنعتمدها أساساً للمقارنة فهي:

- التطور التاريخي للقطاعين منذ الاحتلال الفرنسي لسورية وحتى الآن.

---

[٣] طالاس, مسلم عبد, السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري, رسالة ماجستير, جامعة حلب, ٢٠٠٤، ص٢.

- مساهمة كلٍّ منهما في تأمين فرص العمل، ومدى تحيز كل منهما لجنسٍ معينٍ، أو مستوىً تعليميٍّ دون غيره، ومعرفة الفعاليات الاقتصادية التي تستقطب عمالة أكثر من غيرها.
- مساهمة كلٍّ منهما في مجال التجارة الخارجية، ومعرفة ماهية المواد التي يركز عليها كل منهما.
- القوانين والتشريعات الخاصة بكلٍّ منهما بهدف معرفة العوائق والعقبات التي تعترضهما، والتسهيلات التي تمنح لهما.
- مساهمة كل منهما في الموارد المالية للدولة.
- مساهمة كلٍّ منهما في تكوين رأس المال الثابت، ومعرفة أكثر الفعاليات الاقتصادية جذباً للاستثمار ضمن هذا القطاع أو ذاك.

ب- مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري من عجزٍ في تحقيق النمو الاقتصادي بشكلٍ مستدامٍ وبمعدلاتٍ عاليةٍ, وتشير الدراسات إلى تزايد معدلات البطالة, ففي كل عام لدينا حوالي ١٥٠ألف وافدٍ إلى سوق العمل ناهيك عن الأشخاص العاطلين عن العمل. وبحسب نتائج بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٢ بلغ معدل البطالة في سورية ١١,٧%. ويقدر بعض الاقتصاديين أن معدل البطالة الظاهرة يتراوح بين ٢٠- ٢٢% من قوة العمل, أما البطالة الفعلية أي بأخذ ساعات العمل الفعلية فتقدر ب ٥٤% من قوة العمل. ويقدر بعض الخبراء حجم الاستثمارات المطلوبة لإيجاد فرص عملٍ للوافدين إلى سوق العمل كل عام بحوالي ١٨٧,٥ مليار ليرة سورية[٤].

إضافةً إلى ذلك كله يعاني الميزان التجاري السوري عامةً عجزاً كبيراً, فقد وصل هذا العجز على الرغم من الصادرات النفطية إلى ٣٥% عام ١٩٩١, وظل في حدود ٢٥% للأعوام ١٩٩٣- ١٩٩٦- ١٩٩٨[٥].

مع بداية الألفية الثالثة تمكّن الاقتصاد السوري من تحقيق فائضٍ في ميزانه التجاري، إذ بلغت قيمة هذا الفائض ٢٨٦٦٥٥ في عام ٢٠٠٠، إلا أن هذه القيمة انخفضت إلى ٢٤٢٧١ في عام

---

[٤] -حبيب, مطانيوس, قراءة في القطاع الخاص في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٥/٣/٢٨.
[٥] -النور, خالد عبد, المرجع السابق.

٢٠٠٣، وما لبث الميزان التجاري أن عاد مرة أخرى إلى حالة العجز، إذ بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ٧٨٠٠٥ في عام ٢٠٠٤، واستمرت في الزيادة لتصل إلى ١٠٥٥٢٣ في عام ٢٠٠٧ (المبالغ بملايين الليرات السورية)[٦].

مع هذا الواقع الاقتصادي يبرز على الساحة الاقتصادية السورية تياران اقتصاديان متناقضان وكلٌ منهما يكيل التهم للآخر، ويحمله مسؤولية العجز عن تحقيق النمو الاقتصادي, ليبرئ نفسه من المسؤولية الذاتية, ويحملها بالكامل للطرف الآخر.

إن الموقف الذي يتبناه كل تيار يخلط الإيديولجيا بالسياسة والاقتصاد مع المصالح الشخصية مما يضيع المسؤولية, وهنا تبرز مشكلة البحث, إذ إننا نعاني من قصور في الدراسات الاقتصادية وبخاصةٍ الأكاديمية منها في قياس فعالية ومساهمة كلٍ من القطاعين العام والخاص في نمو الاقتصاد السوري وفق مقاييس موضوعيةٍ بعيدةٍ عن التقييمات والآراء والتوجهات السياسية والمصالح الشخصية.

لذا سنحاول في هذا البحث دراسة كل من هذين القطاعين دراسةً موضوعيةً.

ج- أهمية البحث:

يشكل الاقتصاد البنية التحتية للمجتمع, وبالتالي فإن عملية النهوض بالمجتمع تتطلب تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاستفادة القصوى من المزايا التي يتمتع بها كل قطاعٍ, ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يتناول:

" تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاع العام والقطاع الخاص في سورية ".

إذ إن عدم قدرة أي قطاعٍ اقتصاديٍّ عن أداء دوره بشكل كاملٍ وفعّالٍ لأي سببٍ كان سوف يؤثر سلباً على عملية التنمية. لذا لا بد من تسليط الضوء على المساهمة التي يقدمها كل من القطاعين في كافة المجالات, سواء على صعيد فرص العمل التي يؤمنها كل من القطاعين, أو على صعيد الصادرات والواردات لكلٍ منهما, ومدى مساهمة كل من هذين القطاعين في تكوين الرأسمال الوطني وكذلك الإيرادات الضريبية التي يرفد بها خزينة الدولة .... الخ.

---

[٦]- المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

ومن ثم إجراء مقارنة بين هذين القطاعين لمعرفة مواطن الخلل ولمعرفة العوائق التي تعترض كلاً منهما, كذلك لمعرفة التسهيلات والمزايا الممنوحة لكلٍ منهما بهدف معرفة مدى قصور أو فعالية التشريعات الخاصة بكلٍ من القطاعين المدروسين, ومدى فاعلية هذه التشريعات في تفعيل دور كل قطاع.

وتأتي أهمية هذا البحث أيضاً من خلال دراسة وتحليل إمكانية وأهلية كل من القطاعين العام والخاص للقيام بدوره التنموي بعيداً عن الإيديولجيا، أو الانحياز غير الموضوعي لصالح أي من القطاعين, ومن خلال التأكيد على أهمية دور كل قطاع وعدم التقليل من شأن أي قطاع, وأيضاً عدم المبالغة في تعظيم شأن أي قطاع.

د- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة كل من القطاعين العام والخاص دراسة مقارنة بغية التعرف على:

١- عدد فرص العمل التي يؤمنها كل قطاع وواقع وتركيب قوة العمل في كل منهما.

٢- حجم وبنية الصادرات والواردات في كلا القطاعين.

٣- مساهمة كلا القطاعين في العوائد الضريبية والرسوم.

٤- المزايا الممنوحة للقطاعين العام والخاص.

٥- مساهمة كلا القطاعين في الاستثمار الكلي وتكوين رأس المال الثابت.

ط- منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي المقارن.

١- المنهج الوصفي: من خلال دراسة حالة كلٍ من القطاعين, واستعراض تطورهما, والمشكلات التي تواجه هذين القطاعين وتوصيف التغيرات التي طرأت على مساهمتهما الاقتصادية من الجوانب المختلفة التي اعتمدتها الدراسة. وكذلك من خلال تقديم دراسةٍ توصيفيةٍ لطبيعة وبنية التغيرات الحاصلة في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة.

٢- التحليلي المقارن الذي يقوم على جمع البيانات الإحصائية الخاصة بكل قطاعٍ على حدة، ومن ثم تبويب هذه البيانات وتحليلها، وبعد ذلك نقوم بإجراء مقارنة البيانات المتوفرة لدينا لمعرفة سلبيات وإيجابيات كل قطاع والتعرف على مواطن الخلل في كلا القطاعين والبحث عن المشكلات وتحديد معالمها ومسبباتها ومن ثم محاولة صياغة الحلول الممكنة.

ع- فرضيات البحث:

١- القطاع العام والقطاع الخاص هما ركيزة الاقتصاد السوري، وتحقيق التنمية تتطلب تحسين آلية عملهما معاً وليس حذف أحدهما لصالح الآخر.

٢- أغلب الآراء والمقترحات المتعلقة بتطوير وتفعيل القطاعين العام والخاص مبنيةٌ على آراءٍ ومصالحَ شخصيةٍ وأيديولوجية.

٣- يعاني كلٌ من القطاع العام والخاص من مشكلاتٍ تعيقهما عن أداء دورهما.

٤- توجد حاجةٌ ماسةٌ لإجراء إصلاحٍ يشمل كلاً من القطاع العام والخاص.

٥- يوجد نقصٌ في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من كل الطاقات لهذين القطاعين.

ل- الدراسات السابقة:

في الواقع هناك قلة في الدراسات الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل, سواء في سورية أو على مستوى الوطن العربي.

ومن هذه الدراسات نذكر:

١. عبد طالاس، مسلم (٢٠٠٤)،السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

لقد انطلق البحث من اعتبار أن للقطاع العام دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية يصعب التخلي عنه, وأشار إلى أن القطاع العام يمكن أن يكون ضرورةً تنموية, لكن بشرط وضع هذه الضرورة في إطارٍ تاريخيٍّ محددٍ، بسياقاته الداخلية والخارجية.

تبين أيضاً من خلال هذه الدراسة أن القطاع العام في سورية عانى من الأخطاء الاقتصادية والإدارية التي رافقت ولادته، وأحاطت بتشغيله مع عدم إنكار بعض المشكلات المتعلقة بعمومية القطاع العام, وأن الإدارة بالأهداف ليست كافية وحدها لحل هذه المشكلات, بل يؤكد أن هناك حاجةً ماسةً لإجراء إصلاح اقتصاديٍ وإداريٍ شاملٍ، وإصلاح القطاع العام ضمن إطار ذلك.

ويرى أن توفير ظروفٍ مناسبةٍ لعمل القطاع العام يهيئ الظروف المناسبة أيضاً للقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالكفاءة فقد مال البحث إلى اعتبار أن الكفاءة لا تقتصر على أحد القطاعين دون الآخر, وأن الكفاءة تتعلق بعاملين أساسيين هما السوق التنافسية وممارسة حقوق الملكية.

أكدت هذه الدراسة أن القطاع العام والخاص هما رأسمالٌ وموردٌ وطنيٌ يفترض أن يخصصا ويشغلا بأقصى كفاءة ممكنة بغض النظر عن الملكية, وإذا ما اضطررنا لاختيار أحد القطاعين ليقود عملية التنمية, فيجب أن ينظر إلى ذلك كخيار اقتصادي تنموي, أو على الأقل يجب أن تتم مناقشته كذلك.

٢. إدلبي، ثريا حسين (١٩٩٨)، تسويق السلع الغذائية في القطر العربي السوري دراسة مقارنة، رسالة ماجستير, جامعة دمشق.

قامت الباحثة بدراسة العملية التسويقية في القطاعين العام والخاص, ثم أجرت مقارنةً بينهما, وتوصلت إلى النتائج التالية:

لا تمتلك منشآت القطاع العام المقومات الكافية لنجاح عملية التخطيط للنشاط التسويقي, إذ لا توجد دراساتٌ فعليةٌ للسوق المستهدف, أو مرونةٌ في وضع السياسات التسويقية, من جهةٍ أخرى فإن منشآت القطاع الخاص تمتلك المقومات لنجاح العملية التخطيطية.

بالإضافة إلى ذلك تعاني إدارة منشآت القطاع العام من ضعفٍ شديدٍ في عملية التنفيذ, لعدم توفر الحد الأدنى لنجاح هذه العملية, على عكس واقع إدارة منشآت القطاع الخاص التي تمتلك من المقومات ما يكفل لها نجاح هذه العملية, ولا تعير هذه الإدارة في كلا القطاعين الاهتمام الكافي بالعملية الترويجية, وإن كان ذلك يتجلى بشكلٍ أوضح لدى منشآت القطاع العام.

وتبين من خلال هذه الدراسة عدم وجود نظامٍ رقابيٍّ علميٍّ في كل من منشآت القطاعين, ومع ذلك فإن الواقع الرقابي في القطاع الخاص أفضل منه في القطاع العام.

أكدت هذه الدراسة أن منشآت القطاع العام لا تستطيع منافسة منشآت القطاع الخاص من حيث السلعة المنتجة، كما أن منشآت القطاع الخاص أكثر مرونةً من منشآت القطاع العام.

تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية

"دراسة مقارنة"

أولاً: لمحة عن الاقتصاد السوري والقطاعات الأساسية المكونة له.

عانت سورية من الاستعمار سنين طويلة, فلم تكد تنتهي من السيطرة العثمانية التي استمرت أربعة قرونٍ, حتى وقعت تحت نير الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠, ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الدول الاستعمارية تراجع الاقتصاد في شتى المجالات، وورثت سورية من جراء ذلك زراعةً خاملةً وتطوراً وحيد الجانب في الصناعة نظراً لفقدان الصناعة الثقيلة وضيق أطر العلاقات الاقتصادية الخارجية.

بعدما تسلم الفرنسيون الحكم من العثمانيين ألقوا على سورية عبء ديون الإمبراطورية العثمانية الثقيل في فترة ما قبل الحرب، وكان على سورية أن تدفع ٨,٤١% من مجموع هذه الديون, أي ما يبلغ ١٠٨٧٠ ليرةً ذهبيةً تركيةً، وكان على الشعب السوري أن يسدد ديون العثمانيين إلى الحكومة الفرنسية.
ولم يستطع البلد الفقير بالطبع أن يتحمل مثل هذا العبء الثقيل, فتساهل الفرنسيون ورفعوا الرسوم الجمركية (على المستثمرين الأجانب الحاصلين على امتيازاتٍ اقتصاديةٍ وحقوقيةٍ في سورية) من ٨% إلى ١١%. وقد تحولت هذه المدخرات الواردة, شأنها في ذلك شأن باقي الواردات, إلى الدولة المستعمرة. ولم يحتج الفرنسيون إلى جهدٍ كبيرٍ لتنفيذ مثل هذه الأعمال, فقد كانوا يسيطرون على النظام المصرفي وعلى كافة العمليات النقدية في سورية. وقد اضطلع بنك سورية ولبنان الذي أنشؤوه عام ١٩١٩ بمهمات المصرف الحكومي لسورية. أما التداول النقدي فقد تكفلت به الحكومة الفرنسية, وارتبطت العملة السورية في علاقاتها بعملات الدول الأخرى بالفرنك الفرنسي[١].

استطاعت رؤوس الأموال الفرنسية, بإشرافها على النظام المصرفي والعمليات النقدية داخل البلاد, أن تحظى بإمكاناتٍ كبيرةٍ للتأثير على العمليات الاجتماعية – الاقتصادية في سورية، إذ إن امتيازات الإصدار التي كانت بيد الحكومة الفرنسية وضعت بيدها سلاحاً قوياً لتأمين الإشراف الكامل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية.
وإلى جانب مصرف سورية ولبنان كانت هناك مصارف أجنبيةٌ أخرى تعمل في سوريا بنشاط مثل "البنك العربي" و "بنك الشرق الأوسط البريطاني" و "كريدي ليونيه" و "كريدي فونسيه داليجري ايه دوتو نيسي"[٢].

---

[١]- ف. ب. فيكتوروف, اقتصاد سورية الحديثة (مشكلاته وآفاقه), ترجمة: هشام الدجاني, دار البعث, دمشق, ١٩٧٠, ص١٦.
[٢]- ف. ب. فيكتوروف, المرجع السابق, ص١٦.

ولما كانت المصارف الأجنبية منفذةً للسياسة الامبريالية الهادفة إلى تجميد تطور القوى الإنتاجية, فإنها لم تعمل في حقل التمويل المباشر لاقتصاد سورية الوطني, وإنما انحصر نشاطها في تسهيل عمليات التجارة الخارجية واستثمار ودائعها في السندات الحكومية, وحرمت سورية من إمكانية تطوير علاقات التجارة الخارجية الطبيعية مع الدول الأخرى, وحصر تصدير البضائع السورية إلى الأسواق الخارجية بشكلٍ أساسيٍّ بالدول الأوربية. وقد حظيت رؤوس الأموال الفرنسية في الميدان غير الإنتاجي بأرباحٍ فاحشةٍ ذات تداولٍ سريعٍ وأخطارٍ قليلةٍ.

خلقت الرساميل الأجنبية العوائق الكبيرة في وجه قيام صناعةٍ وطنيةٍ يمكن أن تخلق قاعدةً محددةً لتطور البلاد الاقتصادي. عملت هذه الرساميل، في الوقت نفسه، على إقامة مؤسسات ذات طابعٍ استعماريٍّ مهمتها تصدير المواد الخام إلى الدولة المستعمرة. وحال ذلك دون ظهور المصانع الحديثة في البلاد وسيطرة العلاقات الإقطاعية, وضعف الرساميل الوطنية وتبعثرها, وتشتت السوق الداخلية, وتخلف النظام النقدي, وهذا ما أبقى على رؤوس الأموال الأجنبية[1].

في عام ١٩١٤ لم يكن يوجد في سورية أية مؤسسة يزيد عدد عمالها عن ٣٠٠ شخصاً. في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٢٨ وعام ١٩٤٥ لم يكن يوجد في سورية سوى سبع شركاتٍ صناعيةٍ مساهمةٍ برأسمال كلي مقداره ١٩ مليون ليرة سورية, بما في ذلك معمل الغزل والنسيج في حلب, ومصنعا الاسمنت والكونسروة بدمشق.

في عام ١٩٢٩ رفضت سلطات الانتداب الفرنسية بشدة فكرة إقامة مصرفٍ صناعيٍّ سوريٍّ برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ليرة سورية, يقدم المساعدة الممكنة للمؤسسات الوطنية.

احتلت الصناعات النسيجية والغذائية المرتبة الثانية في صناعة سورية المستعمرة, أما المرتبة الأولى فكانت للمؤسسات ذات الرساميل المحدودة والتي تعطي إنتاجيةً ضعيفةً نظراً لجهل العمال وظروف عملهم الشاقة.

لقد أعاق المستعمرون الفرنسيون, بتجميدهم لعملية تراكم رأس المال الوطني وحرية نشاطه, تكوّن البرجوازية الوطنية, فكان الضعف الاقتصادي لهذه الأخيرة, وضعف أوساطها الصناعية بصفةٍ خاصةٍ, من أهم ملامح الواقع السوري قبل حصول البلاد على استقلالها السياسي.

لم تكن سورية بالنسبة للمستعمرين الفرنسيين مجرد منطقةٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ هامةٍ في الشرق العربي ونافذةً إلى آسيا, بل كانت أيضا مصدراً كامناً لإغناء الدولة المستعمرة. رأت سلطات الانتداب الفرنسية قبل كل شيءٍ, أن تحول سورية إلى واحدٍ من أكبر مصادر توريد المواد الزراعية. لذلك وضع الفرنسيون

[1] - ف. ب. فيكتوروف, نفس المرجع, ص١٧.

خطة لتوسيع الأراضي المزروعة وزيادة محصول المواد الزراعية الأساسية, ولكنها بقيت مجرد خطةٍ, فطيلة الفترة التي حكمت فيها سلطات الانتداب الفرنسية سورية لم يزدد محصول الحبوب عملياً, وكل ما يلاحظ هو بعض الزيادة في مساحة الأراضي التي تزرع هذه الأصناف.

مع حصول سورية على الاستقلال عام ١٩٤٦ بدأت السلطة الوطنية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى بناء اقتصادٍ وطنيٍّ مستقلٍ, وكانت الإيديولوجية السائدة عامة, تؤمن بأهمية العمل الفردي وإطلاق الحرية الاقتصادية ضمن مفهوم وطنيٍ مستقلٍ يطمح إلى إقامة صناعةٍ وطنيةٍ يقيمها القطاع الخاص، ولتحقيق ذلك اتخذت السلطة الوطنية سلسةً من الإجراءات منها:

- الانفصال الجمركي عن لبنان لتحقيق الخلاص من الوساطة اللبنانية في التجارة الخارجية السورية, والاتصال المباشر ببلد المنشأ, ولتحريرها في حماية مصالحها من المنافسة الخارجية.
- تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير لمصلحة الاقتصاد الوطني, وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد ولاسيما المواد الأولية اللازمة للزراعة والصناعة والآلات, ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي تنتج محلياً كالزجاج والكبريت والصابون والموبيليا والجوارب والمعجنات والفواكه المحفوظة والسكاكر والملابس الداخلية، وشجعت تصدير القطن بعد تأمين الاحتياجات المحلية منه.
- تحرير التجارة الخارجية من التبعية المباشرة وغير المباشرة لسيطرة المؤسسات والمحلات التجارية والأجنبية داخل وخارج البلاد.

هدفت هذه الإجراءات إلى حماية الصناعة السورية وتشجيعها, وكذلك تخفيض الاستيراد وتشجيع التصدير, واستخدام الرسوم الجمركية كأداةٍ لتقليص المستوردات أو تشجيعها حسب طبيعة المادة والحاجة إليها. كما تم في هذه المرحلة عقد العديد من الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع مع الدول العربية والأجنبية.

عانى الميزان التجاري السوري في مرحلة الخمسينات من عجزٍ تجاريٍّ إلا أنه كان عجزاً بسيطاً يغطى من عائدات البترول ومساعدات المهاجرين السوريين لأهاليهم ومن موارد السياحة والترانزيت. شكلت المواد الزراعية ما يقرب من ٩٠% من مجموع الصادرات السورية وكان القطن أهم هذه المحاصيل إذ إنه ساهم وحده بحوالي ٤٠% من مجموع الصادرات[١].

في عهد الوحدة بين سورية ومصر، الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات بقليل، سيطرت الدولة بشكل أقوى على الحياة الاقتصادية وتجلى ذلك بصورةٍ خاصةٍ من خلال الإصلاح الزراعي وتأميم بعض الشركات

[١] ـ الحمش, منير, الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين, دار مشرق مغرب, دمشق, ١٩٩٧, ص٥٠.

في قطاعي الصناعة والتجارة. وأحدثت وزارة التموين عام ١٩٦٠ وكان من مهامها التدخل بهدف توفير المواد الغذائية والكيميائية والصحية وسائر الاحتياجات التموينية, وكذلك تأمين انتقال هذه المواد بأقل التكاليف إلى المستهلك.

وعندما بدأت عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الستينات والتي كان المقصود منها التأثير على توجهات التنمية وعلى إستراتيجيتها, اختارت الحكومات السورية المتعاقبة في تلك الفترة طريق التحول الاشتراكي.

أعلنت الحكومة في مطلع السبعينات سياسة التعددية الاقتصادية, التي وضعت في التنفيذ عملياً في منتصف الثمانينات, عندما اتخذت مجموعة قرارات تحت عنوان " الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على القطاع الخاص"[١].

بتعبير آخر هناك من يرى بأن الاقتصاد السوري مر منذ عام ١٩٦٣ ولغاية ١٩٩٥ بثلاث مراحل هي:

- مرحلة التحول الاشتراكي.
- مرحلة توقف التحول الاشتراكي.
- مرحلة تراجع الاشتراكية.

وتعد الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥ هي فترة توقف الاشتراكية[٢].

أ- القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد السوري:

من حيث الواقع يتضمن الاقتصاد السوري أربع فعاليات هي:

القطاع (العام والخاص والتعاوني والمشترك).

١- القطاع العام:

أ- يقصد به: "الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستخدمين مقابل سعرٍ محددٍ وذلك بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الشكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية, أي سواء اتخذت هذه الوحدة شكل المصالح الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة"[٣].

ب- ويعرف أيضاً بأنه: " كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين"[٤].

---

[١] - الحمش, منير, المرجع السابق, ص١٢٦.
[٢] - طالاس, مسلم عبد, السبل والوسائل لتطوير القطاع العام, رسالة ماجستير, جامعة حلب, حلب, ٢٠٠٤, ص٢٧.
[٣] -إبراهيم, العيسوي, إبراهيم, سعد الدين عبد الله, تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٠, ص٢٢٥.
[٤] - القلاع, محمد غسان, تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٤/٢/٥.

ويمكن القول بأن القطاع العام في سورية نشأ بثلاثة طرق:

- تأميم الملكيات الأجنبية.
- إنشاء وتنظيم المؤسسات الصناعية والمالية والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- تأميم ملكية البرجوازية المحلية[١].

وباعتبار تدخل الدولة كان في معظم فترات المرحلة (منذ حصولها على الاستقلال وحتى زمن الوحدة مع مصر) يميل إلى دعم رأس المال الخاص الوطني وتشجيعه, وتوجهها نحو تأمين البنية الأساسية, فقد اقتصر التأميم في بداية المرحلة على بعض المؤسسات الفرنسية وما ارتبط بها من مؤسساتٍ بلجيكيةٍ, ودفع لهذه المؤسسات مبالغ هامةً على سبيل التعويض واكتسب التأميم بذلك صفة البيع والشراء أكثر منه مصادرة.

أما في عهد الوحدة مع مصر فقد أممت الدولة عدداً من أهم المرافق الاقتصادية, ولاسيما الصناعية المملوكة من القطاع الخاص. وبعد تأرجح النظام الاقتصادي السوري بين نزعٍ للتأميم وعودةٍ إليه خلال السنوات /١٩٦١- ١٩٦٣/ تم تأكيد التأميم وتوسيعه في منتصف السنوات الستين، فشمل قطاع التجارة الخارجية بكاملها والقطاع المصرفي والمالي, كما شمل الصناعات الكبرى بالمقاييس السورية, وتضمن تأميماً جزئياً لمعظم الصناعات المتوسطة[٢].

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠ صراعاً على السلطة بين حزب البعث والقوى الحاكمة السابقة, الأمر الذي انعكس سلباً على السياسات والإجراءات الاقتصادية, ونتج عن ذلك تراجع الثقة بالاقتصاد السوري وتراجع الأداء الاقتصادي والدخول في حالة من الركود. اتجهت البلاد بعد الحركة التصحيحية إلى الاستقرار وبرز التوجه نحو إرساء أسس التعددية الاقتصادية التي كانت تهدف إلى جانب الدور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, إلى إفساح المجال أمام كافة القطاعات الاقتصادية لتؤدي دورها في بناء الاقتصاد الوطني وبصورةٍ خاصةٍ أمام القطاع الخاص, ولذلك اتخذت الحكومة بعض الإجراءات باتجاه الانفتاح الاقتصادي وإزالة الكثير من العوائق أمام نشاط القطاع الخاص[٣].

الأمر المهم الذي تجب الإشارة إليه هو ثبات البيئة الاقتصادية وتشريعها ونظمها الإدارية والإجرائية والتي قلما تغيرت مما حال دون تفعيل التعددية بمكوناتها الأربعة. لذلك ظل دور الدولة الاقتصادي وقطاعها العام وتدخلها المباشر في العملية الاقتصادية يتناميان على حساب القطاعات الثلاثة الأخرى

---

[١] - طالاس, مسلم عبد, مرجع سبق ذكره، ص١٢.
[٢] -الزعيم, عصام, إصلاح القطاع العام الصناعي, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٣/٢/٢٨.
[٣] - السيد, فؤاد, التعددية الاقتصادية واتجاهات المستقبل, ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ٢٠٠١/٣/٤.

حتى أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين. إن تفعيل الاستثمار الخاص بموجب القانون رقم /١٠/ بدءاً من عام ١٩٩١ لم يحقق إلا نمواً محدوداً وقصير الأجل في دور القطاع الخاص في الاستثمار[١].

وعلى الرغم من أن الدولة جنحت إلى تقليص الاستثمار العام بأن يعوض عنه إن لم يتجاوزه مزيدٌ من التوسع في الاستثمار الخاص فإن تدخل الدولة الاقتصادي تواصل في قطاعاته المتعددة, ثم ما لبث أن تجدد بدءاً من العام /٢٠٠٠/ في إطار السعي الحكومي لاستعادة معدلات الاستثمار في الناتج الإجمالي وإسهام الاستثمار العام فيها تجنباً للمزيد من الركود الاقتصادي وانحدار الدخل الفردي وسعياً لتنشيط الاقتصاد مجدداً ورفع معدلات نموه[٢].

٢- القطاع الخاص:

يمكن تعريف القطاع الخاص وفق معيار الملكية والإدارة أو وفق معيار الأهداف.

وفق المعيار الأول يعرف القطاع الخاص بأنه: كل ما يملكه المواطنون متفرقين, ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها, وعليه فإن كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كله ينتمي للقطاع الخاص, والذي لا يتقاضى أفراده دخلاً أو إيراداً من خزينة الدولة, بل يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيداً عن المال العام.

يعرف هذا القطاع وفق المعيار الثاني بأنه كل عملٍ اقتصاديٍّ سواء كان عاماً أو خاصاً يهدف بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ إلى تعزيز عملية التنمية, فهو قطاعٌ اقتصاديٌّ وطنيٌّ منتجٌ ينبغي تشجيعه ودعمه[٣].

في عهد الانتداب الفرنسي كان اهتمام القطاع الخاص يتركز في مجالات الوساطة التجارية بين الداخل والخارج. ونتيجة الحصار الذي فرضته قوات المحور على سورية لقطع مواد التأمين عن جيوش الحلفاء المرابطة في سورية لم تتمكن رؤوس الأموال السورية من إقامة صناعةٍ متطورةٍ, واكتفت المنشآت الصناعية المقامة في تلك الفترة بالصناعات الخفيفة مثل الصناعات النسيجية والغذائية.

إن هذا الضعف في القدرة الاقتصادية للقطاع الخاص أثر على آلية عمله في فترة ما بعد الاستقلال, كما اتصف عمله بالحذر الشديد بعد موجات التأميم في سورية في زمن الوحدة مع مصر بدايةً, ومن ثم بعد ثورة الثامن من آذار في مرحلةٍ لاحقةٍ. وبالإضافة إلى ضعف القدرة الادخارية للقطاع الخاص في تلك الفترة أدى تأميم المصارف العامة في سورية إلى إضعاف قدرة هذا القطاع على الاقتراض من المصارف المؤممة وبالتالي على الاستثمار.

---

١ - الزعيم, عصام, المرجع السابق.
٢ -الزعيم, عصام, المرجع السابق.
٣ - القلاع, محمد غسان, المرجع السابق.

بعد التأميم سيطر الخوف على عمل القطاع الخاص وأصبح يعمل على قاعدة (اضرب واهرب), أي اقتناص فرصة الحصول على العمولات وضخ معظم ما يفيض من مصروفاته إلى الخارج أو إنه اتجه إلى الاستثمار في القطاع الحرفي من أجل أن يأمن خطر التأميم، وهكذا اتجه القطاع الخاص بعيداً عن رأس المال المخاطر باتجاه المضاربات واقتناص الفرص.

بعد زيادة الاستثمارات في القطاع العام وحصر أنشطة عديدة به, اتجه رجال الأعمال إلى أعمال الوساطة بين مؤسسات القطاع العام والخارج سعياً وراء العمولات وفي أحيان معينة نقلوا أنشطتهم إلى القطاع الخدمي للاشتراك في إعادة توزيع الدخل أكثر من الاتجاه نحو توليده[١].
تعاظم دور القطاع الخاص في الآونة الأخيرة حتى بلغت حصته تشكل ثلثي الناتج التحويلي في الصناعة السورية, وازدادت مساهمته في تكوين الدخل القومي لتصل إلى ٦٠%, وارتفعت نسبة مساهمته في مجال التجارة الخارجية لتصل إلى حوالي ٧٠% , وذلك إذا أخرجنا النفط من المقارنة, وأصبح نصيبه من الاستثمار مساوياً لنصيب القطاع العام منه[٢].

٣- القطاع المشترك:
يمثل مؤسساتٍ وشركاتٍ متوسطةً إلى كبيرة الحجم بالمعايير المحلية تجمع العام إلى الخاص, تأخذ من الأول أهدافه الاجتماعية لتضيفها إلى ميزة الكفاءة والفعالية الاقتصادية التي يتميز بها القطاع الخاص, وهناك من يرى أن القطاع المشترك هو أموالٌ للقطاع العام تجري إدارتها من قبل إدارةٍ خاصةٍ يفترض أنها تتمتع بالكفاءة والفعالية التي تتمتع بها الإدارة الخاصة[٣].
أصبح القطاع المشترك في الآونة الأخيرة يحتل موقعاً هاماً إلى جانب القطاعات الأخرى. تبرز أهمية هذا القطاع في هذه المرحلة في ضرورة جذب القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ مشاريع إنمائيةٍ تساعد على معالجة الاختلالات الأساسية في تطوير الاقتصاد الوطني كالاختلال بين الإنتاج والاستهلاك والاختلال بين الموارد والإنفاق والاختلال في ميزان التجارة الخارجية. لذا منح هذا القطاع امتيازاتٍ حصرية لا يتمتع بها أي من القطاعات الأخرى. فالشركات التي تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٠/ في القطاع الزراعي, والتي يشترك بها القطاع العام بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأسمالها تتمتع بامتيازاتٍ كثيرةٍ[٤].

---
[١] - حبيب, مطانيوس, قراءة في القطاع الخاص في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق، ٢٠٠٥/٣/٢٨.
[٢] - سكر, نبيل, الإصلاح الاقتصادي في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٠/٣/٢٢.
[٣] - الأبرش, محمد رياض, القروض المصرفية والتمويل الإنمائي, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق، ٢٠٠٠/٢/٢٢.
[٤] - عادلة, نزار, التعددية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي, سلسلة الدراسات الاقتصادية, دمشق, ١٩٩٢, ص٨٤.

لقد عرفت سورية القطاع المشترك في وقتٍ مبكرٍ, منذ عام ١٩٥٠ العام الذي أسست فيه شركة مرفأ اللاذقية، وتبعتها شركة غراوي والكرنك والعديد من الشركات السورية العربية المشتركة مع الأردن والسعودية وليبيا ومصر. وتم تأسيس شركات القطاع المشترك في سورية على شكل شركاتٍ محدودة المسؤولية أو شركاتٍ مساهمةٍ وبصيغ عديدةٍ ومتنوعةٍ.

إن أهم ما يميز القطاع المشترك في سورية اتساع نطاق الملكية إذ يشمل بالإضافة إلى القطاع العام والمستثمرين الرئيسيين من القطاع الخاص المساهمين الصغار من المواطنين, حيث يساهم في استقطاب وتعبئة المدخرات المحلية ويشيع الثقة والطمأنينة الضرورية لدى صغار المساهمين مهما كانت نسبة مساهمة الدولة ضئيلةً في هذه المشاريع. ويشكل هذا القطاع مدخلاً أساسياً لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال المشاريع العربية المشتركة, ويساهم في استكمال الحلقات التكنولوجية والمراحل الصناعية التي تفتقدها الصناعة السورية بوضعها في قائمةٍ تأشيريةٍ وتشجيعيةٍ تتعهد الدولة بالمساهمة فيها وإعطائها مزايا تفضيليةً لفتراتٍ محدودةٍ تتناسب مع أهمية هذه المشاريع[١].

حالياً يشمل القطاع المشترك في سورية ٣٣ شركةً مساهمةً محدودة المسؤولية وفروعاً لشركاتٍ مشتركةٍ تساهم فيها سورية مع دولٍ عربيةٍ تتواجد مراكزها خارج سورية مثل الشركة السورية الأردنية للنقل البري وشركة الاتحاد العربي للنقل البري وشركة الاتحاد العربي للمقاولات.

يمكن تصنيف هذه الشركات حسب المساهمات في أربع مجموعات رئيسية هي:

- شركاتٌ مشتركةٌ بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي، تضم ١٨ شركة تغطي النشاط الزراعي والصناعي والنقل والسياحة.
- شركاتٌ مشتركةٌ بين القطاع العام أو الحكومي وقطاعٍ حكوميٍّ عربيٍّ أو أكثر, وتضم سبع شركاتٍ تنشط في مجال الزراعة والصناعة والنقل والسياحة والتأمين والمناطق الحرة.
- شركاتٌ مشتركةٌ بين قطاعٍ عامٍ أو حكوميٍّ وقطاعٍ خاصٍ عربيٍّ أو أجنبيٍّ, وهي سبع شركاتٍ تشمل أنشطتها صناعة الجرارات والاتصالات والنفط والسياحة.
- شركاتٌ تمثل مشاريع عربيةً مشتركةً في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها, وهي الهيئة العربية لتنمية الثروة الحيوانية[٢].

٤- القطاع التعاوني:

يضم هذا القطاع التعاونيات العاملة في كافة المجالات كالسكن والاستهلاك والإنتاج[١].

[١] - اللحام, فؤاد, القطاع المشترك للتعاون بين القطاعين العام والخاص, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٢/٢/١٢.
[٢] - اللحام, فؤاد, المرجع السابق.

يمكن القول إن بداية العمل التعاوني في سورية تعود إلى أوائل القرن العشرين, حيث كان الأهالي في بلدة أو قرية يجتمعون لشراء وسيلة نقل من أموالهم تنقلهم إلى المدينة, أو لشراء مولدة كهرباء تؤمن لهم الكهرباء الضرورية لحياتهم اليومية, أو يشتركون في حفر بئر مياه لتأمين مستلزمات الشرب والسقاية . . . الخ.

بدأ تنظيم العمل التعاوني بشكلٍ رسميٍّ ومخططٍ عام ١٩٥٠ حيث صدر قانون التعاون رقم ٦٥ الذي سمح بتأسيس الجمعيات على اختلاف أنواعها في كل ميادين الإنتاج الزراعي والصناعي والتصريف والاستهلاك والتموين والاقتراض والإقراض وأعمال الرّي والتجفيف والحراثة ومكافحة الآفات وبناء المساكن والنقل والإسعاف الطبي.

ظل هذا القانون نافذاً حتى زمن الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨, حيث استبدل بقانون التعاون المصري رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦ بموجب القانون ٩١ لعام ١٩٥٨ وبقي معمولاً به في كافة القطاعات التعاونية ما عدا التعاون الزراعي[٢].

يتميز هذا القطاع بأنه يجمع في ميزاته بين قدرات القطاع العام كقوةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وبين مرونة القطاع الخاص كحركةٍ إنسانيةٍ قادرةٍ على العطاء. يعد هذا القطاع أحد القطاعات الهامة والأساسية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مسيرة الإصلاح والتحديث, والتي يمكن أن تشكل برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بحد ذاته يمكن أن يكون الحل المطلوب للاقتصاد الانتقالي الذي تمر به سورية, والحل الوسط الذي يحافظ على السمات الاقتصادية السابقة من ملكيةٍ عامةٍ بمالٍ عام إلى ملكيةٍ جماعيةٍ بمالٍ خاص, وسيكون العون الأساسي لحل كثيرٍ من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية, حيثما توفر جهدٌ أو مالٌ أو كلاهما لتوظيفهما في خدمة الاقتصاد والمجتمع ضمن الخطة التنموية العامة[٣].

ب: التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري:

يدرس هذا الجزء من البحث، بإيجاز، القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد السوري.

١- القطاع الزراعي:

مع تطور الاقتصاد السوري في العقدين السابع والثامن وحتى التاسع من القرن العشرين، وعلى الرغم من الزيادة الكمية في ميدان الإنتاج الزراعي, إلا أن هذه الزيادة لم تكن قادرةً على مجاراة الزيادة السكانية التي شهدها كل من العقدين السابع والثامن, والتي جعلت من سورية بلداً مستورداً للمواد الغذائية, الأمر الذي انعكس سلباً على الموازنة العامة وعلى المالية العامة وبالتالي اتجهت الدولة لتعزيز شأن الزراعة

---

١ -الأبرش, محمد رياض, المرجع السابق.
٢ - الشيشكلي, محمد عامر, مستقبل القطاع التعاوني في سوريا, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق، ٢٠٠٤/٤/٩.
٣ - الشيشكلي, محمد عامر,المرجع السابق.

وتميزت سنوات التسعين بنهوض كبيرٍ في الزراعة، وهذا أدى إلى إضافة عامل الأمن الغذائي إلى جانب الأمن النفطي والغازي[1].

يسهم القطاع الزراعي بتشغيل حوالي ٣١% من القوة العاملة في الدولة, ويساهم هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الصافي بنسبةٍ جيدةٍ ولا يفوقه في هذه النسبة إلا القطاع الصناعي, وتختلف مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الصافي من سنةٍ إلى أخرى تبعاً لعوامل عديدة أهمها جودة الموسم الزراعي الذي يعتبر العامل المحدد لمساهمة الزراعة, كما تختلف أيضاً تبعاً لقيمة وكمية الناتج في القطاعات الاقتصادية والخدمية.

كانت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في عام ١٩٧٠ تشكل ٣٣% ، إلا أنها تراجعت إلى ٢٣% عام ١٩٩٩, وعلى الرغم من تحسن نسبتها في عام ٢٠٠١ إلا أن النسبة لم تتجاوز ٢٧%[2].

و في عام ٢٠٠٥ ساهم هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٤,٧%, وبلغ وسطي معدل النمو خلال الخطة الخمسية التاسعة ٤%, وتسعى الحكومة في خطتها الخمسية العاشرة لجعل نسبة الاستثمار برأس المال الثابت لهذا القطاع ١٥%[3].

٢- القطاع الصناعي:

بعد أن تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي, أخذ القطاع الصناعي يحتل مكانه في السنوات الأخيرة ليصبح أهم القطاعات الإنتاجية, ففي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الصافي ٣١% مقابل ٢٧% للقطاع الزراعي.

يتكون القطاع الصناعي في سورية من ثلاثة أقسام هي (الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والماء والكهرباء). تحتل الصناعة التحويلية الحيز الأكبر من الأهمية في الإنتاج الصناعي السوري, حيث يشكل هذا الجزء من الصناعة وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٥٦% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي مقابل ٣٨% للصناعات الاستخراجية و٦% لصناعة الماء والكهرباء[4].

تبين الإحصاءات المتوفرة تزايد قيمة الإنتاج الصناعي من ٥٨٥ إلى حوالي ٧٠٨ مليار ليرةٍ سوريةٍ (بالأسعار الجارية) بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤, وبزيادةٍ إجماليةٍ غير مسبوقةٍ وصلت إلى ٢١% خلال ثلاث سنوات, وجاءت هذه الزيادة أساساً في القطاع العام الذي تزايد إنتاجه خلال ثلاث سنوات من ٤٠٧

---

[1] - الزعيم, عصام, إصلاح القطاع العام الصناعي, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٣/٢/٨.
[2] - بكور, يحيى, إصلاح القطاع الزراعي وتنميته, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٤/٦/٤.
[3] - هيئة تخطيط الدولة, الخطة الخمسية العاشرة, دمشق, ص٥٤, ٥٦.
[4] - حداد, فراس, الصناعة السورية في مواجهة التحديات, مجلة أبيض أسود, العدد ٢٠٠٦،١٥١، مأخوذ عن الموقع الالكتروني للمجلة: www.awaonline.net

مليار إلى ٥١١ مليار, أي بنسبة ٢٥% , في حين زادت قيمة الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص خلال هذه السنوات من ١٨٩ مليار إلى ١٩٧ مليار, أي بنسبة ١٠%.[١]

وخلال فترة المقارنة هذه جاءت الصناعة الاستخراجية بالمرتبة الأولى بزيادةٍ نسبيةٍ مقدارها ٣٢%, بينما بلغت نسبة زيادة الصناعة التحويلية ١٦%, مقابل ٨% فقط لصناعة الماء والكهرباء[٢].

في عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي ١٥,٤%, مقابل ٣% للصناعة التحويلية و ١,٢% للماء والكهرباء، وتسعى الحكومة في خطتها العاشرة لتغيير هذه النسب و جعلها في عام ٢٠١٠على النحو التالي:

٩,٢% للصناعة الاستخراجية و ٤,٤% للصناعة التحويلية, و ١,٥% للماء والكهرباء.

كما تسعى الحكومة إلى تغيير نسب الاستثمار في رأس المال الثابت لتكون ١٦% في قطاع الماء والكهرباء و ١٢% في قطاع الصناعة التحويلية مع حلول عام ٢٠١٠[٣].

في عام ٢٠٠٧ بلغ المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي (٦٣٧٩٧٧) مليون ليرة سورية, كما بلغ الإنفاق الإنمائي الفعلي على المشاريع الإنمائية في القطاع الصناعي نسبة ٩٤%, في حين بلغت قيمة صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة ٦٢١٧٣٦ مليون ليرة سورية بالأسعار الجارية موزعةً كالتالي: ١٣٧٦٦١ للصناعة التحويلية، ٤٤٠٣٤٤ للصناعة الاستخراجية، ٢٣٧١١ للماء والكهرباء[٤].

٣- قطاع التجارة و الخدمات:

أ- التجارة:

تعاني سورية عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري, حيث وصل هذا العجز وبالرغم من صادرات النفط إلى ٣٥% عام ١٩٩١, وظل في حدود ٢٥% في الأعوام ١٩٩٣- ١٩٩٦- ١٩٩٨. ويظل عام ١٩٩٧ استثناءً إذ انخفض هذا العجز إلى ٣% فقط, وذلك بحكم انخفاض الواردات بمعدل ٢٥% للسنة التي سبقتها, وإذا ما وضعنا الصادرات النفطية جانباً تفاقم هذا العجز ليبلغ بالمتوسط الثلثين, إذ بلغ أقصاه عام ١٩٩٦ بنسبة ٧٣% وأدناه في العام الذي يليه ٥٧%[٥].

في عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة المستوردات في سورية ٥٠٢٣٦٩ مليون ليرةٍ سوريةٍ، في حين بلغت قيمة الصادرات ٤٢٤٣٠٠ مليون, أما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغت قيمة المستوردات ٦٨٤٥٥٦,٥ مليون ليرةٍ

---

١ - المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.

٢- حداد, فراس, المرجع السابق.

٣- هيئة تخطيط الدولة, المرجع السابق.

٤ - المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

٥ - النور, خالد عبد, تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ١٩٩٩/٧/١٦.

سوريةٍ مقابل ٥٧٩٠٣٣,٥ مليون قيمة الصادرات في ذلك العام. إن هذه الفروق بين الصادرات والواردات هي التي تقرر فيما إذا كان الميزان التجاري خاسراً أو رابحاً. وفي حالة سورية نلاحظ دائماً أن الكفة الراجحة لصالح المستوردات الأمر الذي يجعل ميزانها التجاري في حالة خسارةٍ دائمةٍ.

إن هذا العجز في الميزان التجاري يؤثر تأثيراً سلبياً على عملية التنمية, الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الدولة التجارية.

ب- الخدمات:

يشمل قطاع الخدمات التعليم والصحة والمواصلات.

١- التعليم: تولي الحكومة السورية قطاع التعليم اهتماماً خاصاً فقد تطور الإنفاق على التعليم من ٧% من الموازنة العامة عام ١٩٧٠ إلى ١٢% عام ٢٠٠٤ وازدادت هذه النسبة في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١٦,٧% من الموازنة العامة. كما وصل عدد مدارس الحلقة الأولى والثانية في سورية ١٦١٩٠ مدرسة في عام ٢٠٠٧، مقابل ١٦١٧ مدرسة للمرحلة الثانوية.

٢- الصحة: تسعى الحكومة إلى تأمين الخدمات الصحية لجميع المواطنين، ويتجلى ذلك واضحاً من خلال الاهتمام المتزايد بقطاع الصحة، فقد ازداد عدد المراكز الصحية العامة من ٦٢٦ مركزاً عام ١٩٩٢ إلى ١٣٧٦ مركزاً عام ٢٠٠٧, وازدادت أعداد المراكز الصحية التخصصية من ٣٩ مركزاً عام ١٩٩٢ إلى ٥٢ مركزاً عام ٢٠٠٧, وبعد أن كان عدد النقاط الطبية ١٢٠ نقطة في عام ١٩٩٢ أصبح ٢٦٠ نقطةً في عام ٢٠٠٧. أما العيادات الشاملة فقد أصبحت ٢٢ عيادةً في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٣ عيادات في عام ١٩٩٢.

٣- المواصلات: يشكل هذا القطاع عصب الحياة العصرية نظراً لتأثيره الكبير والفعال على جميع مناشط الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو يتكون من الطرق البرية والمواصلات الجوية والنقل البحري والبريد.

- الطرق: لا يمكن إغفال الدور الهام الذي تلعبه الطرق في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة, فكلما كانت شبكة الطرق جيدة انعكس ذلك بشكلٍ جيدٍ على اقتصاد البلد بشكلٍ عام, ونظراً لذلك فإن معظم الدول تحرص على تأمين شبكة طرق جيدة, وسورية شأنها شأن باقي الدول في سعيها لتأمين شبكة من الطرق الجيدة, ووضعها في خدمة الاقتصاد وخدمة المواطنين, وقد استطاعت سورية حتى عام ٢٠٠٧ تأمين شبكة من الطرق الإسفلتية بطول ٤٠٠٣٢ كم, وشبكة من الطرق المعبدة وصل طولها إلى ١١٤٦ كم, وشبكة من الطرق الممهدة بطول ٣٨٦٣ كم. كما بلغ طول السكك الحديدية ٢٨٣٣ كم.

- المواصلات الجوية: يوجد في سورية خمسة مطارات هي: مطار دمشق, مطار حلب, مطار باسل الأسد, مطار دير الزور, مطار القامشلي.

- النقل البحري: يوجد في سورية أربعة موانئ هي: ميناء اللاذقية, ميناء بانياس, ميناء طرطوس, ميناء أرواد.

- البريد: في عام ٢٠٠٧ بلغ عدد المراكز البريدية في سورية ٥٩٨ مركزاً، كما بلغ عدد الخطوط الهاتفية ٣٤٥٥٥٢٣ خطاً، في حين بلغ عدد مشتركي الهاتف الخلوي للعام نفسه ٦٢٣٤٦٨٢ مشتركاً. أما عدد المشتركين بالبريد الإلكتروني والإنترنت فقد بلغ ٦٩٤٥٣٩ مشتركاً[١].

ثانياً: تطور القطاع العام في سورية:

ظهر القطاع العام في سورية بعد حصول البلاد على الاستقلال, إذ لم يكن ثمة وجودٌ لهذا القطاع في سورية في عهد الانتداب الفرنسي, وقد نشأ هذا القطاع كما ذكرنا سابقاً من خلال تأميم الملكيات الأجنبية, وإنشاء وتنظيم المؤسسات الصناعية والمالية والمؤسسات الحكومية الأخرى, وتأميم ملكية البرجوازية المحلية.

نستطيع تقسيم مسيرة تطور القطاع العام إلى المراحل التالية:

١- مرحلة الاستقلال الوطني حتى عام ١٩٦٣:

تشكلت الحكومة السورية بعد الاستقلال على النمط الفرنسي جمهورية برلمانية, واستلمت الدولة منذ بداية الاستقلال المصالح المشتركة, وفي عام ١٩٤٩ سمح لوزارة المالية أن تضمن قروض الشركات السورية, ومنحت الشركات إعفاءاتٍ ضريبيةً وأجري إصلاحٌ ضريبيٌّ واسعٌ, وفي عام ١٩٥٠ تم تحقيق الانفصال الجمركي عن لبنان وعمدت الدولة إلى تنظيم الاستيراد والتصدير، ومنعت استيراد منتجاتٍ ذات إنتاج سوريٍّ مماثلٍ وتصدير بعض المواد الضرورية, أو أخضعت لرسوم معينةٍ وأعفيت الآلات والأدوات والمعدات من الرسوم الجمركية, وتم تأميم المنشآت الاقتصادية ذات الطابع العام والتي يمتلكها الأجانب كشركات إنتاج الطاقة الكهربائية في المدن وسكك الحديد[٢].

---

[١] - جميع البيانات المتعلقة بقطاع الخدمات مأخوذة من المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧ والمجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

[٢] - طالاس, مسلم عبد, مرجع سابق, ص٧.

في عام ١٩٥١صدر القانون رقم ٨٥ وبموجبه تم تأميم بعض الشركات الأجنبية، حيث تم تأميم شركتا الحافلات الكهربائية (الترامواي) والكهرباء في دمشق وحلب, ثم لم يلبث التأميم أن شمل شركة كهرباء (حمص – حماه), وبعد فترة من الزمن انتقلت إلى ملكية الدولة شركات الكهرباء العامة في دير الزور والقامشلي, وتعود ملكية هذه المحطات الكهربائية التي كانت تعطي ٩٢% من مجموع الطاقة الكهربائية في البلاد إلى الشركات الفرنسية (شركة كهرباء حلب – شركة حافلات وكهرباء دمشق – شركة الطاقة الكهربائية في سورية)[١].

في عام ١٩٥٣ صدر المرسوم التشريعي رقم (٧٨), وأسس بموجبه مجلس النقد والتسليف، وأوجد نظامٌ نقديٌ جديدٌ, وقضى بتأسيس مصرف سورية المركزي الذي باشر عمله فعلياً عام ١٩٥٦ برأسمال قدره (١٠) مليون ليرة سورية[٢].

في عام ١٩٥٥ انتقلت إلى الحكومة السورية ملكية الخطوط الحديدية (دمشق – حماه وتوابعهما) والتي يتبعها خط (دمشق – رياق المتجه إلى بيروت وطوله ٦٦,٩كم), وخط (حلب – حماه –حمص- رياق وطوله ٢٤١,٣ كم), وخط (حمص – تلكلخ المتجه إلى طرابلس وطوله ٦٥,٨كم).

من الأحداث الهامة أيضا في عام ١٩٥٥, إقرار الميزانية الإنمائية الأولى والتي تمتد من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٠ بنفقات بلغت / ٨٩٠٦٥٩ / مليون ليرة سورية.

كذلك استطاعت الحكومة السورية أن ترغم شركة النفط البريطانية (شركة نفط العراق- IPC) على زيادة المبلغ الذي تدفعه هذه الشركة من ١٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٤ إلى ٦٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٦ وذلك لقاء استخدام الأراضي السورية لنقل النفط من العراق إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط, وأن تدفع لسورية مبلغاً مقداره ٨٥ مليون ليرة سورية لقاء الديون المتراكمة عن السنوات السابقة[٣].

في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين شهدت المنطقة العربية تطوراتٍ جديدةً بدءاً من عملية الإصلاح الزراعي في مصر مروراً بتأميم قناة السويس، وإنشاء أول مصفاة للنفط في حمص عام ١٩٥٨ التي شكلت أول خرق للاحتكارات البترولية في الوطن العربي[٤]، كما تم وضع برنامج استثماري في سورية لمدة عشر سنوات يمتد بين العامين (١٩٥٨ – ١٩٦٨) باعتمادات بلغت /٢١٣٩,٩/[٥] مليون ل.س. الحدث الأهم في تلك الفترة كان قيام الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ – ١٩٦١). ترافق مع هذه الأحداث تراجع دور البرجوازية المصرية والسورية السياسي, وجاء الإصلاح الزراعي ليوحي باتجاهاتٍ

---

[١] - ف. ب. فيكتوروف, مرجع سابق, ص٣٨.
[٢] - طالاس, مسلم عبد, مرجع سابق, ص٧.
[٣] - ف. ب. فيكتوروف, مرجع سابق, ص٣٩.
[٤] - الحمش, منير, التخطيط والسوق, مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب, دمشق, العدد ٢٦, ٢٠٠٦, مأخوذة عن الموقع الالكتروني للمجلة: www.awu.org/politic/26/fkr
[٥] - طالاس, مسلم عبد, مرجع سابق, ص٧.

جديدةٍ في السياسة الاقتصادية والاجتماعية, والتي أثارت خشية البرجوازية الوطنية في كل من مصر وسورية, وعلى الرغم من أن تلك الإصلاحات كانت تهدف إلى القضاء على العلاقات الإقطاعية في الريف متحاشيةً المساس بمصالح رأس المال الخاص والعلاقات الرأسمالية, فإن القطاع الخاص بدأ بتقليص دوره والعزوف أحياناً عن الاستثمار في مجالات عدة. بذلك تعمق دور الدولة التي أخذت على عاتقها استكمال مشاريع البنية التحتية وتنفيذ مشاريع الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها التي أحجم القطاع الخاص عنها.

على الرغم من أن مرحلة الوحدة مع مصر كانت فترةً قصيرةً نسبياً, إلا أن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حصلت فيها كانت غنيةً وكثيرةً, حيث تم ولأول مرة الانطلاق بتطبيق أول خطة خماسية في عام ١٩٦٠, وتم تعظيم دور القطاع العام, ولكن ليس على حساب التأميم لرأس المال الأجنبي, بل على حساب القطاع الخاص, فمع بداية الستينات قامت الدولة بتأميم جميع المنشآت الكبيرة والمتوسطة, التي سبق وأقامها القطاع الخاص خلال المرحلة الأولى من تاريخ الصناعة السورية, وأصبحت الدولة ولأول مرة تمارس دوراً رقابياً على النشاط الاقتصادي في البلاد, حيث أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من المراسيم عرفت بقرارات يوليو الاشتراكية (١٩ – ٢٠ /١٩٦١), التي تم بموجبها تأميم ملكيات تعود إلى القطاع الخاص في الإقليمين السوري والمصري, وشملت ٢٧ منشأةً صناعيةً في سورية, بلغ رأس المال المستثمر فيها ١٧٠ مليون ل.س تقريباً[١].

اتخذ التأميم في تلك الفترة شكلين أساسيين الأول تأميمٌ كليٌّ شمل جميع المصارف وثلاث شركات لصناعة النسيج, والثاني تأميمٌ جزئيٌّ ل ١٢ شركة صناعية. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع رأسمال الشركات المؤممة كلياً وجزئياً كان في حدود ٢٣٠ مليون ل. س[٢].

لقد تضررت مصالح الإقطاع والبرجوازية في كلا البلدين من جراء التأميم الحاصل, وعملت جاهدةً في سبيل إسقاط الوحدة, وهذا ما حدث بالفعل وتم إعلان الانفصال عام ١٩٦١, وتم إلغاء تأميم المصارف السورية والعربية والإبقاء على تأميم المصارف الأجنبية, وإلغاء بعض الشركات المؤممة وإعادتها إلى أصحابها, وطرح ٦٠% من أسهم الشركات الكبرى للاكتتاب تحت شعار المساهمة الشعبية في الملكية, كما تم إدخال تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي باتجاه التراجع عن بعض مكاسب الفلاحين, وتميزت هذه المرحلة بالهجوم الشديد على القطاع العام ومحاولة تحجيمه وتصفيته[٣].

٢- المرحلة من ١٩٦٣ و حتى ١٩٧٠:

---

[١] - البيطار, منى لطفي, الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية, رسالة دكتوراه, جامعة حلب, ٢٠٠٥, ص٢٠٤.
[٢] - الحمش, منير, المرجع السابق.
[٣] - البيطار, منى لطفي, المرجع السابق, ص٢٠٥.

تبنت الحكومة في هذه الفترة سياسة التخطيط المركزي, وشهدت هذه الفترة اعتماد وتطبيق خطتين خماسيتين, ولكن حرب حزيران عطلت تنفيذ الخطة الثانية وأعاقتها عن تحقيق أهدافها, وعادت الدولة في هذه الحقبة إلى ممارسة دورها المباشر في النشاط الاقتصادي على عدة أصعدة, فبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة أعيد تأميم كافة المصارف العربية والأجنبية, كما أعيد تأميم شركات النسيج الكبرى, إلا أن أهم التأميمات حصلت في مطلع عام ١٩٦٥(تم تأميم ١٠٨ شركاتٍ رأسماليةٍ خاصةٍ ما بين كبيرة ومتوسطة خلال عامي (١٩٦٤- ١٩٦٥)[١]، وكان الهدف من ذلك إنهاء سيطرة رأس المال المستقل على الاقتصاد الوطني, ووضع حدٍ لاستغلال الشعب.

تم تأميم ١١٥ مؤسسةً صناعيةً مختلفةً تأميماً كلياً وجزئياً وذلك بموجب المراسيم التي صدرت في كانون الثاني عام ١٩٦٥, حيث تم تأميم ٢١ مؤسسةً تأميماً كاملاً بلغت رساميلها الوطنية ١١١,٧ مليون ليرة سورية منها خمسة مصانع للإسمنت ومصنع الزجاج ومعمل الكبريت الوحيدان في سورية ومصنعان للسكر في دمشق ومعمل للكونسروة ومعمل البيرة في حلب, وعددٌ من المؤسسات الكبيرة الأخرى المنتجة للزيت النباتي والخيوط والأنسجة والمواد الصباغية.

أما التأميم الجزئيّ فقد أممت الحكومة ٢٨ مؤسسةً بلغت رؤوس أموالها ٤٢,٦ مليون ليرة سورية وذلك بنسبة ٩٠%, وأممت ٦٦ مؤسسةً صناعيةً بنسبة ٧٥% بلغ رأسمالها ٥٢,٥ مليون ليرة سورية. بلغ عدد العمال في جميع هذه المؤسسات المؤممة حوالي ١٢ ألف عاملٍ[٢].

أيضاً قامت الدولة بتأميم ٢١ محطةً كهربائيةً في مختلف مناطق البلاد وذلك بموجب المرسوم الجمهوري الصادر بتاريخ ١١ كانون الثاني عام ١٩٦٥[٣]، وفي نهاية شهر كانون الثاني أممت ١١ مؤسسةً صناعيةً أخرى, اثنتان منها بنسبة ٩٠% في دمشق, والباقي بنسبة ٧٥% في دمشق وحلب, وفي آذار أممت الحكومة جميع الشركات العاملة في بيع وتصنيع المنتجات النفطية. صدر في نيسان عام١٩٦٥ المرسوم ٧٧ أمم بموجبه ٧٧ محلجاً، وألحقت هذه المحالج بالهيئة العامة لحلج وتسويق الأقطان التي أحدثت بموجب المرسوم ١٠٦ الصادر في أيار ١٩٦٥[٤].

[١] ـ دليلة, عارف, تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, الكويت, ١٩٩٠, ص٣٩٨.
[٢] ـ ف. ب. فيكتوروف, مرجع سابق, ص٦٣.
[٣] ـ البيطار, منى لطفي, المرجع السابق, ص٢٠٧.
[٤] ـ طالاس, مسلم عبد, مرجع سابق, ص١٨.

بموجب هذه التأميمات سيطر القطاع العام على ٦٤% من مجموع رأس المال المستثمر في الصناعة, وانكفأ القطاع الخاص ضمن صناعاتٍ صغيرةٍ محدودة المجال, تم تحديدها في الخطة الخمسية الأولى والثانية التي وضعت على عاتق الدولة تنفيذ ٩٥% من الاستثمارات الصناعية[١].

في عام ١٩٦٧ انتقلت إلى يد الدولة جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة الموجودة في البلاد والتي تصل رؤوس أموالها إلى ٤٤٠ مليون ليرة سورية, ولم تكتف الحكومة بتأميم المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة, بل تعدى ذلك إلى تأميم المصارف التجارية وعددٍ من مؤسسات فروع الاقتصاد الأخرى ذات الأهمية الكبيرة في تنمية البلاد الاقتصادية. بذلك أصبح القطاع الحكومي هو القطاع الغالب في اقتصاد البلاد, حيث تمكنت الدولة من الإشراف على الصناعة كلها تقريباً وعلى الطاقة والطرق الحديدية والمواصلات الجوية والمصارف وشركات التأمين وقسم كبير من التجارة الخارجية[٢].

وتعد عملية الشروع ببناء سد الفرات من أهم منجزات هذه المرحلة, إذ أنه يعد من أهم السدود في المنطقة والذي سيستخدم فيما بعد لتوليد الطاقة والري[٣].

من الأحداث الهامة أيضاً تعديل قانون الإصلاح الزراعي, إذ تم تخفيض سقف الملكية للمالكين الكبار, وتم الانتهاء من توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين في نهاية عام ١٩٦٩ ولأول مرة، على الرغم من أن قانون الإصلاح الزراعي صدر في عام ١٩٥٨, حيث تم توزيع حوالي سدس الأراضي الصالحة للزراعة, وثلث الأراضي المزروعة في سورية على أكثر من ١٠٠ ألف عائلةٍ فلاحيةٍ حتى عام ١٩٧٠[٤].

٣- المرحلة من ١٩٧٠ وحتى الوقت الحاضر:

تم التأكيد على الدور الرئيسي للقطاع العام وأهميته في العملية التنموية مع فتح بعض المجالات للقطاع الخاص, حيث تم إصدار بعض القرارات والإجراءات المشجعة له, وإيقاف تأميم الممتلكات المحلية, فلم تحدث أي عملية تأميمٍ للممتلكات المحلية بعد عام ١٩٧٠, وصار القطاع العام يتطور من خلال الاستثمارات الحكومية المنفذة بموجب الخطط الخمسية, ففي الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١-١٩٧٥) وصلت نسبة استثمارات القطاع العام إلى ٨١% من إجمالي استثمارات هذه الخطة, وارتفعت هذه النسبة إلى ٨٣% في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠), وفي الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع ٨٠% من إجمالي استثمارات الخطة[٥].

---

[١] - البيطار, منى لطفي, المرجع السابق, ص٢٠٧.
[٢] - ف. ب. فيكتوروف, مرجع سابق, ص٦٧.
[٣] - البيطار, منى لطفي, المرجع السابق, ص٢٠٧.
[٤] - دليلة, عارف, تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, الكويت, ١٩٩٠, ص٣٩٨.
[٥] - عطية, راجح, فاعلية توزيع الاستثمارات في الاقتصاد السوري خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٥, رسالة ماجستير, جامعة حلب, ١٩٩٣, ص٢٦-٢٧.

بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام حسب الموازنة الفعلية وحسب الأسعار الجارية ٠,٦٤ مليار ليرة سورية عام ١٩٧٠, و ٣,٧١ مليار ليرة في عام ١٩٧٥, ووصلت إلى ٩,٠٢ مليار ليرة عام ١٩٨٠, وارتفعت إلى ١٣,٢٦مليار ليرة عام ١٩٨٥[١].

لكن تطور القطاع العام لم يستمر بنفس الوتيرة, ففي النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين عانى الاقتصاد السوري من أزماتٍ عديدةٍ كان أبرزها توقف النمو الاقتصادي وتراجعه, فقد أصبح معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٥ صفراً بعد أن كان بحدود ٣% عام ١٩٨٤, وتأثر القطاع العام بالوضع الاقتصادي السائد في هذه المرحلة, فتراجعت مساهمته في مجمل الإنتاج الصناعي من ٧٥,٥٧% عام ١٩٨٧ إلى ٦١,٤% عام ١٩٩٥. كما تراجعت حصة القطاع العام من القيمة الإجمالية لحجم التكوين الرأسمالي من ٦٦% إلى ٥١,١% في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٦ على التوالي[٢]. في عام ١٩٨٥ كان نصيب القطاع العام في صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية ٨٠,٨% إلا أنه انخفض في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٤٦,٥%[٣], إضافة إلى ذلك فإن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من٤٣,٦% عام ١٩٨٥ إلى ٣١,٤% عام ١٩٩٩. فيما يخص الاستثمار فقد انحدر من ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٥ إلى نسبة ١٨% عام ٢٠٠١ وفي هذه الفترة أخذ نصيب القطاع العام من الاستثمار بالارتفاع, فبعد أن كان ٤٤% من مجمل الاستثمارات في عام ١٩٩٥ ارتفع إلى ٦٠% عام ١٩٩٩ ثم إلى ٦٨% عام٢٠٠١, وكانت الحكومة قد أعطت القطاع العام نسبة ٦٩% من استثمارات الخطة الخمسية التاسعة[٤].

بلغت قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي العام ٢١٤ مليار ليرةٍ سوريةٍ في عام ٢٠٠٤ علماً بأن القسم الأهم في هذا الإنتاج يأتي من النفط والكهرباء. فيما يخص التجارة الخارجية فقد انخفضت مستوردات هذا القطاع إلى ٢٣,٦% في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت تشكل ٨٠% عام ١٩٨٨, كذلك الأمر بالنسبة للصادرات التي انخفضت إلى ٧٣,٩% في عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت ٩٣% عام ١٩٨٨[٥], ومع ذلك فإن هذه النسبة من صادرات القطاع العام لا تزال مرتفعة، وطبعاً يعود السبب في ذلك إلى النفط الذي يحتكره القطاع العام.

مع هذا الوضع المتردي للقطاع العام قامت الدولة بإصدار القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ وإحلاله محل المرسوم رقم ٢٠ لعام ١٩٩٤ وذلك بهدف معالجة مشاكل هذا القطاع, وتم اعتماد اقتصاد السوق

---

[١] ـ دليلة, عارف, القطاع العام من الحماية إلى المنافسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢/٥/ ٢٠٠٠.
[٢] ـ النور, أيمن عبد, دور الأجهزة الحكومية في ظل آليات السوق, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ١٩٩٩/٣/٦.
[٣]ـ دليلة, عارف, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, المرجع السابق.
[٤] ـ سكر, نبيل, ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٣/٣/١٨.
[٥] ـ الحمش, منير, التخطيط والسوق, مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب, دمشق, العدد ٢٦, عام ٢٠٠٦. www.awu.org/politic/26/fkr

الاجتماعي في منتصف عام ٢٠٠٥, بعد أن رفضت الحكومة مبدأ اقتصاد السوق الذي طرح في عام ١٩٨٧. صدر القانون المالي الجديد للدولة في عام ٢٠٠٦ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٤ الذي ينص على إلزام مؤسسات وشركات القطاع بتمويل استثماراتها بنفسها من خلال فوائضها المالية المحققة ومن خلال الاقتراض من السوق المالية أو طرح الأسهم للاكتتاب. لكن بالرغم من هذه الإجراءات الإصلاحية لا تزال أوضاع هذا القطاع متردية, فقد بينت الإحصائيات أن خسائر القطاع العام الصناعي بلغت في عام ٢٠٠٦ مبلغ ٨٥ مليار ليرة سورية[١]. وحتى الآن ما تزال الدولة مستمرةً في دعمها لهذا القطاع، ففي خطتها الخمسية العاشرة خصته ب ٥٣% من استثماراتها مقابل ٤٧% للقطاع الخاص[٢].

ثالثاً: تطور القطاع الخاص في سورية:

يساهم القطاع الخاص مساهمة فعالةً في المجال الزراعي والتجاري, وتحتل مساهمته في هذين المجالين الحيز الأكبر, وعلى الرغم من أن القطاع العام يسيطر على القسم الأكبر من الصناعة, إلا أن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال ليست قليلة أو محددة.

إن القطاع الخاص في سورية (شأنه في ذلك شأن القطاع الخاص في البلدان المتخلفة) يشمل شرائح متعددةً، بعضها متقدمٌ، وقطاعٌ واسعٌ منها لا يزال متخلفاً بأساليبه وأدواته. فهناك قطاعٌ خاصٌ متقدمٌ ومنظمٌ, إلا أنه يشكل الشريحة الأقل, وإذا حظيت هذه الشريحة بالدعم الكافي من قبل الدولة، فإنها ستساهم مساهمةً فعالةً في الاقتصاد. أما الشريحة الثانية فهي تتكون من بعض الصناعيين الذين أقاموا بعض الصناعات البسيطة, وتشكل الشريحة الثالثة التي تتكون من الحرفيين وأصحاب المهن الحيز الأكبر في هذا القطاع, إذ أن أغلب منشآت القطاع الخاص الصناعية هي صناعاتٌ صغيرةٌ أو حرفيةٌ, وإلى جانب هذا هناك فئاتٌ محدودةٌ من القطاع الخاص تعمل في حقل تجارة الاستيراد خاصةً وتجارة الجملة ونصف الجملة، إلى جانب قطاعٍ واسعٍ من باعة المفرق, ثم هناك مئات آلاف الفلاحين والمزارعين, وهم يشكلون عماد النهضة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني[٣].

تاريخياً، لم تتوفر للقطاع الخاص عند نشأته الظروف والشروط التاريخية المناسبة لدعم نموه وتطوره. ويمكن ذكر عاملين أساسيين أثرا سلباً على نشأة هذا القطاع وهما:

---

[١] - سكر, نبيل, إصلاح القطاع العام أم خصخصته, مجلة أبيض أسود, ٢٠٠٧/٦/١٨, مأخوذة عن شبكة فولتير الالكترونية, www.voltairenet.org

[٢] - هيئة تخطيط الدولة, الخطة الخمسية العاشرة, ص ٥٨.

[٣] - الحمش, منير, الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية, منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق, ٢٠٠٦، مأخوذ عن الموقع الالكتروني: www. Awu – dam.org/book/60/study 60/96 - mh

- تغلغل نظام الامتيازات الذي نعم به الأجانب في ظل الدولة العثمانية.
- ظروف الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية ومرحلة الانتداب الفرنسي, وما صاحب ذلك من احتكاراتٍ أجنبيةٍ أدت إلى بقاء هذا القطاع ضمن الإطار الفردي والحرفي.

لذلك تأخرت الاستثمارات الوطنية الخاصة إلى النصف الثاني من العشرينات ومطلع الثلاثينات من القرن العشرين, ففي عام ١٩٢٢ تم تأسيس شركةٍ مساهمةٍ حصلت على مقاولةٍ من بلدية دمشق لجر وتوزيع مياه عين الفيجة إلى دمشق, بعد ذلك تم إنشاء معمل اسمنت دمر كأول المشاريع التي شهدت شكلاً من أشكال شركات الأموال, ثم تلا ذلك إنشاء معمل الجوخ السوري عام ١٩٢٩ ثم شركة الكونسروة والصناعات الزراعية السورية في شباط عام ١٩٣٢, وشركة المغازل والمناسج في أيلول عام ١٩٣٧[١]، بالإضافة إلى عددٍ من معامل الأقمشة وحياكة التريكو والسكاكر والمربيات والأدوية والألبسة والبلاط والمطرزات والجوارب والزجاج والدخان, إضافةً إلى ولادة مصارف محلية كمصرف سيوفي وصباغ ومصرف أرنست صباغ وبنك زلخة ومصرف أصفر وسارة وشركاه[٢].

ويمكن القول إن انتقال النشاط الاقتصادي في سورية من المزرعة إلى الإنتاج الصناعي جاء نتيجة موقع سورية الجغرافي الذي جعلها تنقطع عن العالم بسبب الحروب خلال الحكم العثماني والحربين العالميتين الأولى والثانية, مما دفع المستثمرين المحليين إلى استدراك الحاجة المحلية للسلع المستوردة من خلال إقامة صناعات بديلة عن المستوردات.

يمكن اعتبار ما سبق البدايات الأولى لنشوء القطاع الخاص في سورية, والذي مر خلال مسيرة تطوره بمراحل متعددة يمكن إيجازها كما يلي:

١- مرحلة ما قبل الانتداب الفرنسي (قبل عام ١٩١٩):

قام القطاع الخاص السوري في فترة الاحتلال العثماني بنشاطٍ ملحوظٍ, فأدخلت الآلات البخارية وبعض الورش الهندسية المتطورة نسبياً التي ساعدت الصناعة وغيرها, حيث شكلت بنيةً تحتيةً لكثيرٍ من القطاعات الأخرى.

في عام ١٨٨٠ كان يوجد في سورية حوالي ٦٠ مصنعاً بلغ عدد العمال فيها ٥٢٠٠ عامل, أما صناعة الغزل القطني الحديث, فدخلت سورية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، تبعتها مباشرة صناعة التريكو والجوارب مستخدمةً الطاقة البخارية, حيث وصل عددها عام ١٩١٣ إلى حوالي ٨٠٠٠ آلة في مدينتي دمشق وحلب, كما توسعت صناعة الزيوت والصابون والطحين والتبغ, ولم تكن الظروف

[١] - القلاع, محمد غسان, مرجع سابق
[٢] -القلاع, محمد غسان, مرجع سابق.

المحلية والدولية آنذاك لتساعد على تطور الصناعة السورية بصورةٍ أوسع, نتيجة التركة العثمانية الثقيلة, والمصالح الاستعمارية التي حاولت تطوير الاقتصاد السوري وفق رؤيتها[١].

٢ـ مرحلة الانتداب الفرنسي (١٩٢٥ـ ١٩٤٧):

تعد هذه المرحلة من حياة سورية الاقتصادية امتداداً لمرحلة الامتيازات الغربية التي أصبحت تمارس استغلالاً اقتصادياً مباشراً, حيث تشير البيانات إلى أنه خلال الفترة من ١٩٢٨ – ١٩٤٥ كان في سورية ١٢ شركة مساهمة برؤوس أموال وصلت إلى ٢٢٠٥ مليون ليرة سورية, شملت عدة مصانع للغزل والنسيج والإسمنت والمعلبات, على أن أغلب هذه الصناعات كان يتسم بالطابع الحرفي والملكية العائلية.
إن طبيعة الانتداب الفرنسي والاضطرابات الداخلية جعل الصناعة السورية عاجزةً عن التطور ومنافسة الصناعة الأجنبية, في ظل المصلحة الفرنسية في إبقاء سورية سوقاً لتصريف منتجاتها.

٣ـ مرحلة الاستقلال الوطني من عام (١٩٤٧ـ ١٩٥٨):

شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة نمواً صناعياً, حيث تمتعت سورية بنظامٍ ليبراليٍّ أعطى الحرية الكاملة لعمل القطاع الخاص, وقد أسهم هذا القطاع في النمو الاقتصادي بصورةٍ واضحةٍ, فتم خلال هذه المرحلة إنشاء حوالي ١٣٠ شركةً مساهمةً, بلغ مجموع رأسمالها نحو ٣١٦ مليون ليرة سورية, شملت صناعات كالغزل والنسيج والزجاج والإسمنت والزيوت والسكر والمعلبات والصابون والتريكو والألبسة, وفي تلك المرحلة صدر تشريع هام لتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها, وهو المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢, الذي كان أكبر مشجعٍ لنمو الاستثمار الصناعي وما زال معمولاً به حتى اليوم, وتشير الإحصائيات إلى أن الصناعة ساهمت ب ١٠% من الدخل القومي في عام ١٩٤٢, وارتفعت إلى ١٣% في عام ١٩٤٥, حيث نما الناتج الصناعي سنويا بنحو ١٢%, ووصل النمو الاقتصادي إلى ٨%[٢]، وكانت تلك المعدلات من أعلى معدلات النمو التي شهدتها سورية حتى تاريخه.
اتسمت هذه الفترة أيضا ببروز الشركات المساهمة كنوعٍ جديدٍ من شركات الأموال وكبديلٍ عن شركات الأشخاص (التضامنية والتوصية البسيطة), التي لم تستطع آنذاك أن توفر التمويل اللازم لإقامة صناعاتٍ حديثةٍ وكبيرةٍ.
لقد ساهمت القطيعة الاقتصادية التي قامت بين سورية ولبنان بدفع التاجر السوري إلى ارتياد الأسواق الخارجية والاتصال معها مباشرة بدون وسطاء واستيراد البضائع, ومحاولة تصنيع بعضها محلياً مستفيداً

---

[١] ـ عبد اللطيف, رامي, دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سوريا, رسالة ماجستير, جامعة تشرين, اللاذقية, ٢٠٠٣،ص٩٦.

[٢] ـ القلاع, محمد غسان, مرجع سابق.

من الحماية الجمركية التي وفرتها التشريعات في حينه, الأمر الذي انعكس على ثقافة القطاع الخاص تجارياً وفكرياً وإنتاجياً, واستفاد من احتكاكه بالأسواق الخارجية, وتعلم اللغات الأجنبية, وبدأ دخول السوق استيراداً وتصديراً, وكانت معظم المحاصيل الزراعية السورية تصدر عن طريقه (كالحبوب والأقمشة, الخضار والفواكه) إلى الأسواق التقليدية في البلاد العربية.

ولا بد من التنويه إلى أن كثيراً من أبناء القطاع الخاص الذين دفعهم أهلهم لمتابعة تعليمهم, قاموا بالتخصص في الجامعات الأجنبية بالإدارة والصناعة على اختلاف مهنها, وبدؤوا بتطوير معاملهم وإنتاجهم ورفعه إلى المستوى اللائق.

٤- القطاع الخاص في الفترة (١٩٥٨ – ١٩٧٠):

في هذه الفترة وفي ظل نظام التخطيط تقلصت الفوائض الاقتصادية التي كان يجنيها القطاع الخاص, وذلك نتيجة عملية التأميم والإصلاح الزراعي, فقد تم تأميم حوالي ١١٥ شركةً صناعيةً وخاصةً في عام ١٩٦٥, ويعتبر عدد المؤسسات المؤممة كبيراً نسبياً, إذ بلغ متوسط عدد العمال في الشركات التي أممت تأميماً كلياً ما يزيد عن ٢٦٠ عاملاً, وبلغ بالمتوسط مئة عاملٍ في كل شركة تم تأميمها بنسبة ٩٠% وحوالي ٥٠ عاملاً في الشركات المؤممة بنسبة ٧٠%[1], حيث تولى القطاع العام ما نسبته ٦٤% من مجموع رأس المال المستثمر في مجال الصناعة فقط أما في المجالات الأخرى فإن النسب أكبر بكثيرٍ وهذا ما أثر بصورةٍ مباشرةٍ في القطاع الخاص, من خلال حجم أعماله وادخاراته الاستثمارية, وانكفأ القطاع الخاص ضمن صناعاتٍ صغيرةٍ محدودة المجال, تم تحديدها في الخطط الخمسية الأولى والثانية التي وضعت على عاتق الدولة تنفيذ ٩٥%[2] من الاستثمارات الصناعية, وتلازم الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية مع التأميم في انكماش الاستثمار الصناعي الخاص.

وفي هذه المرحلة عادت المشاريع الفردية والشركات العائلية للظهور كشكل جديد قد لا يطاله التأميم على حساب شركات الأموال التي تم تأميمها, كما أدى إلى انكماش مصادر التمويل الشخصي والمصرفي وفترة الركود التي رافقت تلك المرحلة إلى انكماش القطاع الخاص وبقائه في حدوده الضيقة, وكان صغر حجم المشاريع وتشتتها ومصاريفها الإدارية عاملاً مهماً في ارتفاع تكاليف الإنتاج وانحسار السلع المحلية من الأسواق الخارجية ليحل محلها سلع دولٍ أخرى استطاعت أخذ مكان السلعة السورية.

٥- فترة السبعينات وحتى الوقت الراهن:

[1] - القلاع, محمد غسان, مرجع سابق.
[2] - عبد الطيف, رامي, مرجع سابق, ص٩٧.

بعد اعتماد نظام التعددية الاقتصادية عام ١٩٧٠ مطلع الحركة التصحيحية, برزت أهمية القطاع الخاص, وإشراكه بصورةٍ أكثر فاعليةً في العمل الاقتصادي, حيث تم إفساح المجال للعمل الصناعي الخاص ضمن صناعاتٍ محددةٍ, فبدأت المشاريع الصناعية الخاصة بالتوسع, حيث ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٨٤٩٥ منشأةٍ عام ١٩٧٠ إلى حوالي عشرين ألف منشأةٍ عام ١٩٨٠, ليرتفع هذا العدد إلى ٢٢٠٥٧ منشأةٍ عام ١٩٨٥, وفي مطلع عام ١٩٩٠ وصل هذا العدد إلى حوالي ٣٦ ألف منشأةٍ[١].

وابتداءً من منتصف الثمانينات بدأت الحكومة تطبيق سياسةٍ إصلاحيةٍ معتمدةً فيها على قدرة نظام التعددية على التجديد عبر الاستفادة من آليات اقتصاد السوق في تطوير النظام الاقتصادي, حيث ساهمت هذه الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية والاستثمار والقطع الأجنبي إلى خلق أرضيةٍ أكثر ملاءمة لتوسيع نشاط قطاع الأعمال الخاص الذي بدأت حصته بالازدياد في تكوين رأس المال الثابت من ٤٧% عام ١٩٨٦ لتسجل أعلى نسبة شهدتها وهي ٦٤,٦% عام ١٩٩٣, ثم لتعود فتسجل حوالي ٣٨% عام ٢٠٠٠ وليرتفع عدد المنشآت الصناعية الخاصة إلى ٣٧٧٧٤ منشأةً عام ١٩٩٥[٢], وفي نهاية عام ٢٠٠٣ وصل عدد منشآت القطاع الصناعي الخاص ١١٦٧٢٠ منشأة, بلغ إجمالي رأسمالها ١٥٥ مليار ليرة سورية, ويعمل فيها ما يقارب ٣٨٠ ألف عامل.[٣] ومن الجدير ذكره أن نصيب القطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الصناعي للصناعة التحويلية ارتفع من ٢٧% عام ١٩٨٥ إلى ٤٨% عام ١٩٩٦, أما نصيبه من صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية فقد بلغ عام ١٩٨٥ نسبة ١٩,٢%, ثم لتصل هذه النسبة إلى ٥٣,٥% في عام ١٩٩٦[٤].

نلحظ من خلال تتبع تطور القطاع الخاص تلازم تطور الاستثمار الصناعي وإقامة المنشآت بتطور الإنتاج الزراعي الذي شهد توسعاً كبيراً أيضاً، مترافقاً مع أسعارٍ تشجيعيةٍ وقروضٍ مصرفيةٍ ميسرةٍ.

أما المحطة الأساسية التي ساهمت في تعميق هذه التجربة فإنها تتمثل بإصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١, الذي أعطى دفعةً جديدةً لرؤوس الأموال الخاصة وأتاح لها بصورةٍ تدريجيةٍ دخول أغلب الصناعات ولم يعد محصوراً بالقطاع العام سوى الصناعات الإستراتيجية.

ورغم ذلك التطور فلم يستعد القطاع الخاص شكله المؤسساتي المتمثل في شركات الأموال، وبقي أسير الإطار العائلي والفردي, رغم بعض المحاولات لإقامة شركاتٍ مساهمةٍ مشتركةٍ سياحيةٍ وزراعيةٍ كانت وما زالت دون مستوى الطموح.

ما يزال القطاع الخاص مقيداً ودون الطموح, فمساهمته في الإنتاج الصناعي شكلت ما يقارب ٣٥,٤% عام ٢٠٠٠, وكانت مساهمته ٥٧,٦% من إجمالي الصناعة التحويلية, شكلت ٦,٩% من إجمالي الإنتاج

[١] - جبران، انطون, سبل تأهيل القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٢/١/٢٩.
[٢] - القلاع, محمد غسان, مرجع سابق.
[٣] - أبو دان, محمد صافي, واقع الصناعة في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٤/٦/٢٩.
[٤] - جبران، انطون, مرجع سابق.

الصناعي في سورية. وقد سجلت مساهمته من مجمل تكوين رأس المال الثابت حوالي٣٦% عام ٢٠٠٠ متراجعةً عمّا حققته عام ١٩٩٥, والتي كانت تشكل ٥٥% ويعود هذا التراجع إلى حالة الجمود التي تعاني منها السوق المحلية, وتراجع معدلات تصريف الفائض من المنتجات داخلياً وخارجياً, وبعد تعديل القانون رقم (١٠) بالمرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ ازداد نصيب القطاع الخاص إلى ٦٠% في عام ٢٠٠١, ولكنه ما لبث أن انخفض إلى ٥٣% عام ٢٠٠٢[١].

سجل معدل استثمار القطاع الخاص ٣٨,٤% ورغم تزايد معدلات الادخار الخاص فإن الادخارات لم تتحول إلى استثماراتٍ منتجةٍ بسبب ضعف الطلب والركود الذي يخيم على السوق المحلية, وهذا ما فاقم أيضا حالة ضعف النمو.

ويشارك القطاع الخاص بحوالي ١٧,٢% من إجمالي الصادرات السورية لعام ٢٠٠٠, وبحوالي ٥٤% بدون النفط, حيث تشكل المواد الخام نسبة ٤٨% منها, بينما يساهم بالمستوردات بنسبة ٧٥,٦% تشكل المواد المصنعة ونصف المصنعة نسبة ٨١,٦% منها[٢].

مع بدايات القرن الحادي والعشرين انتهجت سورية سياسة الإصلاح الاقتصادي وأعدت الحكومة برنامجاً جديداً للعمل يتناول الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠. ولقد سمحت التشريعات الجديدة بإقامة وإنشاء البنوك الخاصة للعمل في سورية، إذ تم افتتاح أول مصرفين في دمشق خلال مطلع عام ٢٠٠٤ (يعد بنك سورية والمهجر أول مصرفٍ خاصٍ يدشن في سورية إذ تم افتتاحه في ٢٠٠٤/١/٧، ويساهم في رأس مال المصرف بنك لبنان والمهجر بنسبة ٣٩%, والمؤسسة الدولية للتمويل إحدى شقيقات البنك الدولي بنسبة ١٠%، والنسبة الباقية ٥١% من نصيب القطاع الخاص في سورية)[٣]، وبذلك ينهي هذا الإجراء احتكار الدولة للقطاع المصرفي في سورية، الذي دام أكثر من أربعة عقودٍ، كما أنه يفتح مرحلةً جديدةً أمام القطاع المصرفي السوري. ويبلغ رأسمال كل مصرف حوالي ٣٠ مليون دولار. ويذكر أن مجلس الشعب السوري أقر عام ٢٠٠١، قانوناً يسمح بتأسيس مصارف خاصةٍ في سورية لتحسين الخدمات في القطاع المصرفي وتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص، وهذا يتطلب بطبيعة الحال، تضافر الجهود القائمة وتفعيلها بشكل كبير.

ومن الجدير بالذكر أنه تم تحرير قطاع الاتصالات جزئياً منذ العام ٢٠٠٠، عندما أعطت الحكومة الترخيص لمستثمرين في القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء وتشغيل شبكتين للهاتف الخليوي. ومن الأمور الجوهرية والأساسية، البدء بتحرير القطاع النقدي والمالي من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات الهامة التي شهدها الاقتصاد السوري منذ العام ٢٠٠٠، كتوحيد سعر الصرف والسماح بإنشاء مصارف الأفشور، وثم البدء بترخيص إنشاء المصارف الخاصة في سورية. وبحسب

[١] - حبيب, مطانيوس, قراءة في القطاع الخاص في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٥/٣/٢٨.
[٢] - عبد الطيف, رامي, مرجع سابق, ص ٩٨.
[٣]- سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، مأخوذة عن الموقع الالكتروني: www.gucciac.org ib

المعلومات المتوافرة بنهاية عام ٢٠٠٢، فقد وافقت الحكومة السورية على منح تراخيص لخمسة بنوكٍ عربيةٍ خاصةٍ، لتأسيس فروع لها في سورية. وهذه البنوك هي مصرف البحرين، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، وبنك لبنان والمهجر والأوروبي للشرق الأوسط والبنك العربي. إضافةً إلى كل ذلك فقد عمدت سورية إلى الدخول في مفاوضاتٍ مع الاتحاد الأوروبي منذ العام ٢٠٠٠، لتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية.

فيما يتعلق بقطاع التأمين، فقد قام مجلس الوزراء السوري في الرابع من شهر أيار من عام ٢٠٠٥، بالتصديق المبدئيّ على مشروع قانونٍ ينظم قطاع التأمين ويسمح بتأسيس شركاتٍ سوريةٍ خاصةٍ لمزاولة أعمال التأمين وإعادة التأمين.

بلغ حجم المشاريع التي رخص لها عام ٢٠٠٤، وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٠) حوالي ٧٥٦ مشروعاً بكلفةٍ استثماريةٍ بلغت أكثر من أربع مليارات دولارٍ أميركيٍّ (٢٠٣ مليار ليرةٍ سوريةٍ)[١].

[١] -سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، مأخوذة عن الموقع الالكتروني: www.gucciac.org ib

المقدمة:

بدون العمل لا يستطيع الإنسان تأمين الحاجات الضرورية التي تكفل بقاءه واستمرار حياته، لذا ينبغي على كل إنسانٍ قادرٍ على العمل أن يمارس حقه وواجبه في العمل، وينبغي على كل حكومةٍ أن تؤمن فرصة عملٍ مناسبةً لكل فرد من أفرادها، فهو حقٌ للأفراد وواجبٌ على الحكومة وهي ملزمةٌ بتأمينه لكل طالبٍ له.

لكن بسبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام لم تعد الحكومات قادرةً على تأمين فرص العمل الكافية لجميع الأفراد، وأصبحت جميع بلدان العالم تعاني من مشكلة البطالة ولكن مع اختلافٍ في حجم هذه المشكلة من بلد لآخر.

تعد البطالة خسارةً وطنيةً لثروةٍ بشريةٍ متاحةٍ وطاقاتٍ إنتاجيةٍ يمكن تشغيلها والاستفادة منها، كما أنها مشكلةٌ ذات أبعادٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، وهي تعبر بوضوحٍ عن عجزٍ في البنى الاقتصادية وعن خللٍ في عمل الاقتصاد الوطني[1].

بدأت هذه الأزمة بالظهور والتعمق في سورية بشكلٍ واضحٍ منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين عندما تخلت الحكومة عن التزامها بتشغيل كافة خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، وذلك بسبب الركود الاقتصادي وانهيار أسعار النفط وتوقف المساعدات العربية.

يعرف العاطلون عن العمل بأنهم: " الجزء من قوة العمل التي لا تعمل رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، أي تلك التي تبحث عن العمل فعلاً فلا تجده بشكلٍ دائمٍ أو مؤقتٍ ولأسبابٍ مختلفةٍ حسب نوع البطالة"[2].

قام المكتب المركزي للإحصاء بإجراء عدة مسوحات بالعينة بهدف جمع معلومات عن البطالة وهي:

١- المسح المتعدد الأغراض عام ١٩٩٣,

٢- مسح سوق العمل عام ١٩٩٥ الذي استند على مسح ١٩٩٣,

٣- مسح سوق العمل عام ١٩٩٩,

٤- نتائج بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٢,

٥- دراسة خارطة البطالة عام ٢٠٠٣.

---

[1] -في ندوة الثلاثاء الاقتصادية ذكر الدكتور محمد جلال مراد في محاضرته " تصحيح بنية العمالة السورية " التي ألقاها بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤ أن معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قدر في عام ١٩٨٢ ب ٩,٥%، وقدرت الخسارة المقابلة الناجمة عنه ب ٨,٦% من الناتج القومي الإجمالي.

[2] - عمر، عمر موسى شيخ، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها (دراسة ميدانية على سوريا)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٨، ص١١.

وبالاستناد إلى دراسة خارطة البطالة فقد بلغ معدل البطالة ١١,٧% من قوة العمل لعام ٢٠٠٣، أي أن البطالة قد ازدادت ٢,٢ نقطة عن معدلها عام ١٩٩٩، وبالمقارنة مع معدل البطالة لعام ١٩٩٥ والذي بلغ في ذاك الحين ٧% من قوة العمل تكون البطالة قد ازدادت خلال السنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٩ بما يقارب ٧,٩٣%[١].

من جهة أخرى، بلغ عدد العاطلين عن العمل وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء ٤٣٢ ألف في عام ١٩٩٩، وارتفع هذا العدد ليصل إلى ٤٨٧ ألف في عام ٢٠٠٠، ليصل إلى ٦٣٧ ألف في عام ٢٠٠٢، أي ما يعادل ١١,٦% من حجم القوى العاملة في سورية، في حين أشارت هيئة مكافحة البطالة إلى أن عددهم قد تجاوز ٨٠٠ ألف عاطلٍ عن العمل في عام ٢٠٠٢[٢]، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ هذا العدد ٨٥٠ ألف عاطلٍ عن العمل، أي ما يشكل نسبة ١٥% من مجموع قوة العمل، وفي الدراسة الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية بعنوان (البطالة في الدول العربية) أشارت إلى أن معدل البطالة في سورية في عام ٢٠٠٣ يقدر بحوالي ٣٠%، في حين أن البنك الدولي يقدرها بحوالي ٣٧%[٣]، ومع بداية عام ٢٠٠٦ أشارت الدراسات أن حجم البطالة في سورية تجاوز المليون.[٤]

ولا تقتصر البطالة على نوعٍ واحدٍ، وإنما هناك أنواعٌ متعددةٌ للبطالة، منها الظاهرة أو السافرة والمقنعة والموسمية والتقنية و الهيكلية... إلخ

ترجع هيئة تخطيط الدولة البطالة إلى الضغط السكاني، وارتفاع حجم قوة العمل بمعدلاتٍ عاليةٍ خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفع إلى ٤ ملايين في عام ١٩٩٤ ووصل إلى نحو ٥ ملايين في عام ٢٠٠٤ وبالطبع إن هذه الزيادة في حجم قوة العمل يترافق مع ارتفاع في معدلات البطالة، حيث قدرت بنحو ١٢,٣% عام ٢٠٠٤ مقابل ٨,٢% عام ١٩٩٢ مع العلم أن نسبة ٧٨% من العاطلين عن العمل لم يحصلوا على عملٍ من قبل، ونسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٤) تصل إلى ٧٠% من مجموع العاطلين عن العمل[٥]، وتصل هذه النسبة إلى نحو ٩٠% للفئة الشبابية دون ٣٠ عاماً[٦].

---

[١] -مرزوق، نبيل، البطالة في سورية وأسبابها ومداخل معالجتها، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٤/٥/١١.

[٢] -حداد، فراس، البطالة في سورية، مجلة أبيض أسود، العدد ١٥٨، ٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للمجلة www.awaonline.net

[٣] - الحسناوي، محمد، العمال السوريين ضحايا دولتهم، بمناسبة العدوان عل عمال سوريين في لبنان،٢٠٠٤/١١/٧، مأخوذة عن الموقع الالكتروني www.asharqalarabi.org.uk

[٤] -حداد، فراس، المرجع السابق.

[٥] - شبكة فولتير، ارتفاع نسبة البطالة في عهد الحداثة والتطوير في سورية، ٢٠٠٦/١/٢٩، مأخوذة عن الموقع الالكتروني www.voltairenet.org

[٦] -حسن، سامي، البطالة في سورية واقعها- أسبابها- آليات الحد منها، جريدة النور، العدد ٢٠٠٥/١٩٢، مأخوذة عن موقع الجريدة الالكتروني www.alghoraba.com.

كما أن تدهور الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على خلق فرص عملٍ هو من أهم أسباب البطالة، فبعد أن كان يوفر قرابة ٢٠٠ ألف فرصة عملٍ في المتوسط سنوياً في الفترة الواقعة بين (١٩٩٠- ١٩٩٥)، فإنه لم يعد قادراً على تقديم سوى ١٦٠ ألف فرصة عملٍ سنوياً في الفترة الواقعة بين (١٩٩٩- ٢٠٠٣)[١].

بالطبع مع هذه النسب المرتفعة للبطالة في سورية، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها سورية، والزيادة السكانية السريعة التي تشهدها فإن الحكومة غير قادرةٍ وحدها على تأمين فرص عملٍ للجميع، لذا لا بد من التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتأمين أكبر قدرٍ ممكنٍ من فرص العمل للمواطنين، وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة واقع وتركيب العمالة في كل من القطاعين العام والخاص.

أولاً: توزع العمالة بين القطاعين العام والخاص:

على الرغم من أن القطاع العام في سورية يسيطر على معظم النشاطات الاقتصادية، إلا أنه ومن خلال الرجوع إلى بيانات نشرات قوة العمل في سورية نجد أن عدد العاملين في القطاع الخاص يفوق عدد العاملين في القطاع العام، ففي عام ١٩٩٤ بلغ عدد العاملين (١٥ سنة فأكثر) في القطاع العام ١١٥٧٢٢٤، مقابل ٢١٣٨٦٤٠ للقطاع الخاص، علماً بأن مجموع العاملين في كافة القطاعات في ذلك العام قد بلغ ٣٣٥٢٨١٨[٢].

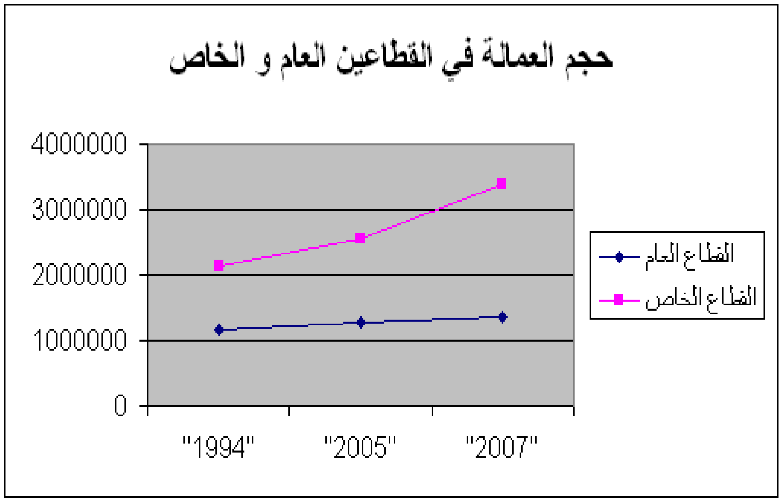
في عام ٢٠٠٥ ازداد عدد العاملين في القطاع العام ليصل إلى ١٢٧٣١٠٩ عاملاً من مجمل العاملين في كافة القطاعات والذي بلغ ٤٧٥٢٩١٦ عاملاً منهم ٢٥٦٧٤٦٢ عاملاً في القطاع الخاص. أي ازداد مجمل عدد العاملين بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ بحوالي ١٤٠٠٠٩٨ استقطب القطاع العام ٨,٣% منهم في حين توجه إلى القطاع الخاص حوالي ٣١% منهم[٣].

في عام ٢٠٠٧ وصل عدد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية إلى ٥٠٤٧٣٨٢ عاملاً، منهم ١٣٤٨٩٧٣ عاملاً في القطاع العام مقابل ١٤٩٦٢١٠ عاملاً في القطاع الخاص المنظم، و ١٨٨٧٧٥٠ عاملاً في القطاع الخاص غير المنظم، أي أن العدد الإجمالي للعاملين في كافة القطاعات قد تزايد بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥ بمقدار ٢٩٤٤٦٦، منها ٧٥٨٦٢ للقطاع العام، و ٨١٦٤٩٨ للقطاع الخاص بشقيه المنظم وغير المنظم[٤].

---

[١] - شبكة فولتير، المرجع السابق.
[٢] - نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.
[٣] - نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
[٤] - نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.

لتوضيح التغير الحاصل على حجم العمالة في كل من القطاعين العام والخاص نورد الشكل البياني التالي:



الشكل (١)

من خلال الشكل البياني رقم (١) نلحظ أن عدد العاملين في القطاع الخاص في كافة السنوات يفوق عدد العاملين في القطاع العام، كما أن أعداد العاملين في القطاع الخاص تتزايد بشكلٍ أكبر بكثيرٍ منها في القطاع العام، أي أن فرص العامل المؤمنة من قبل القطاع الخاص هي أكثر من فرص العمل المؤمنة من قبل القطاع العام.

ثانياً: واقع وتركيب العمالة في القطاع العام.

١ – من حيث المستوى التعليمي:

يعمل في القطاع العام عمال من مختلف المستويات التعليمية وتتفاوت هذه المستويات في نسبها، حيث شكل حملة الشهادة الابتدائية فما دون نسبة ٤٠,٩% من مجمل العاملين في هذا القطاع ، مقابل ١٣,٨% للشهادة الإعدادية، و ٢٢,٣% للشهادة الثانوية، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ٩,٦% للمعاهد المتوسطة، و ١٣,٤% لحملة الإجازة الجامعية فأكثر[١].

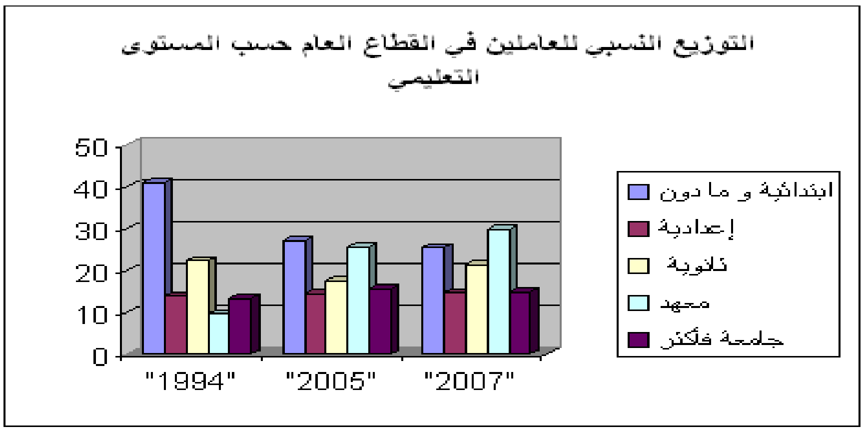
في عام ٢٠٠٥ انخفضت نسبة العاملين في القطاع العام من حملة الشهادة الابتدائية فما دون إلى ٢٧,١% من مجمل العاملين في القطاع العام، وأصبحت نسبة حملة الشهادة الإعدادية ١٤,٣%، وانخفضت نسبة

[١]- نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.

العاملين من حملة الشهادة الثانوية إلى ١٧,٤%، وازدادت نسبة حملة المعاهد المتوسطة إلى ٢٥,٦% ، ونسبة الذين يحملون إجازة جامعية فأكثر إلى١٥,٥%[١].

أما إحصائيات الربع الأول من عام ٢٠٠٧ فقد بينت أن هذه النسب أصبحت على الشكل التالي: انخفضت نسبة العاملين من حملة الشهادة الابتدائية فما دون إلى ٢٥,٤%، وكان الانخفاض طفيفاً في نسبة العاملين من حملة الشهادة الإعدادية فقد شكل هؤلاء نسبة ١٤,٥% من إجمالي العاملين في القطاع العام، في حين أن نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفعت إلى ٢١,٣%. بشكلٍ مماثلٍ زادت حصة المعاهد المتوسطة إلى ٢٩,٩%. أما نسبة العاملين الحاصلين على شهادة جامعية فأكثر فقد انخفضت إلى ١٤,٨%[٢].

فيما يلي شكلٌ بيانيٌ يوضح التوزيع النسبي للعاملين في القطاع العام بحسب المستوى التعليمي:



الشكل (٢)

يبين الشكل البياني رقم (٢) ارتفاع نسبة حملة الشهادة الابتدائية مقارنةً مع الشهادات الأخرى وذلك في عام ١٩٩٤ وانخفاضها بعد ذلك العام, وكذلك زيادةً تدريجيةً في نسب العاملين الحاصلين على شهادة المعهد المتوسط, في حين ظلت نسبة العاملين الحاصلين على إجازة جامعية فأكثر قليلةً مقارنةً مع بقية المستويات التعليمية، وبدأت بالتراجع، فبعد أن كانت تشكل ١٥,٥% في عام ٢٠٠٥ تراجعت إلى ١٤,٨% حسب إحصائيات الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

---

[١] ـ نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
[٢] ـ نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.

٢- حسب القطاعات الاقتصادية:

يتألف الاقتصاد السوري كما ذكرنا سابقا من أربعة قطاعاتٍ أساسيةٍ، هي القطاع العام والخاص والتعاوني والمشترك، وكل قطاع من هذه القطاعات يقوم على عدة فعالياتٍ اقتصاديةٍ (زراعة – صناعة – بناء وتشييد – نقل ومواصلات – فنادق ومطاعم – مال وتأمين وعقارات – خدمات)، وكل فعاليةٍ من هذه الفعاليات تساهم بتشغيل نسبةٍ معينةٍ من العاملين ضمن هذا القطاع أو ذاك، وبما أن بحثنا يقتصر على دراسة القطاعين العام والخاص، لذا فإننا سنقتصر على دراسة مساهمة هذه الفعاليات في كل من هذين القطاعين.

في عام ١٩٩٤ كانت مساهمة هذه الفعاليات في القطاع العام على الشكل التالي:

بلغ عدد العاملين في مجال الزراعة والحراجة ٢٨٩٣٩ عاملاً حيث شكل هؤلاء نسبة ٢,٥% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، في حين بلغ عددهم في مجال الصناعة ١٣٥٠٣١ عاملاً أي ما يعادل ١١,٨%. أما في مجال البناء والتشييد فقد بلغ العدد ٩٧٢٥٦ وشكلوا ٨,٥% من العاملين في هذا القطاع، وبلغ عدد العاملين في الفنادق والمطاعم ٢٩٧٨٥ عاملاً وهو ما يعادل ٢,٦%. في مجال النقل والمواصلات بلغ عدد العاملين في القطاع العام ٥٥١٤٣ عاملاً أي ٤,٨%، وكان عدد العاملين في قطاع المال والتأمين والعقارات ١٢٠٦٥ عاملاً أي ١,١%، إلا أن القسم الأكبر من العاملين في القطاع العام يعملون في قطاع الخدمات، حيث بلغ عدد العاملين في مجال الخدمات ضمن القطاع العام ٧٩٠٧٤٦ عاملاً أي ما نسبته ٦٨,٨% من إجمالي العاملين في القطاع العام[١].

في عام ٢٠٠٥ تراجع عدد العاملين في مجال الزراعة والحراجة حتى ٢٦٩٥٢ عاملاً، وبالتالي تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى ٢,١% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وكانت الحال مشابهةً في مجال الصناعة إذ تراجع عدد العاملين في هذا المجال ضمن القطاع العام إلى ٩٦٥٠٠ عاملاً، ولم تشكل نسبة العاملين في الصناعة في ذلك العام سوى ٦,٧% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وكانت حال قطاع البناء والتشييد مماثلةً فقد تراجع عدد العاملين إلى ٢٦١٠٠ عاملاً، وتراجعت معه نسبة العاملين إلى ٢,١%، وتراجع عدد العمال في قطاع المطاعم والفنادق إلى١٢٢١٩ عاملاً الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبتهم إلى ١%. أيضاً في قطاع النقل والمواصلات تراجع العدد حتى ٣٦٤٧٠ عاملاً لتصبح نسبتهم ٢,٩%. بالمقابل ارتفع عدد العاملين في قطاع المال والتأمين إلى ١٥٣٨٥ عاملاً ليشكلوا ١,٢% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وكانت الزيادة التي سجلها قطاع الخدمات كبيرةً، فوصل عدد

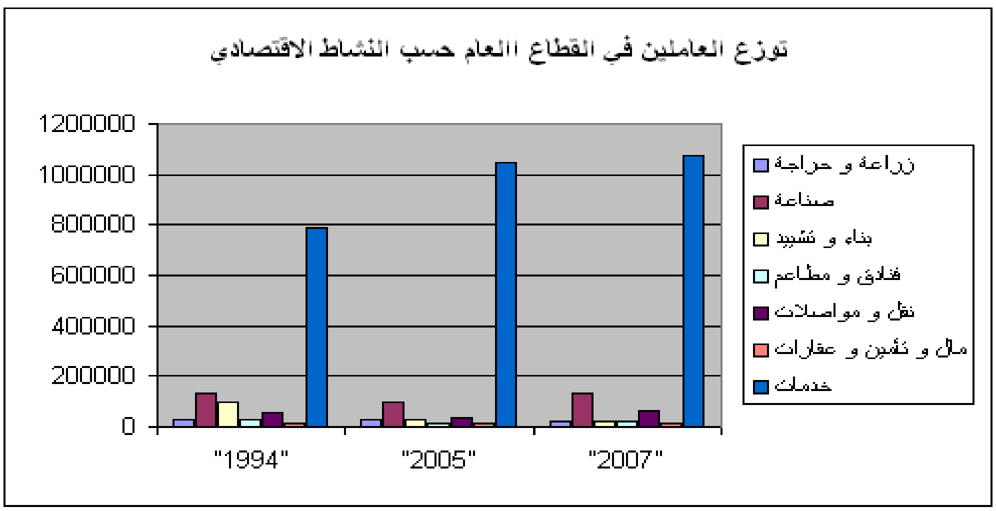
---

[١] - نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.

العاملين في القطاع العام ضمن هذا المجال إلى ١٠٤٩٩٨١ عاملاً مشكلين بذلك ٨٣,١% من إجمالي العاملين في القطاع العام[١].

أما إحصائيات الربع الأول لعام ٢٠٠٧ فقد بينت استمرار تراجع عدد العاملين في قطاع الزراعة والحراجة إلى ٢٠٥٢١عاملاً، وتراجعت بالتالي نسبتهم إلى ٢% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وبالمقابل ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة إلى ١٣٢٦٧٨ عاملاً ليشكلوا ٨,٨% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وتراجع عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى ٢٣٢٢٦ عاملاً، ولم يشكلوا في ذلك العام سوى ١,٨%. في مجال الفنادق والمطاعم ازداد عدد العاملين إلى ١٨٢٣٨ عاملاً، وحافظ على النسبة كما كانت في عام ٢٠٠٥، فلم تتجاوز ١% من إجمالي العاملين في القطاع العام. فيما يتعلق بالعاملين ضمن قطاع النقل والمواصلات فقد ارتفعت نسبتهم إلى ٤,٣% نتيجة زيادة عددهم إلى ٦١٠٩٨ عاملاً. أما بالنسبة لعدد العاملين في مجال المال والتأمين والعقارات ضمن القطاع العام فقد تراجع إلى ١٤٤٠٤ عاملاً، وتراجعت نسبتهم إلى ١%، وعلى الرغم من زيادة عدد العاملين في قطاع الخدمات إلى ١٠٧٢٧٣١ عاملاً، إلا أن النسبة انخفضت إلى ٨١,١% من إجمالي العاملين في القطاع العام، وعلى الرغم من انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات إلا أنه لا يزال يساهم مساهمة كبيرة في تشغيل القسم الأعظم من العاملين في القطاع العام[٢].

فيما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح توزع العاملين في القطاع العام بحسب الأنشطة الاقتصادية



الشكل (٣)

يبين الشكل رقم (٣) بوضوح أن قطاع الخدمات يؤمن العدد الأكبر من فرص العمل للعاملين في القطاع العام يليه قطاع الصناعة.

---
[١]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
[٢]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.

٣- التركيب الجنسي للعاملين في القطاع العام:

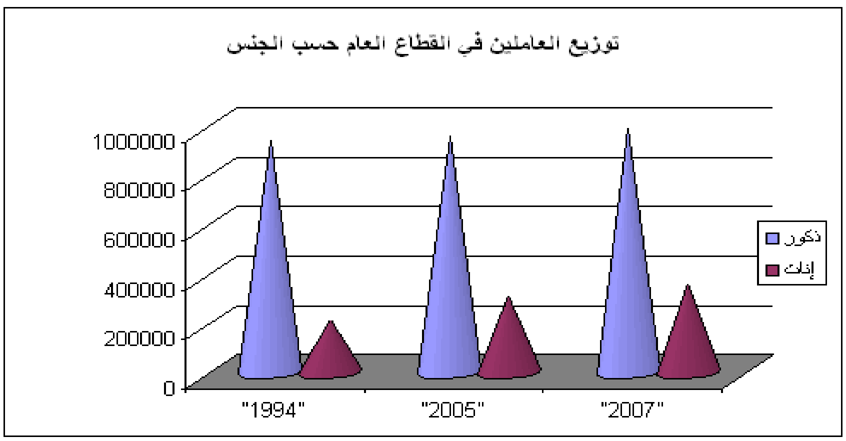
يهدف هذا المبحث إلى دراسة درجة اعتماد القطاع العام على عمالةٍ من جنسٍ ما (ذكور أو إناث) وقياس قدرة هذا القطاع على تأمين فرص عملٍ لكلا الجنسين وذلك من خلال مقارنة عدد المشتغلين والمشتغلات فيه خلال فترة الدراسة.

في عام ١٩٩٤ بلغ عدد النساء العاملات في القطاع العام ٢١٥١٦٠، من إجمالي عدد العاملين في القطاع العام والبالغ عددهم ١١٥٧٢٢٤، أي بلغت نسبة العاملات الإناث إلى مجموع العمال (١٨,٦%).

ازداد هذا العدد في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١٢٥٠٦، من أصل إجمالي عدد العاملين في القطاع العام الذي وصل إلى ١٢٧٣١٠٩ وبالتالي ارتفعت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع إلى٢٤,٥% .

بينت إحصائيات الربع الأول لعام ٢٠٠٧ أن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع العام وصل إلى ١٣٤٨٩٧٣، بينهم ٣٥٦٩٢٤ من النساء أي ٢٦,٤%، وبالتالي تكون نسبة العاملات قد ارتفعت بمقدار نقطتين مئويتين عن عام ٢٠٠٥[1].

يوضح الشكل التالي التغير الحاصل خلال فترة الدراسة على توزع العاملين في القطاع العام حسب الجنس.



الشكل (٤)

من خلال الشكل البياني رقم (٤) نلحظ اعتماد القطاع العام، خلال كامل سنوات الدراسة بشكلٍ كبيرٍ على القوة العاملة الذكرية، وعلى الرغم من الزيادة التدريجية في أعداد القوة العاملة الأنثوية إلا أن اعتماده عليها يظل أقل بكثيرٍ من اعتماده على القوة العاملة الذكرية.

[1]- نشرة قوة العمل لأعوام مختلفة.

ثالثاً: واقع وتركيب العمالة في القطاع الخاص.

درسنا في المبحث الأول واقع وتركيب العمالة في القطاع العام من حيث المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي وكذلك تطرقت الدراسة إلى تركيب العمالة من حيث الجنس، وفي هذا المبحث أيضاً سنقوم بدراسة واقع وتركيب العمالة في القطاع الخاص متبعين الأسلوب نفسه كما في المبحث السابق.

١- من حيث المستوى التعليمي:

شكل العاملون من حملة الشهادة الابتدائية فما دون الغالبية العظمى من عمال القطاع الخاص وبلغت نسبتهم ٨٠,٩% من إجمالي العاملين في هذا القطاع في عام ١٩٩٤، في حين شكل العاملون من حملة الشهادة الإعدادية نسبة ١٠,٢%، ولم تتجاوز نسبة حملة الشهادة الثانوية ٥,١%، أما نسبة حملة شهادة المعهد المتوسط فكانت أقل النسب حيث إنها لم تتجاوز ١,١% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، ولم تكن نسبة الحاصلين على إجازة جامعية فأكثر أعلى بكثير إذ إنها لم تتجاوز ٢,٦% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص في ذلك العام[١].

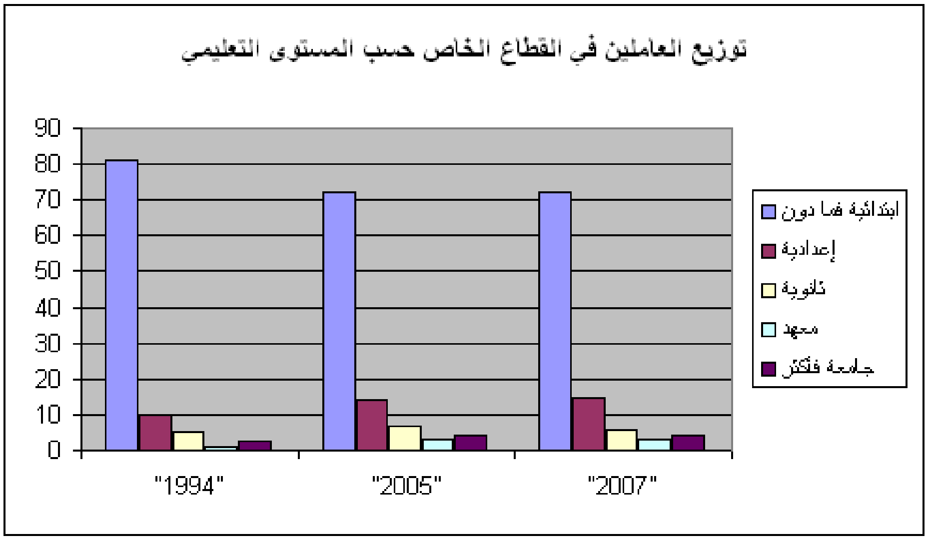
في عام ٢٠٠٥ تراجعت نسبة العاملين من حملة الشهادة الابتدائية فما دون إلى ٧٢,٢%، بالمقابل ارتفعت نسب المستويات التعليمية الأخرى، حيث ارتفعت نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية إلى ١٣,٩%، ونسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى ٦,٧%، وكذلك الأمر بالنسبة لحملة المعاهد المتوسطة حيث شكلوا نسبة ٣,١%، وبلغت نسبة العاملين الحاصلين على إجازة جامعية فأكثر ٤,٢%[٢].

تظهر إحصائيات الربع الأول لعام ٢٠٠٧ ثباتاً نسبياً لتوزع العاملين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي مقارنةً مع عام ٢٠٠٥، حيث بلغت نسبة العاملين حملة الشهادة الابتدائية فما دون ٧٢% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص العاملين في القطاع الخاص المنظم، وشكل العاملون من حملة الشهادة الإعدادية نسبة ١٤,٤%، أما نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية فقد بلغت٥,٧%، مقابل٣,٣% لحملة شهادة المعهد المتوسط، و ٤,٤% للحاصلين على إجازة جامعية فأكثر[٣].

يوضح الشكل البياني التالي التغيرات الحاصلة في التركيب التعليمي للعاملين القطاع الخاص خلال سنوات الدراسة.

---

[١]- نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.
[٢]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
[٣]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.



الشكل (٥)

يظهر الشكل (٥) اعتماد القطاع الخاص المركز على العمالة غير المتعلمة أو ذات المستوى التعليمي المنخفض خلال كامل سنوات الدراسة. كذلك نلاحظ التناقص التدريجي في نسبة العمال في القطاع الخاص كلما ارتفع المستوى التعليمي.

٢- حسب القطاعات الاقتصادية:

تساهم كل فعاليةٍ من الفعاليات الاقتصادية التي يتألف منها القطاع الخاص بتشغيل نسبةٍ معينةٍ من العاملين في هذا القطاع، ففي عام ١٩٩٤ كانت نسب العاملين في القطاع الخاص حسب الفعاليات الاقتصادية موزعة على الشكل التالي:

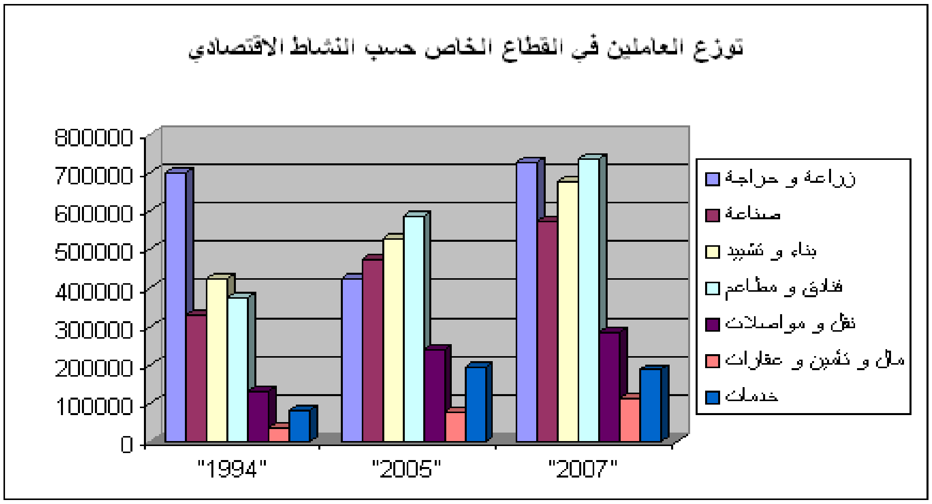
عمل ٧٠٠٢٠٣ عاملاً (٣٣,٧% من عمال هذا القطاع) في قطاع الزراعة والحراجة، في حين بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة ٣٣١٣٤٢ عاملاً أي ما يشكل ١٦% من مجموع عمال هذا القطاع، وكان عدد العاملين في مجال البناء والتشييد٤٢٣١٤٣ عاملاً أي ٢٠,٤%. أما عدد العاملين في الفنادق والمطاعم فقد بلغ ٣٧٣٤٧٣ عاملاً شكلوا ١٨%، وفيما يخص قطاع النقل والمواصلات فقد بلغ عدد العاملين فيه ١٣٠٩٧٩ عاملاً أي ما يعادل ٦,٣%، ولم تتجاوز نسبة العاملين في مجالات المال والتأمين والعقارات ١,٧% وبعدد عمل لم يتجاوز ٣٥٣٥١ عاملاً، مقابل ٨١٣١٩ عاملاً في قطاع الخدمات مشكلين بذلك نسبة ٣,٩% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص[١].

---
[١]- نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.

في عام ٢٠٠٥ انخفضت أعداد العاملين في قطاع الزراعة والحراجة إلى ٤٢٦٥٠٢ عاملاً وكذلك انخفضت نسبتهم إلى ١٦,٩%، في حين أن عدد العاملين في ميدان الصناعة ارتفع ليصل إلى ٤٧٦١٣٢ عاملاً ليشكلوا ١٨,٨%، وارتفع عدد العاملين في مجال البناء والتشييد حتى ٥٢٩٠٥٥ عاملاً وبالمقابل ارتفعت نسبتهم إلى ٢٠,٩%. أما عدد العاملين في مجال الفنادق والمطاعم فقد ارتفع إلى ٥٨٦٩٦٥ عاملاً وكانت نسبتهم ٢٣,٢%، وارتفعت نسبة العاملين في النقل والمواصلات إلى ٩,٥% نتيجةً لزيادة عدد العمال في هذا المجال إذ وصل عددهم إلى ٢٤١٢٤٢ عاملاً. أما نسبة العاملين في ميدان المال والتأمين والعقارات فقد ازدادت إلى ٣% أما عددهم فقد ارتفع إلى٧٥٤٦٥ عاملاً، وازداد عدد العاملين في قطاع الخدمات إلى ١٩٢٦٥٩ عاملاً وشكلوا ٧,٦% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص[١].

دلت الإحصائيات المتعلقة بالربع الأول من عام ٢٠٠٧ أن هذه النسب أصبحت على الشكل التالي:
ازداد عدد العاملين في مجال الزراعة والحراجة إلى ٧٢٦٦٥٣ عاملاً، وبالمقابل زادت نسبتهم مقارنةً مع عام ٢٠٠٥ إلى ١٧,٣% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص. كما ازدادت نسبة العاملين في الصناعة إلى ١٩,٨% مترافقةً مع زيادةٍ في أعداد العاملين في الصناعة الذي وصل إلى ٥٧٦٠٦٢ عاملاً، وارتفع عدد العاملين في البناء والتشييد إلى ٦٧٨١٤٠ عاملاً، إلا أن نسبتهم تراجعت إلى١٩,٩%، كذلك سجل قطاع الفنادق والمطاعم ارتفاعاً في عدد العاملين فيه حيث وصل عددهم إلى ٧٣٧٦٤٤ عاملاً أي ما نسبته ٢٣,٨%. أما في مجال النقل والمواصلات فقد انخفضت نسبة العاملين إلى ٩% مع العلم أن العدد زاد حتى ٢٨٣١٤٠ عاملاً. أما نسبة العاملين في ميدان المال والتأمين والعقارات فقد ارتفعت إلى ٣,٣% وكذلك الأمر بالنسبة لعددهم الذي وصل إلى١١٤٦٦١ عاملاً، وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد تراجع عدد العاملين فيه إلى ١٨٧٣٧٨ عاملاً، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تراجع نسبتهم حتى ٦,٨% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص[٢].
لتوضيح التغيير الحاصل في بنية العاملين في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة، وحسب الأنشطة الاقتصادية نورد الشكل البياني رقم (٦):

[١]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
[٢]- نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.



الشكل (٦)

يمكن تلخيص التغيرات الحاصلة في تركيب العمالة في القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية والمبينة بالشكل (٦) بما يلي:

في عام ١٩٩٤ كانت أنشطة الزراعة والحراجة المستقطب الأول لعمال القطاع الخاص. إلا أن هذه الحال تغيرت في عام ٢٠٠٥ حيث أصبح قطاع الفنادق والمطاعم صاحب النصيب الأكبر من عدد العاملين في القطاع الخاص، وجاء بعده قطاع البناء والتشييد، ومن ثم قطاع الصناعة، في حين تراجع قطاع الزراعة إلى المرتبة الرابعة. أما في عام ٢٠٠٧ فقد ظل القسم الأكبر من العاملين في القطاع الخاص يعملون في قطاع الفنادق والمطاعم، وعاد قطاع الزراعة إلى المرتبة الثانية، ومن بعده قطاع البناء والتشييد، ثم قطاع الصناعة. كما نلحظ من خلال هذا الشكل البياني أن نصيب قطاع المال والتأمين والعقارات من العمال كان دائماً الأقل من جميع القطاعات الأخرى، ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع العام يسيطر على معظم هذا القطاع.

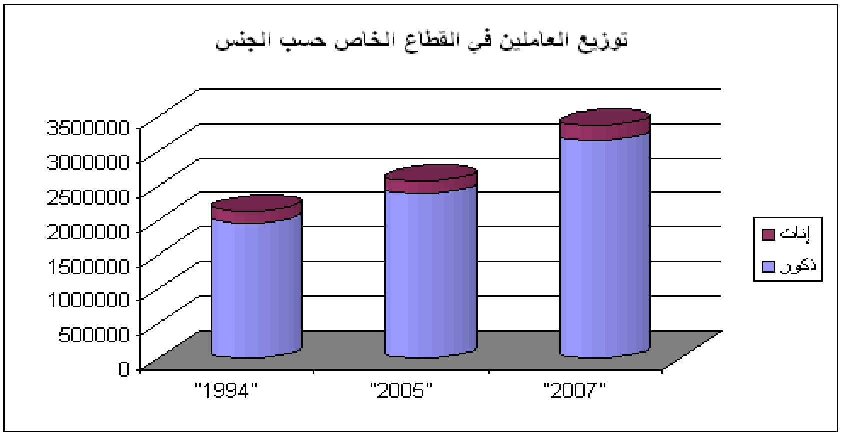
٣- تصنيف العاملين في القطاع الخاص حسب الجنس:

يتضح من خلال دراسة وتحليل بيانات نشرات قوة العمل في سورية اعتماد القطاع الخاص على قوة العمل الذكرية على حساب الإناث، وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على أعداد المشتغلين في هذا القطاع إلا أن أعداد الذكور ظلت أكبر من أعداد الإناث، ففي عام ١٩٩٤ كان عدد العاملين في القطاع الخاص ٢١٣٨٦٤٠ منهم ١٩٦١١٤٣ ذكور مقابل ١٧٧٤٩٧ من الإناث أي ما يعادل ٨,٣%.

أما في عام ٢٠٠٥ قدر عدد العاملين في القطاع الخاص ب ٢٥٦٧٤٦٢ وقدر عدد الذكور العاملين في القطاع الخاص ب ٢٣٨١٩٢٨ مقابل ١٨٥٥٣٤ من الإناث أي ما يعادل ٧,٢%.

في عام ٢٠٠٧ ظل الفارق كبيراً، فوصل عدد العاملين في القطاع الخاص إلى ٣٣٨٣٩٦٠ عاملاً منهم ٣١٥٢٠١٤ ذكور مقابل ٢٣١٩٤٦ إناث أي ما يعادل ٦,٨%[1].

فيما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح كيفية توزع العاملين في القطاع الخاص حسب الجنس:



الشكل (٧)

تؤكد البيانات في الشكل (٧) اعتماد القطاع الخاص على القوة العاملة الأنثوية بنسبٍ قليلةٍ جداً ومتناقصةٍ خلال فترة الدراسة، مقارنةً مع القوة العاملة الذكرية، حيث نلحظ أن أعداد العاملين في القطاع الخاص من الذكور تتزايد بشكلٍ كبيرٍ جداً خلال سنوات المقارنة، في حين أن الزيادة في عدد الإناث العاملات في هذا القطاع قليلةٌ جداً.

رابعاً: المقارنة بين القطاعين العام والخاص.

أ- مقارنة التغير في بنية العمالة بين القطاع العام والخاص:

من خلال الدراسة التي أجريناها عن واقع وتركيب العمالة في كل من القطاعين العام والخاص في سورية خلال السنوات (١٩٩٤- ٢٠٠٥- ٢٠٠٧) تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- من حيث المستوى التعليمي نجد أن القطاع العام يميل إلى توظيف عمالٍ من كافة المستويات التعليمية، في حين نجد أن القطاع الخاص يميل إلى استخدام عمالٍ ذوي مستوىً تعليميٍّ منخفضٍ.

٢- أما من حيث التركيب الجنسي نجد أنه وعلى الرغم من اعتماد القطاع العام على القوة العاملة الذكرية بشكلٍ كبيرٍ، إلا أنه أخذ يزيد من اعتماده على القوة العاملة الأنثوية بشكلٍ تدريجيٍّ، على عكس القطاع

[1]- نشرة قوة العمل لأعوام مختلفة.

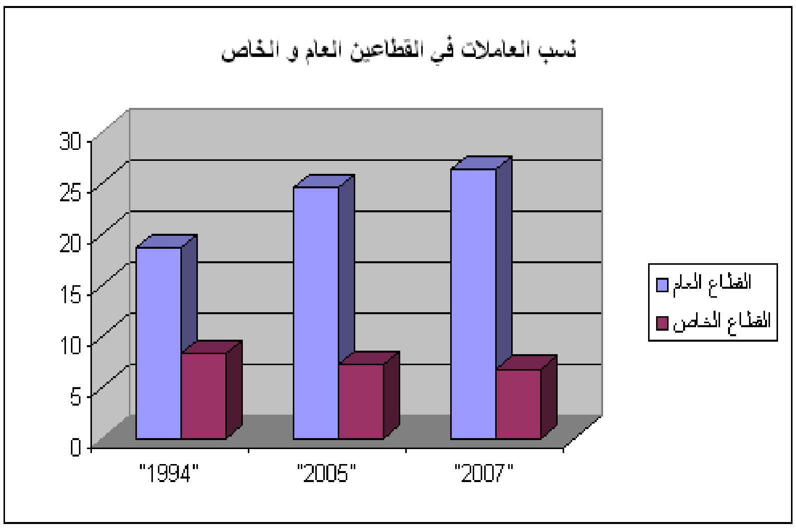
الخاص الذي راح يزيد من اعتماده على القوة العاملة الذكرية، ويقلل من اعتماده على القوة العاملة الأنثوية بشكلٍ تدريجيٍّ.

٣- من حيث الأنشطة الاقتصادية: نجد أن قطاع الخدمات هو القطاع الذي استقطب معظم العاملين في القطاع العام، على عكس القطاع الخاص الذي كان لديه أربعة قطاعاتٍ أساسية تجتذب العاملين فيه بشكلٍ كبيرٍ وهي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع البناء والتشييد وقطاع الفنادق والمطاعم.

ب- مقارنة حصة كل من القطاعين العام والخاص من العمالة:

١- من حيث التركيب النوعي:

من خلال الشكل (٨) نلحظ أن نسبة اعتماد القطاع العام على القوة العاملة الأنثوية أعلى من نسبة اعتماد القطاع الخاص عليها، كما نلحظ أن القطاع العام يحاول زيادة هذه النسبة بشكلٍ تدريجيٍّ، على عكس القطاع الخاص الذي يحاول التقليل منها بشكلٍ تدريجيٍّ.

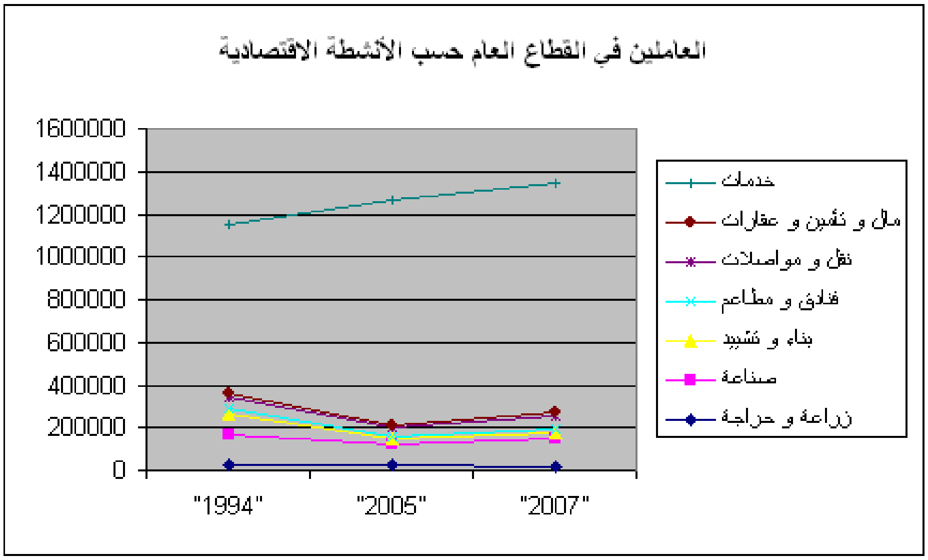


الشكل (٨)

٢- من حيث الأنشطة الاقتصادية:

أ- فيما يخص القطاع العام:

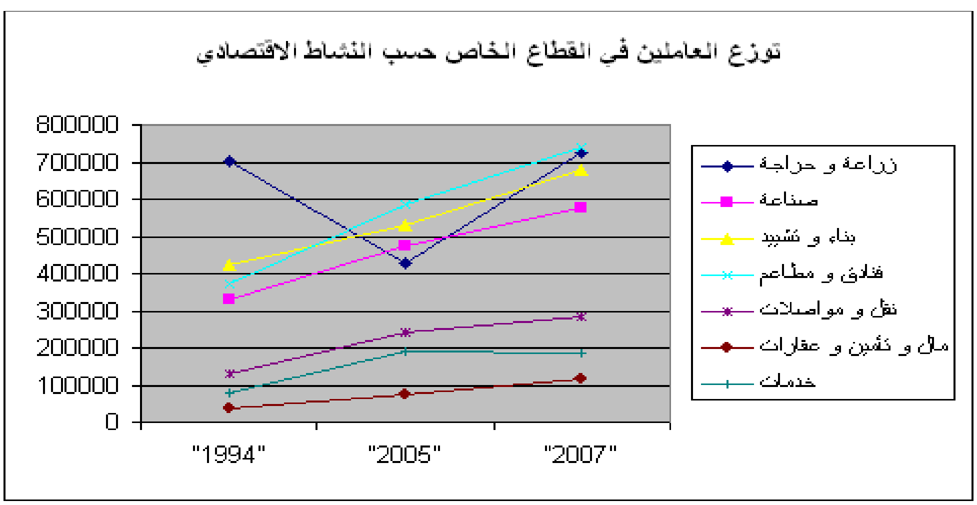
من خلال الشكل (٩) نجد أن أعداد العاملين ضمن قطاع الخدمات تتزايد بشكلٍ تدريجي، في حين نلحظ تراجعاً في أعداد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى مقارنةً مع بداية الفترة المدروسة.



الشكل (٩)

ب- فيما يخص القطاع الخاص:

فإننا نلحظ من خلال الشكل (١٠) زيادةً تدريجيةً في أعداد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع الزراعة الذي شهد تراجعاً في عدد عماله في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانة قطاع الزراعة من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة، ليحل محله قطاع الفنادق والمطاعم، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي حققها قطاع الزراعة في عدد العاملين خلال عامي (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) إلا أنه لم يستطع استعادة المرتبة الأولى، لكنه جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع الفنادق والمطاع

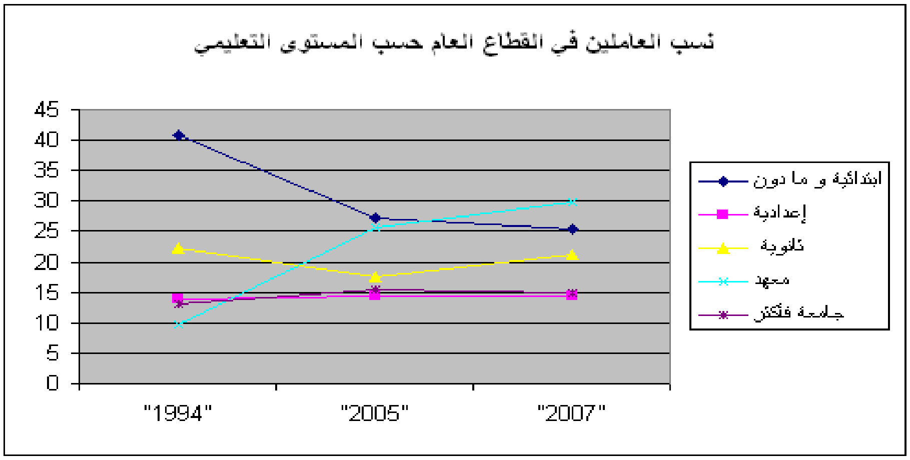


الشكل (١٠)

٣- من حيث المستوى التعليمي:

أ- حالة القطاع العام:

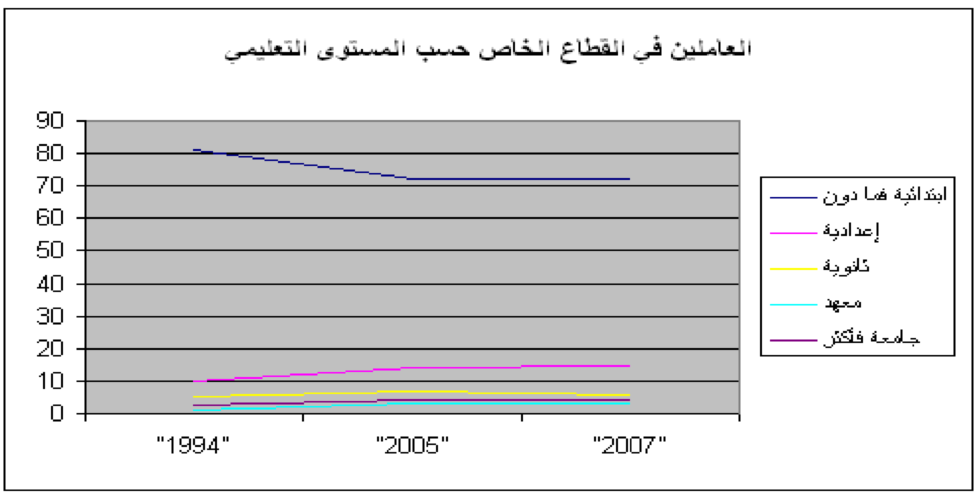
من خلال الشكل (١١) نجد أن القطاع العام استطاع أن يقلل من نسبة العمالة غير المتعلمة بشكلٍ تدريجيٍّ، بالمقابل زادت نسبة اعتماده على حملة المعاهد بشكلٍ تدريجيٍ حتى أصبحت نسبة اعتماده على هؤلاء أعلى النسب.



الشكل (١١)

ب- حالة القطاع الخاص:

من خلال الشكل (١٢) نجد أن الزيادة التي حققها القطاع الخاص في اعتماده على العمالة المتعلمة زيادةٌ طفيفةٌ جداً وبالتالي ظل يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة غير المتعلمة.



الشكل (١٢)

المقدمة:

يعد قطاع التجارة الخارجية جزءاً عضوياً هاماً من هيكل الاقتصاد القومي، إذ يساهم بنسبةٍ مهمةٍ من الناتج القومي لمعظم الدول، إضافةً إلى قدرته على قيادة النشاط الاقتصادي من خلال الديناميكية التي يعطيها لباقي القطاعات الاقتصادية بشكلٍ عام. لا يقتصر دور قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات وتصدير الفائض عن الاستخدام المحلي، وإنما يتعدى ذلك إلى خلق طلبٍ فعالٍ لسلع التصدير، مما يؤدي إلى توسيع القطاعات المنتجة لهذه السلع، وتنفيذ استثماراتٍ جديدةٍ وعمالةٍ وإنتاجٍ وخدماتٍ، مما يؤدي إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي[1].

يتميز قطاع التجارة الخارجية بشكلٍ عام بأنه قطاعٌ متحولٌ يتأثر سلباً وإيجاباً بالإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي، وتزايد الطلب على هذا الإنتاج (الزراعي والصناعي) في الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط حركتي الاستيراد والتصدير وتفعيل النشاط التجاري، إضافةً إلى حجم الاستثمارات المنفذة ودورها في تنشيط التجارة الخارجية، إذ تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

يشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلاً من الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)، وكذلك الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية)، والحركات الدولية لرؤوس الأموال، إضافةً إلى الهجرة الدولية التي تعني انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة. في حين يقتصر المعنى الضيق للتجارة الخارجية على الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

واتفق على استخدام المعنى الضيق للدلالة على التجارة الخارجية، في حين يستخدم المعنى الواسع للدلالة على التجارة الدولية.[2]

تتصف اقتصاديات البلدان النامية، ومنها سورية، بارتفاع مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وبتصاعد اعتمادها على الأسواق الخارجية، ويعود السبب في ذلك إلى قصور الإنتاج الوطني عن إمكانية تلبية كامل حاجات التنمية من جهة، وحاجات التبدلات الحاصلة في حجم وبنية الطلب الاستهلاكي من جهةٍ أخرى. لهذا تحاول الدول النامية حلّ هذه الإشكالية من خلال الاعتماد على الأسواق الخارجية، لاسيّما أسواق البلدان الصناعية الرأسمالية.

---

[1] - العلي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة، ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٢، ص٣٢.

[2]- حاتم، سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩١، ص٣٦.

لقد ظلت السياسة الاقتصادية في سورية ولسنواتٍ طويلةٍ ترتكز على مبدأ "الاعتماد على الذات" وعلى مبدأ "إحلال الواردات"[١]، وقد تم اعتماد هذه السياسة بهدف تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الاعتماد على الذات، إلا أن النتائج المحققة جاءت دون المستوى المطلوب، الأمر الذي أدى إلى رسم سياسةٍ جديدةٍ للتجارة الخارجية في سورية. تميز النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بتخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته، وإطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود مع التأكيد على أن الهدف الأساسي من تشجيع التصدير هو تغطية تمويل الاستيراد والوفاء بالالتزامات الخارجية، كما تم تطوير معدلات التعرفة الجمركية والسياسات المالية بما يخدم هذه الأهداف[٢].

تتمتع التجارة الخارجية بأهميةٍ كبيرةٍ في الاقتصاد الوطني، وتأتي أهميتها الأساسية بتأثيرها على سير عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

١- المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق:

- الحصول على المزيد من العملات الأجنبية نتيجة تصريف الفائض من الناتج المحلي في الأسواق الخارجية لتوفير المبالغ اللازمة لاستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأساسية.
- تمكين قطاعات الإنتاج المختلفة من الاستمرار في الإنتاج الاجتماعي نتيجة توفير السلع الرأسمالية.

٢- تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مما يساعد على توفير الفائض الذي يسمح بالمساهمة في عملية البناء الاقتصادي.

٣- تأمين الاستقرار لقيمة النقد الوطني في الأسواق الخارجية.

٤- تأمين الموارد المالية، التي يرفد بها قطاع التجارة الخارجية الخزينة العامة، من الرسوم والضرائب الجمركية التي تستوفى على المستوردات. فقد رفد هذا القطاع خزينة الدولة بمقدار ٢٤,٣% من إجمالي الموارد التقديرية في الموازنة العامة لعام ١٩٨٨، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠% في عام ١٩٩٧، وإلى ٣٥,٩% عام ٢٠٠٥[٣].

لكن على الرغم من أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد، إلا أنه مازال عاجزاً عن تحقيق الانطلاقة الحقيقية والمساهمة المرغوبة في تنمية الاقتصاد السوري وذلك بسبب تزايد العجز في الميزان التجاري

---

[١]- يقصد بمبدأ إحلال الواردات استراتيجية تهدف إلى استبدال السلع التي كان يتم استيرادها بسلع تنتج محلياً و ذلك لتلبية الطلب الداخلي.

[٢] - القزاز، عزيز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية- واجبات السياسة الاقتصادية، ضمن ندوة حول ترويج الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي، غرفة تجارة دمشق و مؤسسة فريد ريتش ناومان، دمشق، ١٩٩٤/١١/١٧، ص٧٢.

[٣] - أحمد، هناء يحيى، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص٧٦.

السوري، ففي عام ١٩٨٥ بلغ العجز التجاري ١٣٣٨٠٧ حسب الأسعار الثابتة وتراجع هذا العجز في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٩٩٤ وفي عام ٢٠٠٤ انخفض هذا العجز إلى ٥٣٧٧٠، إلا أنه ازداد زيادةً كبيرةً في عام ٢٠٠٥ حيث وصلت قيمة هذا العجز إلى ١٧٤٨١١[١] (الأرقام بملايين الليرات السورية)، بالإضافة إلى الثبات النسبي للصادرات، بالتالي تدني أداء الميزان التجاري السوري، وما أدى إليه من انخفاض اندماج الاقتصاد السوري في السوق العالمية.

يعتمد قطاع التجارة الخارجية في سورية اعتماداً كبيراً على النفط، حيث ارتفعت صادرات النفط الخفيف والمنتجات النفطية في الفترة (١٩٨٨- ١٩٩٢) من ٤٤% إلى ٧٠% من مجمل الصادرات السورية[٢]، وفي عام ٢٠٠٦ ساهم النفط الخام بما يعادل ٤٠% من إجمالي الصادرات، بالمقابل فإن النفط المعالج يأتي في مقدمة المستوردات السورية، حيث شكل نسبة ٣٠% من إجمالي المستوردات السورية لعام ٢٠٠٦[٣]، وبالطبع فإن هذا يشكل خطراً على اقتصاد سورية، فبحسب تقرير حالة الاقتصاد السوري الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥ فإن النفط الذي يشكل ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي ويؤمن نصف دخل الحكومة، سوف ينضب خلال العقدين المقبلين[٤]. وبالرغم من أهمية النفط في التجارة الخارجية إلا أن الميزان النفطي السوري سجل في عام ٢٠٠٦ عجزاً تجاوز ١٥٧ مليون دولارٍ[٥].

أولاً: الحجم الكلي للتجارة الخارجية في سورية.

في عام ١٩٩٤ بلغت القيمة الإجمالية للصادرات السورية بالأسعار الثابتة ٣٩٨١٨,٥ مليون ليرةٍ سوريةٍ.
بالمقابل بلغت القيمة الإجمالية للمواد المستوردة في ذلك العام ٦١٣٧٤,١ مليون ليرةٍ سوريةٍ.

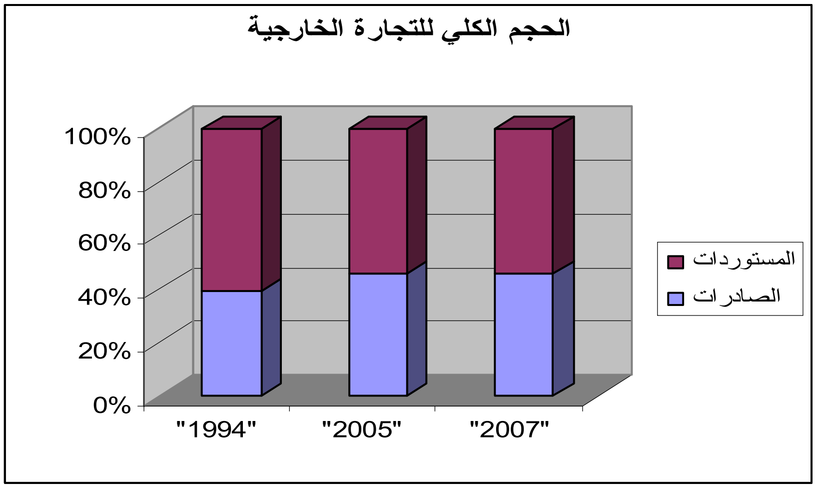
في عام ٢٠٠٥ زادت القيمة الإجمالية للصادرات السورية إلى ٤٢٤٣٠٠,٤ مليون ليرةٍ سوريةٍ، وارتفعت القيمة الإجمالية للمواد المستوردة في ذلك العام إلى ٥٠٢٣٦٨,٧ مليون ليرةٍ سوريةٍ.

في عام ٢٠٠٧ ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات السورية لتصل إلى ٥٧٩٠٣٣,٥ مليون ليرةٍ سوريةٍ، وكذلك الأمر بالنسبة للمستوردات، حيث بلغت القيمة الإجمالية للمواد المستوردة ٦٨٤٥٥٦,٥ مليون ليرةٍ سوريةٍ[٦].

ولتوضيح التغير الحاصل على حجم التجارة الخارجية في سورية نورد الشكل البياني رقم (١٣).

---

١ - وزارة الاقتصاد، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للوزارة www.syrecon.org.
٢ - القزاز، عزيز، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.
٣- www.ameinfo.com
٤- سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥: مأخوذة عن الموقع الالكتروني: www.gucciac.org
٥ - السيوفي، قحطان، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للاقتصادية: www.iqtissadiya.com.
٦ - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية عدة أعوام.



الشكل (١٣)

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ زيادة نسبة الصادرات السورية في عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ مقارنةً مع نسبتها في عام ١٩٩٤، وبالرغم من هذه الزيادة النسبية بقيت نسبة المستوردات السورية أعلى من نسبة الصادرات، ويمكن تفسير ذلك بعدم قدرة الاقتصاد السوري على تلبية الاحتياجات للكل، بالإضافة إلى أن هناك الكثير من المواد التي لا يمكن تأمينها من السوق المحلية (معظم المواد الضرورية للصناعة)، لذلك يتم اللجوء إلى الأسواق الخارجية.

ثانياً: صادرات وواردات القطاع العام.

بعد عام ١٩٦٣ سيطر القطاع العام على مساحةٍ واسعةٍ من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك نشاط التجارة الخارجية، حيث أوصى المؤتمر القطري الثاني للحزب بتنظيم تزويد القطاع العام بالمواد الخام المستوردة والمواد المحصور استيرادها بالدولة، تأميم الصادرات الرئيسية وحصرها بالدولة، احتكار الدولة لاستيراد عددٍ من السلع والبضائع والحاجات الاستهلاكية والأدوية، تأميم جميع الشركات العاملة في بيع المشتقات النفطية وتصنيعها ونقلها[١]. وقد هدف ذلك إلى معالجة اختلال التوازن الاقتصادي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز في القطع الأجنبي، وتأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وتوفير حاجات الاستهلاك الشعبي، وتسويق وتصدير المنتجات الفائضة من حاجات الاستهلاك الأساسية.

يمكن الإشارة إلى ملاحظةٍ هامةٍ فيما يتعلق بدور القطاع العام في التجارة الخارجية وهي تراجع مساهمة القطاع العام في تجارة الاستيراد بدءاً من فترة السبعينات من القرن الماضي مقابل احتكاره لتجارة التصدير، إذ بلغت مساهمة القطاع العام من إجمالي الصادرات عام ١٩٨٠ نسبة ٩٢,٧% و ٩٢,٤%

---

[١]- سليمان، حسان محمد، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سورية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٧، ص٧٥.

عام ١٩٨٥، إلا أن هذه النسب المرتفعة لم تستمر طويلاً، فقد انخفضت نسبة صادرات القطاع العام بشكلٍ كبيرٍ وسريع خلال عامي ١٩٩٨- ١٩٩٠ إلى ٥٢% - ٥٥,٤% على الترتيب[١]، وذلك لحساب القطاع الخاص الذي قام خلال هذه الفترة بتصدير كمياتٍ كبيرةٍ من الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى الاتحاد السوفيتي تسديداً لديون مستحقةٍ تجاهه، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات السورية وتحقيق فائضٍ في الميزان التجاري، حيث وصلت قيمة الصادرات السورية إلى ٤٧٢٨٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ في عام ١٩٩٠، في حين لم تتجاوز قيمة المواد المستوردة من الخارج ٢٦٩٣٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ[٢].

لكن بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في أوربا وإنهاء العمل باتفاقيات المدفوعات تراجعت الصادرات الصناعية السورية، فلم يستطع الصناعيون السوريون الحفاظ على الأسواق التي كانوا يوردون لها، وذلك بسبب ما ارتكب من غشٍ واحتيالٍ من قبل البعض، الأمر الذي أدى إلى تشويه سمعة المنتج السوري، أو بسبب التكلفة العالية لعملية التصدير، مما أدى إلى تحول المستورد الذي كان يتعامل مع السوق السورية إلى أسواقٍ أخرى وبشكلٍ خاصٍ إلى سوقي تركيا ودبي، ولم يتمكن الصناعيون السوريون من دخول سوق أوربا الغربية لكي يتمكنوا من تعويض الأسواق التي فقدوها، وذلك بسبب غياب الشركات التجارية المختصة بعمليات التسويق[٣]، مما تسبب في عودة الميزان التجاري السوري إلى الخسارة من جديد، فبلغت قيمة المستوردات السورية ٥٢٨٥٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ لعام ١٩٩٥، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات السورية في ذلك العام ٤٤٥٦٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ[٤].

و لمعرفة مساهمة القطاع العام في التجارة الخارجية لا بدّ من العودة إلى المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

١- صادرات القطاع العام:

في عام ١٩٩٤ بلغت القيمة الإجمالية لصادرات القطاع العام حسب الأسعار الثابتة ٢٦١٣٧,٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ، أي ما يعادل حوالي (٦٦%) من إجمالي الصادرات السورية، كانت موزعةً على الشكل التالي: ١٠٢٥,٢ قيمة أغذية ومشروبات أي حوالي (٤%)، و ٢٧٣٧,٢ مواد ضرورية للصناعة ما يعادل حوالي (١٠%)، وبلغت قيمة صادراته من الوقود والزيوت ٢٢٣٤٦,٦ أي تجاوزت (٨٥%)، في حين لم تتجاوز قيمة صادراته من الآلات والأدوات الأخرى الرأسمالية /عدا النقل/ وقطعها التبديلية ١٢,٦ أي أن

[١]- أحمد، هناء يحيى، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.
[٢] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.
[٣] - النور، خالد عبد، تأهيل القطاع الصناعي السوري واقع و آفاق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ١٩٩٩/٧/١٦.
[٤] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.

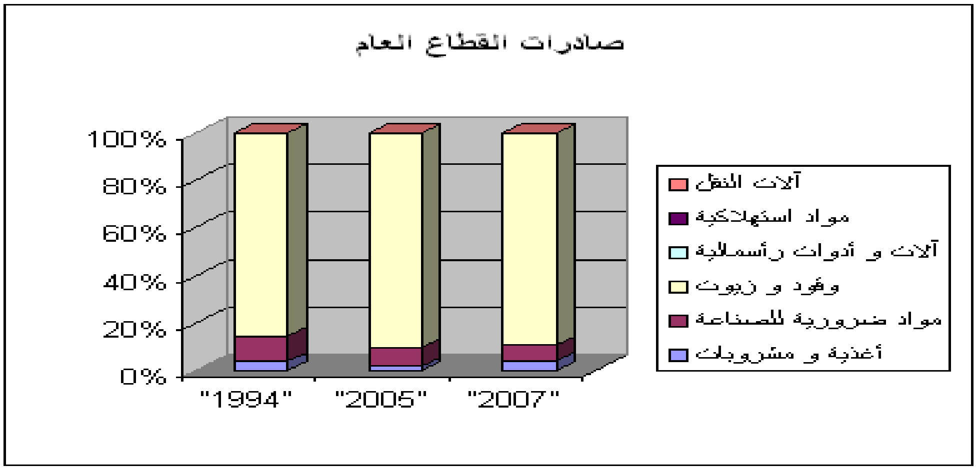
النسبة لم تتجاوز (٠,٠٤٨%)، أما صادراته من آلات النقل وقطعها التبديلية فقد كانت معدومة في ذلك العام، ولم تتجاوز صادراته من المواد الاستهلاكية غير الغذائية ١٥,٦ لتشكل ما نسبته (٠,٠٥٩%)[١].

في عام ٢٠٠٥ حقق القطاع العام زيادةً ملحوظةً في صادراته مقارنةً مع عام ١٩٩٤ فبلغت القيمة الإجمالية لصادراته في ذلك العام ٢١٢٩٢٩,٨ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن نسبة صادراته تراجعت إلى (٥٠,٢%) من إجمالي الصادرات السورية، ترافق ذلك مع زيادة قيمة صادراته من الأغذية والمشروبات لتبلغ قيمة صادراته من هذه المواد ٣٥٣٢,١ مليون ليرة، إلا أن النسبة تراجعت إلى (١,٦%)، وكانت الحال مشابهةً بالنسبة لصادراته من المواد الضرورية للصناعة، إذ ارتفعت قيمة صادراته من هذه المواد إلى ١٦٨٠٥,٥ مليون ليرةٍ وتراجعت النسبة إلى (٧,٨%)، في حين ارتفعت قيمة صادراته من الوقود والزيوت المعدنية إلى ١٩٢٢٣٣,٧ مليون ليرةٍ، مترافقةً بزيادة النسبة إلى (٩٠%)، وارتفعت صادراته من الآلات والأدوات الرأسمالية /عدا النقل/ وقطعها التبديلية إلى ٤٩,٤ مليون ليرةٍ، لكن النسبة تراجعت إلى (٠,٠٢%)، وتمكن من تصدير آلات النقل وقطعها التبديلية بقيمة ١٢٧,٧ مليون ليرةٍ (٠,٠٥٩%)، وزادت قيمة صادراته من البضائع الاستهلاكية غير الغذائية إلى ١٨١,٤ مليون ليرةٍ مشكلةً نسبةً قدرها (٠,٠٨٥%)[٢].

في عام ٢٠٠٧ ازدادت قيمة صادرات القطاع العام ٢٤٥٥٦٦,٨ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن هذه الزيادة في قيمة الصادرات لم تترافق بزيادة نسبتها وإنما تراجعت إلى (٤٢%) من إجمالي الصادرات السورية، إلا أنه ترافق بزيادةٍ ملحوظةٍ على قيمة صادراته من الأغذية والمشروبات لتبلغ قيمتها ١٠١٣٦,٦ مليون ليرةٍ مشكلةً نسبة (٤%)، في حين أن صادراته من المواد الضرورية للصناعة قد تراجعت عن العام السابق إذ لم تتجاوز قيمة صادراته من هذه المادة ١٦٢٨٩,٥ مليون ليرةٍ سوريةٍ، لكن النسبة تراجعت إلى (٦%)، كذلك الأمر بالنسبة لصادراته من الوقود والزيوت المعدنية إذ بلغت قيمة صادراته من هذه المواد ٢١٨٨٥٠,٦ مليون ليرةٍ، وتراجعت النسبة إلى (٨٩%)، إلا أن قيمة صادراته من الآلات والأدوات الرأسمالية تراجعت إلى ٢٨,٢ مليون ليرةٍ، ولم تتجاوز نسبتها (٠,٠١١%)، وانعدمت صادراته من آلات النقل وقطعها التبديلية، في حين ارتفعت قيمة صادراته من المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى ٢٦١,٨ مليون ليرةٍ، الأمر الذي أدى لارتفاع النسبة إلى (٠,١%)[٣].

لتوضيح التغير الحاصل على صادرات القطاع العام نورد الشكل البياني رقم (١٤):

[١] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.
[٢]- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
[٣] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.



الشكل (١٤)

من خلال الشكل البياني رقم (١٤) يتبين لنا أن معظم صادرات القطاع العام هي من الوقود والزيوت المعدنية، كما نلحظ تزايد نسبة صادراته من هذه المواد في عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ مقارنةً مع عام ١٩٩٤، وتراجع نسبة صادراته من الأغذية والمشروبات ومن المواد الضرورية للصناعة في عام ٢٠٠٥، لكن في عام ٢٠٠٧ استعادت الأغذية والمشروبات النسبة التي كانت عليها في عام ١٩٩٤، مع استمرار التراجع في نسبة الصادرات من المواد الضرورية للصناعة.

٢- واردات القطاع العام:

في عام ١٩٩٤ بلغت القيمة الإجمالية لمستوردات القطاع العام حسب الأسعار الثابتة ٢٣٠٧٤,٤ مليون ليرةٍ سوريةٍ مشكلة نسبة (٣٨%) من إجمالي الواردات السورية موزعةً على الشكل التالي:

١٦٦٧,٨ للأغذية والمشروبات مشكلة نسبة (٧%)، ٧٧٥٦,٨ مواد ضرورية للصناعة أي ما يعادل (٣٣%)، ٨٧٢,٦ ليرةٍ للوقود والزيوت المعدنية أي (٨%)، ٩٥٤١,٣ آلات وأدوات رأسمالية مشكلة بذلك أعلى نسبة من واردات القطاع العام حيث بلغت النسبة (٤١%) من إجمالي واردات القطاع العام. أما فيما يتعلق بمستورداته من آلات النقل وقطعها التبديلية فقد بلغت قيمتها ٢٠٩٦,٢ مشكلةً نسبة (١٠%)، مقابل (٥%) للبضائع الاستهلاكية غير الغذائية، حيث بلغت قيمة مستورداته من هذه المواد ١١٢٧,١، أما المبلغ المتبقي فهو قيمة مواد مستوردة غير مصنفة في مكان آخر[١].

في عام ٢٠٠٥ ازدادت قيمة مستوردات القطاع العام مقارنةً مع عام ١٩٩٤ زيادةً كبيرةً، فبلغت القيمة الإجمالية لمستوردات القطاع العام ١٦٩٢٦٤,٧ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن النسبة تراجعت إلى (٣٤%)

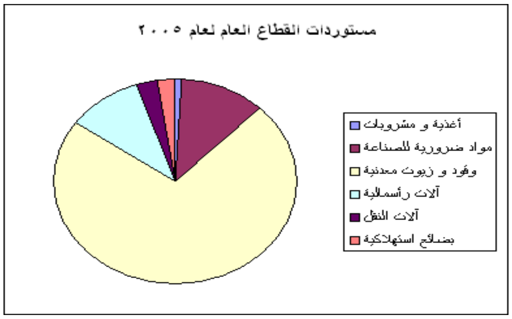
[١] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.

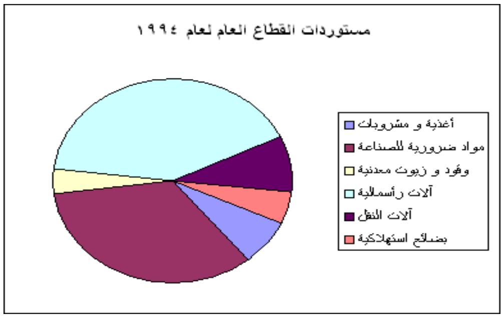
من إجمالي الواردات السورية، والسبب في ارتفاع القيمة الإجمالية لمستوردات هذا القطاع هو ارتفاع قيمة مستورداته من جميع الفئات، حيث بلغت قيمة مستورداته من الأغذية والمشروبات ٢١٠٩,٦ مليون ليرةٍ في حين تراجعت النسبة إلى (١%)، كما بلغت قيمة مستورداته من المواد الضرورية للصناعة ١٩١٤٠,٧ مليون إلا أن نسبتها تراجعت إلى (١١%)، وازدادت مستورداته من الوقود والزيوت المعدنية زيادةً كبيرةً حيث بلغت قيمتها ١٢٢٠٥٣,١ مليون مشكلةً بذلك أعلى نسبة من المستوردات إذ وصلت النسبة إلى (٧٢%)، وبالرغم من زيادة قيمة مستورداته من الآلات والأدوات الرأسمالية إلى ١٧٣٢١,٤ مليون، إلا أن النسبة تراجعت إلى (١٠%)، وكذلك الأمر بالنسبة لآلات النقل وقطعها التبديلية حيث بلغت قيمة مستورداته من هذه المواد ٤٦٤١,٨ لكن النسبة تراجعت إلى (٣%)، وكانت الحال مشابهةً مع مستورداته من البضائع الاستهلاكية غير الغذائية التي بلغت قيمتها في ذلك العام ٣٧١١,١ مليون في حين تراجعت النسبة إلى (٢%)، أما المبلغ المتبقي فقد كان قيمةً لمواد مستوردة بصحبة المسافرين حيث بلغت قيمتها ٢٨٧,١ مليون ليرة سورية (١%)[١].

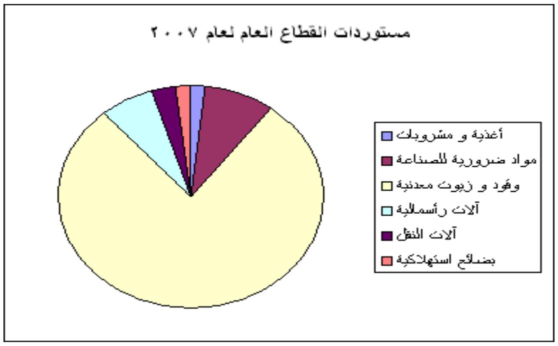
في عام ٢٠٠٧ استمرت الزيادة في مستوردات القطاع العام لتصل القيمة الإجمالية لمستورداته ٢٨٦٢٠٩,٤ مليون ليرةٍ سوريةٍ وزيادة نسبتها إلى (٤٢%) من إجمالي الواردات السورية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستورداته من الأغذية والمشروبات فبلغت قيمتها ٥٢٧١,٦ مليون مشكلةً (٢%)، وكذلك الأمر بالنسبة لمستورداته من المواد الضرورية للصناعة التي بلغت قيمتها ٢٤٣٢٢ مليون، إلا أن النسبة تراجعت مقارنةً مع عام ٢٠٠٥ إلى (٨%)، كما ارتفعت قيمة مستورداته من الوقود والزيوت المعدنية إلى ٢٢٤٠٢٢,٤ مليون وترافق ذلك بزيادة النسبة إلى (٧٨%)، وازدادت قيمة مستورداته من الآلات والأدوات الرأسمالية إلى ١٨٦٦٩,٣ مليون، في حين تراجعت النسبة إلى (٧%)، وكانت مستورداته من آلات النقل وقطعها التبديلية بقيمة ٩٥٢٤,٦ مليون ليرةٍ أي ما يعادل (٣%) محافظةً بذلك على النسبة نفسها لعام ٢٠٠٥، كذلك الأمر بالنسبة لمستورداته من البضائع الاستهلاكية غير الغذائية التي وصلت قيمتها إلى ٤٣٩٩,٥ مليون ليرةٍ وحافظت على النسبة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٥ أي (٢%)، في حين أن قيمة المواد المستوردة بصحبة المسافرين كانت معدومةً[٢].

نورد فيما يلي الشكل البياني رقم (١٥) الذي يوضح التغير الحاصل على حجم مستوردات القطاع العام:

[١] ـ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
[٢] ـ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.







الشكل(١٥)

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن أعلى نسبة من مستوردات القطاع العام لعام ١٩٩٤ هي من الآلات والأدوات الرأسمالية تليها المواد الضرورية للصناعة، إلا أن هذه النسب قد تغيرت في عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ لصالح الوقود والزيوت المعدنية، إذ أصبحت معظم مستوردات القطاع العام وقود وزيوت معدنية.

ثالثاً: صادرات وواردات القطاع الخاص.

لقد سيطرت الدولة على قطاع التجارة الخارجية لفترةٍ طويلةٍ، إلا أن الدولة غيّرت من سياستها على صعيد التجارة الخارجية، وأتاحت فرصةً أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في التجارة الخارجية، وترافق ذلك مع تقليل تدخل الدولة في التجارة الخارجية، حيث شهدت الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٥ تبدلاتٍ وتغييراتٍ هامة بهدف تنشيط مساهمة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية, وقد تركزت الإصلاحات الاقتصادية منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين وحتى الآن ضمن المحاور التالية:

١- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد خاصةً في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والسياحة وبدء عملية الإنتاج على الاستثمار الخارجي من خلال قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

٢- إجراء تحريرٍ جزئيٍّ للتجارة الخارجية.

٣- التوجه نحو التصدير إلى جانب إحلال المستوردات.

لقد لعب القطاع الخاص في سورية دوراً هاماً في التجارة الخارجية منذ فترة السبعينات من القرن العشرين، ويلحظ المتتبع لهذا القطاع المساهمة الكبيرة في مجال المستوردات، إذ وصلت نسبة مساهمته من مجمل المستوردات السورية عام ٢٠٠٣ إلى ٧٦% وكانت نسبة مساهمته في الصادرات السورية لذلك العام ٢٠,٧%،[١] وفي عام ٢٠٠٦ كانت نسبة مساهمته ٦٠% من إجمالي المستوردات السورية، وارتفعت نسبة مساهمته في الصادرات السورية إلى ٥٥% في ذلك العام،[٢] يرجع ذلك إلى الدعم الذي تلقاه القطاع الخاص من الحكومة وذلك من خلال[٣]:

١- تمويل قسمٍ من مستوردات القطاع الخاص عن طريق القطع الحر مع الإشارة إلى أن سعر صرف الليرة السورية اتجه للانخفاض بشكلٍ كبيرٍ منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي.

١- تمويل قسمٍ آخر من مستوردات القطاع الخاص بواسطة قطع التصدير الذي يتراوح سعره ما بين (٥٥ – ٧٠) ليرةً سورية، وكان ذلك منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، مع الإشارة إلى توجه الحكومة إلى زيادة بنود قطع التصدير.

٢- ازدادت كمية مستوردات القطاع الخاص بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠).

٣- إجراء الكثير من التعديلات على البيئة التشريعية والتنظيمية القائمة المتعلقة بالعمل التجاري والاستيراد والتصدير، وقوانين وأنظمة القطع، وكذلك التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة في الأسواق.

٤- أصدر مجلس الوزراء السوري خلال شهر أيلول عام ٢٠٠٥ قراراً يسمح للمصارف المرخصة ببيع العملات الأجنبية لمن يرغب من المواطنين وذلك بناءً على تعليماتٍ من رئيس الجمهورية، الأمر الذي مكّن المستوردين في القطاع الخاص من الحصول على القطع الأجنبي اللازم لهم[٤].

٥- وبغية إعطاء المزيد من المرونة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في عمليات التصدير فقد تم السماح للقطاع الخاص بتصدير كافة منتجات القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة، باستثناء مادة القطن المحلوج ومخلفاتها، كما تم إلغاء حصر تصدير مادة الغزول القطنية إلى تركيا ومصر وأوربا، والسماح بتصديرها من قبل القطاع الخاص إلى كافة دول العالم[٥].

٦- في ضوء ذلك تطورت مستوردات القطاع الخاص وارتفعت نسبتها على حساب تراجع مستوردات القطاع العام التي استمرت الحكومة بدعمها له على أساس (٤,٠٥) ليرة سورية للدولار حتى عام ١٩٩٢، حيث تم تعديل سعر القطع العائد لها إلى (٤٣) ليرة سورية للدولار.

---

[١] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤.
[٢] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧.
[٣] - أحمد, هناء يحيى, المرجع السابق, ص٤٦.
[٤] - سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠٠، مأخوذة عن الموقع الالكتروني: www.gucciac.org
[٥] - سليمان، حسان محمد، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

وعلى الرغم من تزايد دور القطاع الخاص في سورية بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، واتجاه استراتيجية التنمية في سورية إلى إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات السورية ظلت قليلةً مقارنةً مع زيادة مساهمته في مجال المستوردات السورية، ويعود ذلك إلى مجموعةٍ من المعوقات التي تعترض طريقه أهمها:

١- إلزام المصدر السوري من القطاع الخاص بالتعهد بإعادة القطع وبيعه إلى المصرف التجاري السوري بسعرٍ أقل من سعر السوق بنسبة ١% تقريباً، الأمر الذي يؤثر على تكلفة المنتج وعلى القدرة التنافسية للمنتجات السورية، ويخلق سوقاً لتسديد الالتزامات بتكاليف عاليةٍ، مما ينعكس سلباً على سياسة تنشيط الصادرات.

٢- عند القيام بإعداد تعهد القطع يجب على المصدر أن يكون حاصلاً على تسهيلاتٍ مصرفيةٍ مؤهلةٍ لإعداد هذا التعهد، وفي حال عدم تمكنه من الحصول على هذه التسهيلات يجب إيداع مبلغ ٥٠% من قيمة هذا التعهد في حساب المصدر بالليرات السورية لحين تسديد القطع، كما يتطلب الحصول على التسهيلات العديد من المستندات والاستعلامات المصرفية والدراسات والموافقات مما يؤخر عمليات التصدير[١].

٣- فرض رسومٍ جمركيةٍ كبيرةٍ على المواد المستوردة الداخلة في الصناعة المحلية، حيث تتراوح نسبة هذه الرسوم بعد الإضافات بين ٧ – ٣٠% للمواد شبه الأولية، وتصل في بعض المواد كالأقمشة إلى ٧٠%، بالإضافة إلى فرض ضريبة ريع الآلات على الريع السنوي بنسبة ٨٠% من قيمة آلات المنشأة الصناعية التي يطبق عليها ضريبةٌ تصاعديةٌ على لوائح تماثل ريع العقارات[٢].

٤- ما زالت ضريبة دخل الأرباح التجارية والصناعية مرتفعة ، بالرغم من صدور القانون رقم (٥١) لعام ٢٠٠٦ الذي تم فيه تعديل الشرائح والنسب التي كانت سائدةً في ظل قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٣ بهدف تخفيضها، إلا أنها ما زالت تشكل عبئاً على العمل الصناعي كونها تصل في شريحتها العليا التي تتجاوز ٣ ملايين ليرة سورية ٢٨% من دون رسم الإدارة المحلية الذي يختلف من محافظة إلى أخرى[٣]، إذ يعادل رسم الإدارة المحلية ٤% في مدينة دمشق، و ٧% في ريف دمشق، و ١٠% لباقي المحافظات[٤].

[١] - أحمد، هناء يحيى، المرجع السابق، ص٤٦.
[٢] - القلاع، محمد غسان، تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة، مرجع سبق ذكره.
[٣] - المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام ٢٠٠٦، المادة رقم (٣).
[٤] - البعيني، خالد ذوقان، الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٠، ص٨٣.

٥- إن عقود التأمين للبضائع المصدرة أقل من القيمة الفعلية للبضائع على اعتبار أنها تستند إلى تعهّد قطع غير حقيقيٍّ، وهذا يضيع على المصدر فرص التعويض الحقيقي عن المخاطر التي تتعرض لها.

ولمعرفة مساهمة القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية سنقوم بمتابعة البيانات المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء.

١- صادرات القطاع الخاص:

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات القطاع الخاص بالأسعار الثابتة في عام ١٩٩٤ حسب زمر التصنيف الاقتصادي ١٣٦٨١,٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ، مشكلةً نسبة (٣٤%) من إجمالي الصادرات السورية، حيث بلغت قيمة صادراته من الأغذية والمشروبات ٥٥٣٣,٩ مليون ليرةٍ سوريةٍ مشكلة (٤٠%)، وقام بتصدير مواد ضرورية للصناعة بما يعادل ٢٢٢٣,٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ أي ما يعادل (١٦%) ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة صادراته من الوقود والزيوت المعدنية ٦,٤ مليون (٠,٠٥%)، في حين بلغت صادراته من الآلات والأدوات الرأسمالية /عدا النقل/ وقطعها التبديلية ٢٠٠ مليون لتشكل نسبة (١,٥%)، إلا أن صادراته من آلات النقل لم تتجاوز ٢٨,٦ مليون (٠,٢%)، وبلغت قيمة البضائع الاستهلاكية غير الغذائية المصدرة من قبل القطاع الخاص ٥٦٨٨,٥ مليون أي ما يعادل (٤١,٥%)، وما تبقى كان قيمةً لمواد غير مصنفة آنفاً[١]. نستنتج من هذه البيانات أن صادرات القطاع الخاص تتركز بشكلٍ رئيسيٍّ في فئات الأغذية والمشروبات والبضائع الاستهلاكية غير الغذائية.

في عام ٢٠٠٥ ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات القطاع الخاص مقارنةً مع عام ١٩٩٤ فوصلت قيمة صادراته حسب زمر التصنيف الاقتصادي إلى ٢١١٣٧٠,٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ لتشكل (٤٩,٨%) من إجمالي الصادرات السورية أي بزيادة مقدارها (١٥,٨%).

بشكلٍ مفصلٍ نجد أن قيمة صادراته من الأغذية والمشروبات بلغت ٣٥٩٩١,٩ لكن النسبة انخفضت إلى (١٧%)، ووصلت قيمة صادراته من المواد الضرورية للصناعة إلى ٢١٤٩٨,٤ إلا أن النسبة انخفضت إلى (١٠%)، وكانت الزيادة التي حققها على صعيد الوقود والزيوت المعدنية كبيرةً نسبياً مقارنةً مع عام ١٩٩٤ حيث وصلت قيمة صادراته منها إلى ١٨٨٩١,١ مليون الأمر الذي أدى إلى زيادة النسبة إلى (٩%)، في الوقت نفسه ارتفعت قيمة المواد المصدرة من الآلات والأدوات الرأسمالية إلى ١٠٥٧,٧ مليون لكن النسبة انخفضت إلى (٠,٥%)، كما ارتفعت قيمة صادراته من آلات النقل وقطعها التبديلية إلى ٥٦٠,٥ مليون (٠,٣%)، أما صادراته من المواد الاستهلاكية غير الغذائية فقد ارتفعت قيمتها إلى

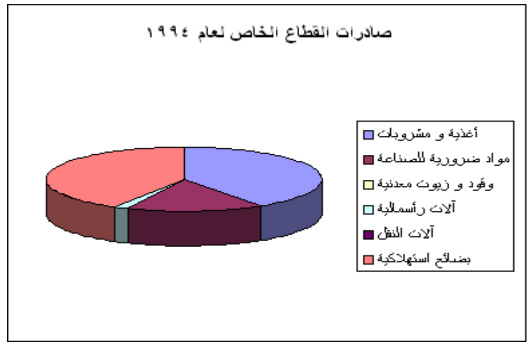
[١] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.

١٦٨١٩,٤ مليون لكن النسبة تراجعت بشكلٍ كبيرٍ إذ لم تتجاوز (٨%)، كما تم تصدير مواد عن طريق المسافرين بما يعادل ١١٦٥٥١ مشكلة بذلك (٥٥%)، أما المبلغ المتبقي فهو قيمة لبضائع مصدرةٍ غير مصنفة آنفاً[1]. نستنتج من هذه البيانات أن معظم صادرات القطاع الخاص كانت تتم عن طريق المسافرين.

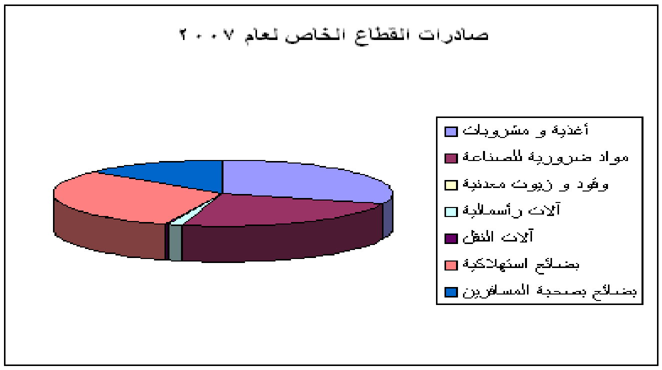
في عام ٢٠٠٧ وصلت قيمة صادرات القطاع الخاص إلى ٣٣٣٤٦٦,٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ، مشكلةً نسبة (٥٨%) من إجمالي الصادرات السورية، حيث ازدادت صادراته من الأغذية والمشروبات زيادةً كبيرةً حيث تم تصدير مواد بقيمة ١٠١٢٦١,٧ لتشكل ما يعادل (٣٠,٣%)، وارتفعت قيمة صادراته من المواد الضرورية للصناعة إلى ٧٨٢٣٧,٦ مترافقةً بارتفاع النسبة إلى (٢٣,٥%)، في حين انخفضت صادراته من الوقود والزيوت المعدنية إلى ٥٢٦,٧ وبالتالي انخفضت النسبة إلى (٠,٢%)، وبالمقابل ارتفعت قيمة صادراته من الآلات والأدوات الرأسمالية إلى ٤٤٥١,٦ الأمر الذي قابله زيادةٌ في النسبة إلى (١,٣%)، ولم تكن الزيادة في قيمة آلات النقل وقطعها التبديلية المصدرة كبيرةً، إذ لم تتجاوز صادراته منها في ذلك العام ٧٢٨,٢ وانخفضت النسبة إلى (٠,٢%), في الوقت الذي زادت فيه قيمة المواد المصدرة من البضائع الاستهلاكية غير الغذائية والتي وصلت إلى ١٠٣٢٥٩,٣ كما زادت النسبة إلى (٣١%)، أما المبالغ المتبقية فقد كانت قيمة لبضائع غير مصنفةٍ، إضافةً إلى بضائع بصحبة المسافرين والتي بلغت ٤٥٥١,٥ لتشكل نسبةً مقدارها (١٣,٥%)[2].

وفيما يلي الشكل البياني رقم (١٦) الذي يوضح التغير الحاصل على صادرات القطاع الخاص خلال سنوات الدراسة المعتمدة:

[1] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
[2] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.







الشكل (١٦)

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن معظم صادرات القطاع الخاص في عام ١٩٩٤ كانت من الأغذية والمشروبات ومن المواد الاستهلاكية غير الغذائية، إلا أن الحال تغيرت في عام ٢٠٠٥ إذ أصبحت معظم صادرات هذا القطاع تتم عن طريق المسافرين، لكن في عام ٢٠٠٧ تراجعت نسبة المواد المصدرة عن طريق المسافرين، بالمقابل ارتفعت نسب الأغذية والمشروبات والمواد الضرورية للصناعة والبضائع الاستهلاكية غير الغذائية.

٢- واردات القطاع الخاص:

فيما يخص مستوردات القطاع الخاص حسب زمر التصنيف الاقتصادي فكانت على النحو التالي:

في عام ١٩٩٤ بلغت القيمة الإجمالية لمستوردات القطاع الخاص حسب الأسعار الثابتة ٣٨٢٩٩,٧ مليون ليرةٍ سوريةٍ، مشكلة نسبة (٦٢%) موزعة على الشكل التالي:

٧٠٢٩,٧ أغذية ومشروبات (١٨,٤%)، في حين بلغت قيمة مستورداته من المواد الضرورية للصناعة ١٦٦٣٢,٤ أي ما يعادل (٤٣,٤%)، مقابل ١٣٠,٧ للوقود والزيوت المعدنية لتشكل أدنى نسبة في ذلك العام (٠,٣٤%)، وبلغت قيمة مستورداته من الآلات والأدوات الرأسمالية /عدا النقل/ وقطعها التبديلية ٥٠٦٣,٦ أي ما يعادل (١٣,٢%)، وكانت مستورداته من آلات النقل وقطعها التبديلية بقيمة ٧٠٨٧,٥ مشكلة نسبة (١٨,٥%)، أما البضائع الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة من قبل القطاع الخاص فكانت

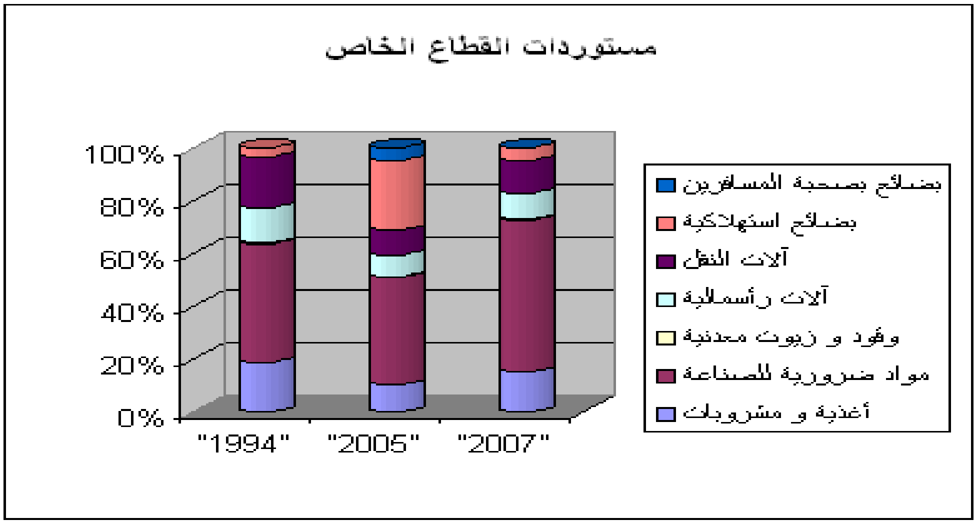
قيمتها ١٢٦٥,٨ لتشكل نسبة (٣,٣%)، وما تبقى فهو قيمة المواد المستوردة من قبل المسافرين إضافة إلى بضائع غير مصنفة آنفاً[1].

في عام ٢٠٠٥ ارتفعت قيمة مستوردات القطاع الخاص فوصلت إلى ٣٣٣١٠٤ مليون ليرةٍ سوريةٍ، الأمر الذي ترافق مع زيادة نسبة مستورداته إلى (٦٦%) وترافق ذلك مع زيادة قيمة مستورداته من الأغذية والمشروبات حتى ٤٤٩٠٣,٢ محققةً نسبة (١٣,٥%) وارتفعت كذلك قيمة مستورداته من المواد الضرورية للصناعة حتى ١٧٥٩٦٢,٣ مشكلةً حوالي (٥٣%)، وقيمة مستورداته من الوقود والزيوت المعدنية إلى ١١٩٣,٧، وتم استيراد آلاتٍ وأدواتٍ رأسماليةٍ من قبل القطاع الخاص بما يعادل ٣٥٩٤٦,٤ أي حوالي (١١%)، وبما يعادل ٤٠٠٠٨,٦ آلات النقل وقطعها التبديلية أي (١٢%)، في حين ارتفعت قيمة مستورداته من البضائع الاستهلاكية غير الغذائية إلى ١٤٩٣٥,٣ مشكلة نسبة (٣,٥%)، أما البضائع غير المستوردة بصحبة المسافرين وغير المصنفة آنفاً فقد بلغت قيمتها ٢٠١٥٤,٦ لتشكل ما يعادل (٦%)[2].

في عام ٢٠٠٧ تراجعت مستوردات القطاع الخاص إلى ٣٩٨٣٤٧ مليون ليرةٍ سوريةٍ، وترافق ذلك بتراجع نسبة مستورداته إلى (٥٨%) إلا أن مستورداته من الأغذية والمشروبات زادت حتى ٦٠٠٢٦,٤ مشكلة (١٥%) ، في حين انخفضت قيمة مستورداته من المواد الضرورية للصناعة إلى ٢٢٩٢٧٨,٤ إلا أن النسبة ارتفعت إلى (٥٧,٥%)، أيضاً انخفضت قيمة مستورداته من الوقود والزيوت المعدنية إلى ١٥٤٣,٨ مشكلةً نسبةً ضئيلةً جداً لم تتجاوز (٠,٤%)، بالمقابل زادت قيمة مستورداته من آلات النقل وقطعها التبديلية إلى ٤٩٠١٣,١ لتشكل ما نسبته (١٢%)، وتراجعت قيمة مستورداته من الآلات والأدوات الرأسمالية /عدا النقل/ وقطعها التبديلية قليلاً ٤٠١٢٩,٩ حيث شكلت (١٠%)، وكذلك الأمر بالنسبة للبضائع الاستهلاكية غير الغذائية التي تراجعت إلى ١٨٣٥٤ إلا أن النسبة لم تتجاوز (٥%)، وما تبقى فقد كان قيمة مواد مستوردة وغير مصنفة آنفاً[3].

ولتوضيح التغير الحاصل على مستوردات القطاع الخاص نورد فيما يلي الشكل البياني رقم (١٧):

[1] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤.
[2] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
[3] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.



الشكل (١٧)

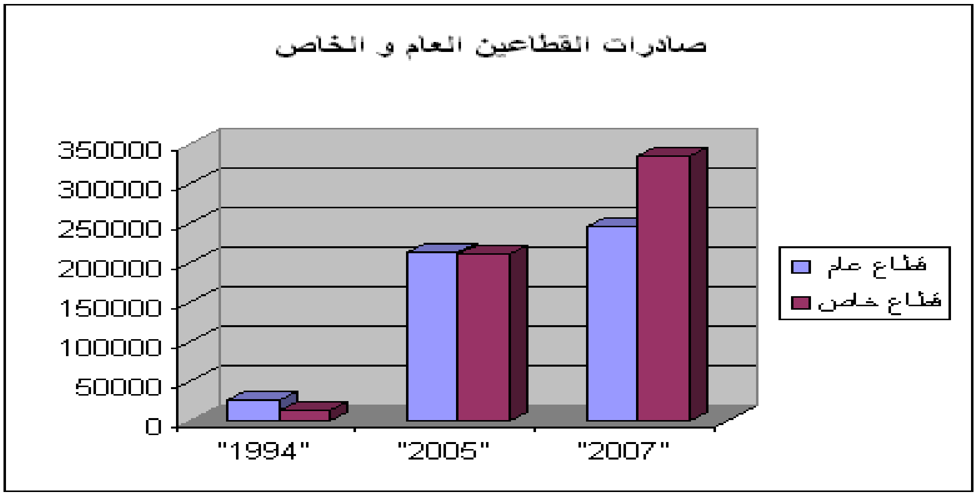
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النسبة العظمى من مستوردات القطاع الخاص هي موادٌ ضرورية للصناعة، كما نلاحظ تراجع مستورداته من آلات النقل في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ مقارنةً مع عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من زيادة مستورداته من البضائع الاستهلاكية في عام ٢٠٠٥ مقارنةً مع عام ١٩٩٤ إلا أنها تراجعت مرةً أخرى في عام ٢٠٠٧، على عكس الأغذية والمشروبات التي تراجعت في عام ٢٠٠٥ مقارنةً مع عام ١٩٩٤ ثم عاودت الارتفاع مرةً أخرى في عام ٢٠٠٧، أما مستورداته من الآلات والأدوات الرأسمالية فقد تراجعت في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ مقارنةً مع عام ١٩٩٤.

رابعاً: المقارنة بين القطاعين العام والخاص:

أ- مقارنة التغير الحاصل على حجم التجارة الخارجية بين القطاع العام والخاص:

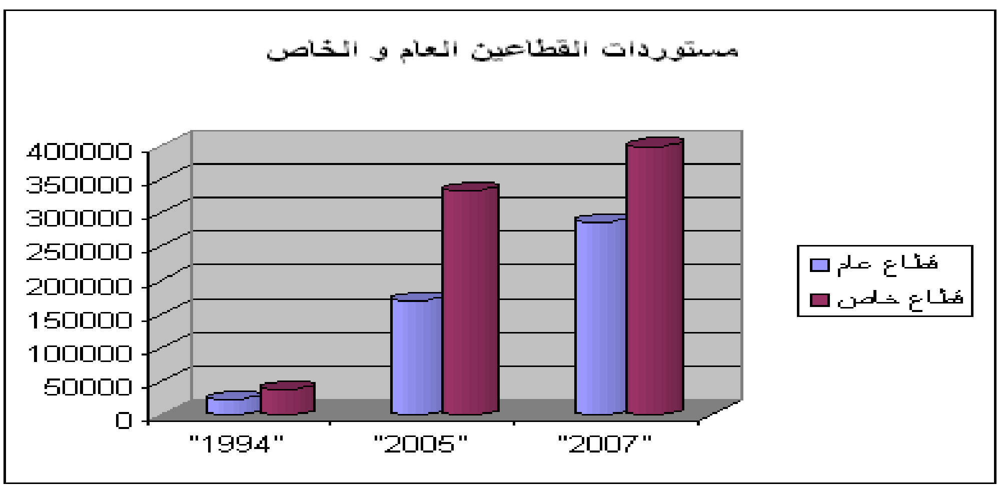
من خلال الدراسة التي أجريناها عن حجم التجارة الخارجية في كل من القطاعين العام والخاص خلال السنوات (١٩٩٤- ٢٠٠٥- ٢٠٠٧) تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- من حيث حجم الصادرات: من خلال الشكل البياني رقم (١٨) نجد أنه في عام ١٩٩٤ كان حجم صادرات القطاع العام أكبر من حجم صادرات القطاع الخاص، إلا أنه في عام ٢٠٠٥ تزايدت صادرات القطاع الخاص حتى أصبح حجمها مساوياً تقريباً حجم صادرات القطاع العام، واستمرت الزيادة في صادرات القطاع الخاص حتى أصبح حجمها أكبر من حجم صادرات القطاع العام في عام ٢٠٠٧ .



الشكل (١٨)

٢- من حيث حجم المستوردات: من خلال الشكل البياني رقم (١٩) نلحظ أن حجم مستوردات القطاع الخاص أكبر من حجم مستوردات القطاع العام في جميع سنوات الدراسة المعتمدة.



الشكل (١٩)

ب- مقارنة التغير الحاصل على الصادرات والواردات بين القطاعين العام والخاص:

١- من حيث الصادرات:

معظم صادرات القطاع العام هي من الوقود والزيوت المعدنية،على عكس القطاع الخاص الذي اعتمد في صادراته على الأغذية والمشروبات والمواد الاستهلاكية والمواد الضرورية للصناعة،

بالإضافة إلى اعتماده بشكلٍ كبيرٍ على المواد المصدرة من قبل المسافرين وبشكلٍ خاصٍ في عام ٢٠٠٥ ، بعكس القطاع العام الذي لم يعتمد على المسافرين لتصدير مواده.

٢- من حيث المستوردات:

كانت معظم مستوردات القطاع العام من الوقود والزيوت المعدنية، باستثناء عام ١٩٩٤ حيث كانت معظم مستوردات القطاع العام من الآلات والأدوات الرأسمالية، والمواد الضرورية للصناعة، في حين نجد أن مستوردات القطاع الخاص الأساسية هي موادٌ ضرورية للصناعة بالإضافة إلى الأغذية والمشروبات وآلات النقل والأدوات الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية.

المقدمة:

تمت الإشارة سابقا إلى أن الاقتصاد السوري يتكون من أربعة قطاعاتٍ، وأن القطاع العام والقطاع الخاص يشكلان الركيزة الأساسية لهذا الاقتصاد، إلا أنهما في تنافسٍ مستمرٍ لقيادة الاقتصاد الوطني، وفي كثيرٍ من الأحيان تقوم الحكومة بدعم أحد القطاعين أكثر من نظيره الآخر، وذلك تبعاً للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة والأهداف المرحلية لهذه السياسة.

تعد الضرائب من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة في سياستها تجاه القطاعات الاقتصادية ، فإذا أرادت دعم أحد هذه القطاعات تقوم بمنحه التسهيلات والإعفاءات الضريبية، أما إذا أرادت الحد من نشاط أحد هذه القطاعات فإنها تلجأ إلى زيادة نسبة الضرائب المفروضة عليه أو أنها تلجأ إلى فرض ضرائب جديدةٍ.

تعرف الضريبة بأنها: " فريضةٌ إلزاميةٌ ماليةٌ نهائيةٌ تفرضها الدولة على المكلف الذي يدفعها دون مقابل، فالدولة – نظرياً – تفرض ما تشاء من ضرائب بقوة القانون، ولكن ما يقيدها عند وضع نظامها الضريبي هو الطاقة الضريبية للاقتصاد، هذه الأخيرة التي يمثلها جزءٌ معينٌ من الدخل القومي والذي يمكن اقتطاعه ضريبياً دون إحداث مشكلاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ ترهق المجتمع والنشاطات الاقتصادية بالعبء الضريبي[١]".

ويعرفها البعض الآخر بأنها: "فريضةٌ ماليةٌ تضامنيةٌ تقتطعها الدولة بصورةٍ نهائيةٍ ومباشرةٍ وتستخدمها وسيلةً لتحقيق أهدافها العامة[٢]".

وتسعى الحكومة من خلال فرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهدافٍ أهمها:

١- **أهدافٌ ماليةٌ:** تتجلى في تأمين مواردٍ ماليةٍ لتمويل نفقات الحكومة العامة (الجارية والاستثمارية).

٢- **أهدافٌ اقتصاديةٌ**: بغية تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع محددةٍ، وذلك من خلال إعفاء هذه المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة، بالإضافة إلى توفير الحماية للصناعة المحلية وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعةٍ على السلع والبضائع المماثلة المستوردة من الخارج، وإعفاء الصادرات من الضريبة بشكلٍ كليٍّ أو جزئيٍّ، كما يمكن استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص لمواجهة الأزمات والقيام بمشاريع ذات فوائد اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ.

---

[١]- صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص١٤١.

[٢] - الحوراني، منار عمر، الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق وإمكانية تطبيقها في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ١٩٩٨، ص٢١.

يتكون النظام الضريبي السوري الحالي من مجموعة من الضرائب النوعية (ضرائب ورسوم مباشر وغير مباشرة):

١- الضرائب والرسوم المباشرة:

تتألف الضرائب والرسوم المباشرة من[١]:

١-١- ضريبة الدخل على الأرباح: الصادرة بموجب المرسوم رقم /٨٥/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته. تفرض هذه الضريبة على الأرباح الصافية الناتجة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال ومصادر الدخل عدا ما يخضع منها لضريبة الرواتب أو ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة أو ضريبة الدخل المقطوع أو لضريبة العقارات والعرصات، وتحق على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يحققون أرباحاً في سورية.

لقد ساهمت ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية والتي تضم ضرائب الدخل على الأرباح المتحققة في كل من القطاع العام والخاص مساهمةً كبيرةً في تأمين الموارد المالية للدولة، فقد ساهمت هذه الضريبة بنسبة ٢٤,٨% - ٢٣% من إجمالي الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة لعامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ على التوالي[٢].

٢-١- ضريبة ريع العقارات ورسم العرصات: الصادرة بموجب القانون رقم /١٧٨/ لعام ١٩٧٤، حيث تفرض ضريبة ريع العقارات على الدخل المقدر الذي تدره الملكية العقارية سنوياً سواء كان هذا الدخل نقداً أم عيناً أي مؤجراً أم مشغولاً من قبل المالك نفسه وهي تتناول بدل الإيجار المقدر دون أن ينزل من هذا البديل ما يصرفه المالك للصيانة والترميم[٣].

تطرح ضريبة ريع العقارات على العقارات المبنية وما في حكمها من عرصاتٍ معدّةٍ للاستعمال التجاري أو الصناعي وهي تشمل ما يلي[٤]:

- جميع الإنشاءات المعدّة للاستعمال على اختلاف أنواعها وتخصصها.
- القسم الذي لا تتجاوز مساحته ١٠٠٠ م^2 من الأراضي المتصلة بالإنشاءات المذكورة كالحدائق والمساحات.
- الأراضي المخصصة لأعمالٍ تجاريةٍ أو مهنيةٍ.

---

[١]- جليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٠/٢/٢٩.

[٢]- حسبت النسب من قبل الباحثة بناءً على معطيات المجموعة الإحصائية لعامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٨.

[٣] - قنبرية، جمال، رؤية في الإصلاح الضريبي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠١/٣/١٣.

[٤] - الشيخ، أحلام علي، نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الإيراد العام (حالات في التشريع الضريبي المقارن)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص٢٥١.

- الآلات والأدوات الصناعية في المعامل والمصانع باستثناء التي لا يتجاوز ريعها السنوي ٣٠٠ ل.س. إلا أن هذه الفقرة قد تم إلغاؤها بموجب المرسوم التشريعي رقم (٥٢) لعام ٢٠٠٤[١].
- الإنشاءات على الهيكل أو غير منجزة البناء، وبنسبة ٥% من قيمتها

٣-١- رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا الصادر بموجب المرسوم /١٠١/ لعام ١٩٥٢ والمعدل بموجب المرسوم /٤/ لعام ١٩٩٨,

٤-١- ضرائب ورسوم أخرى مثل ضريبة المواشي- رسوم أجهزة التلفزيون- رسوم رخص حيازة الأسلحة- رسم الخروج- رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري- رسوم السيارات- رسم الري- رسوم الأمن العام- رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي- رسم المغتربين.

٢- الضرائب والرسوم غير المباشرة:

وتضم عدداً كبيراً من الضرائب والرسوم يبلغ عددها /٢٦/ ضريبة أو رسم، يأتي في مقدمتها الرسوم الجمركية وتوابعها (إحصاء- تجارة خارجية)- رسم الطابع[٢].

أولاً: الإعفاءات الضريبية والرسوم لكلا القطاعين:

يهدف هذا المبحث إلى تعداد ومناقشة الإعفاءات الضريبية والرسوم المفروضة على كلٍّ من القطاع العام والخاص وذلك من خلال متابعة المراسيم التشريعية والقوانين الضريبية الصادرة.

١-القطاع العام.

اعتمدت الحكومة السورية في فتراتٍ سابقةٍ كثيراً على جهود القطاع العام (بشكل خاص القطاع العام الصناعي)، وفي أثناء هذه الفترات تولى هذا القطاع قيادة الاقتصاد الوطني، مستفيداً من كافة أشكال الدّعم المادي والمعنوي الذي كان يتلقاه من الحكومة، حيث تم تخصيص موازنةٍ سنويةٍ لتطوير مؤسسات القطاع العام وإقامة مصانع جديدةٍ وإعطاء بعض المؤسسات حرية احتكار صناعةٍ معينةٍ أو قطاعٍ معينٍ، وعدم السماح للقطاع الخاص بدخوله ليبقى حكراً على مؤسسات القطاع العام، في حين حصرت القطاع الخاص في مجال الصناعات الخفيفة والصناعات الحرفية والخدمات والتجارة، وعلى الرغم من هذا الدّعم الذي تلقاه القطاع العام فقد تم إصدار بعض القوانين والمراسيم التي تنظم عمله كان أهمها:

[١]- المرسوم التشريعي رقم (٥٢) لعام ٢٠٠٤، المادة رقم (١).
[٢]- جليلاتي، محمد، مرجع سبق ذكره.

المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ١٩٦٢:

جاء هذا المرسوم ليعدل البعض من مواد قانون الدين العام رقم /٨٩/ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٣، حيث تم تعديل المادة رقم /١٧/ منه لتصبح على الشكل التالي[١]:

يجوز بقرار من وزير المالية أن يفرض على الهيئات والمؤسسات العامة ومؤسسات المرافق العامة المؤممة والإدارات والمصالح العامة وعلى جميع المؤسسات المالية التي لا تخضع لأحكامٍ قانونيةٍ خاصةٍ أو التي تتمتع بضمانة الدولة باستثناء المصارف ما يلي:

١- أن تسجل أسناد الدين العام التي تقتنيها لحسابها الخاص على شكل ريعٍ اسميٍّ.

٢- أن تودع بطريقةٍ معينة أسناد الدين العام للحامل التي تقتنيها لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

٣- أن توظف في أسناد الدين العام التي لا يتعدى أجلها سنةً واحدةً قابلةً للتجديد.

٤- الفائض المتاح لديها والوارد في جداول إيرادات الميزانيات الإنمائية.

٥- فائض ميزانياتها المغلقة.

٦- نسبةً من أموالها الجاهزة لا يتجاوز ٣٥%.

٧- تحدد شروط الاكتتاب بقرارٍ من وزير المالية على أن لا يتجاوز معدل الفائدة ٣% سنوياً.

المرسوم التشريعي رقم /٩٢/ لعام ١٩٦٧:[٢]

جاء هذا المرسوم بهدف تنظيم العلاقة بين الموازنة والقطاع العام، وذلك استناداً إلى دراسة الألماني الشرقي شنايدر، الذي قضى بربط تمويل القطاع العام الاقتصادي بموازنة الدولة على أساس الصواف، ويقتضي مبدأ الصواف حسب هذا المرسوم أن تورد المؤسسة الاقتصادية إلى موازنة الدولة، بالإضافة إلى الضرائب كامل أرباحها الناتجة عن تجميع أرباح وخسائر الشركات التابعة لها، وقد سمى المرسوم (٩٢) هذه الأرباح فائض الموازنة وتشمل الأرباح والاحتياطات للمؤسسات والشركات باستثناء المصارف، حيث تشمل فقط الأرباح. كما اقتضى المرسوم أن تورد المؤسسة العامة إلى موازنة الدولة فائض السيولة الذي يشمل اهتلاك الموجودات الثابتة والمؤونات غير المخصصة ولأكثر من سنةٍ ماليةٍ واحدةٍ للشركات والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي باستثناء المصارف حيث يشمل فائض السيولة والاحتياطات. نتيجةً لذلك فقد أصبحت الفوائض بشقيها (فائض الموازنة وفائض السيولة)، ومنذ ذلك الوقت تصب في موازنة الدولة عن طريق صندوق الدين العام، الذي يعمد بدوره فيما بعد إلى تمويل العمليات والمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، سواء ما يتعلق منها بمشاريع الاستبدال أو التجديد بالنسبة للأصول القديمة، أو لتمويل عمليات شراء أصولٍ استثماريةٍ جديدةٍ.

[١]- المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ١٩٦٢، المادة رقم /١/.
[٢]- المرسوم التشريعي رقم /٩٢/ لعام ١٩٦٧، المادة رقم /٥/.

المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤:[١]

قضت المادة رقم (٢٨) من هذا المرسوم أن تقوم الشركة العامة باستخدام مواردها في:

١- تمويل خططها وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة أغراضها.

٢- توريد الفائض من مواردها إلى المؤسسة العامة.

وجاء في المادة رقم (١٧) أن تقوم المؤسسة العامة باستخدام مواردها في:

١- تمويل خططها وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة المهام الموكلة إليها.

٢- توريد الفائض من مواردها إلى صندوق الدين العام.

المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ١٩٩٤:[٢]

أبقى المادة رقم /٢٨/ كما كانت في المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٧٤، وأضاف إلى المادة رقم /١٧/ بنداً ثالثاً يرصد فيه اعتماداً من موازنة المؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت العامة- الخاضعة لأحكام هذا المرسوم – يصرف على النشاطات الثقافية والاجتماعية العامة للمؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة العامة، تحدد أسس صرف هذا الاعتماد بقرارٍ من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال، وبناءً على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة العامة.

إضافةً إلى هذه القوانين هناك بعض المراسيم والقوانين المشتركة مع القطاع الخاص مثل المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥، القاضي بفرض رسم طابع ماليٍّ على العقود والصكوك والوثائق والأوراق المحررة وغير ذلك، الذي سنقوم بذكر تفاصيله أثناء الحديث عن القطاع الخاص.

كذلك المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، حيث تم تخفيض المعدل الضريبي الأعلى من ٣٥% إلى ٢٨%، وتم اعتماد نسبةٍ وحيدةٍ للضرائب بالنسبة لأرباح القطاع العام الاقتصادي، وأرباح الشركة السورية للنفط، وأرباح الشركة السورية للغاز بنسبة ٢٨% بما فيها جميع الإضافات[٣].

[١]- المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤، المادة /١٧-٢٨/.
[٢]- للمزيد انظر المرسوم التشريعي رقم (٢٠) لعام ١٩٩٤.
[٣]- المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، المادة /٤/.

٢-القطاع الخاص.

في عام ١٩٤٥ صدر قانون ضريبة ريع العقارات برقم /١٧٨/ الذي نص على فرض ضريبةٍ سنويةٍ لريع العقارات بما في ذلك الآلات والأدوات الصناعية للمعامل والمصانع متى تجاوز ريعها /٣٠٠/ل.س[١].

كما نصت الفقرة / د / من المادة رقم /٢/ من قانون ضريبة ريع العقارات على خضوع ريع الآلات والأدوات الصناعية في المعامل والمصانع إلى فرض رسم الحراسة عليها عند التمتع بالإعفاء من الضريبة، ويضاف إلى الضريبة نسبة ٢٠% للمجهود الحربي و ٢% للإدارة المحلية[٢].

في عام ١٩٤٩ صدر المرسوم التشريعي رقم /٨٥/ الذي يعد أول قانونٍ ناظمٍ لضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية بعد أن حصلت سورية على استقلالها، حيث نصت المادة /١٦/ منه على معدلٍ متصاعدٍ تتراوح بين ٦% للشريحة الأولى و ٣٠% للشريحة الأخيرة[٣].

في عام ١٩٥٢ صدر المرسوم التشريعي رقم /١٠٣/ بهدف تطوير الصناعة وتحديثها وتمكين الصناعات الناشئة حديثاً من الوقوف أمام المزاحمة الأجنبية، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية على التوظيف في هذه الصناعات، حيث تم منح المشاريع الصناعية في سورية بعض المزايا والتسهيلات (سيتم ذكرها في مبحث المزايا والتسهيلات الممنوحة للقطاعين) لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها ومهامها والتزاماتها في بداية ممارستها لعملها، إلا أن المشرع اشترط توافر مجموعةٍ من الشروط في المشروع كي يستفيد من الإعفاء الممنوح بموجب هذا المرسوم هي:

- أن تكون الصناعة من الصناعات التي تنشأ مجدداً، والتي تثبت حاجة البلاد إليها.
- أن تكون الصناعة من الصناعات التي لا وجود لها في سورية مسبقاً[٤].

هدف المشرع السوري من هذا المرسوم إلى تطوير الصناعة السورية، وفتح مجالاتٍ جديدةٍ لها، وإدخالها في صناعاتٍ غير الصناعات التقليدية التي تعمل بها لإحداث قطاع صناعيٍّ متنوعٍ يكون قادراً على قيادة التنمية الاقتصادية بفعاليةٍ ونجاح.

---

[١] - جليلاتي، محمد، المرجع السابق.
[٢] - قنبرية، جمال، مرجع سبق ذكره.
[٣] - جمال، قنبرية، مرجع سابق.
[٤]- المرسوم التشريعي رقم /١٠٣/ لعام / ١٩٥٢/، المادة رقم /٦- ٨/.

في عام ١٩٦١ صدرت قوانين تأميم المصارف وشركات التأمين، وازدادت الضرائب التصاعدية إلى ٩٠%، الأمر الذي أدى إلى تهريب رؤوس الأموال الخاصة إلى خارج سورية خوفاً من إجراءات التأميم[١].

في عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم /٣١/ القاضي برفع نسب الضريبة التصاعدية على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية من معدلٍ تصاعديٍّ أقصى قدره ٣٠% (وفق المرسوم التشريعي رقم /٨٥/ لعام ١٩٤٩) إلى معدلٍ تصاعديٍّ أقصى قدره ٦٦%، وبالتالي أصبح العبء الضريبي الإجمالي لضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية – بعد إضافة المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية – يصل إلى أكثر من ٩٠% فيما يخص الدخل الذي يزيد عن /٧٠٠٠٠٠/ ل.س[٢] ليشكل سبباً آخر لإحجام القطاع الخاص ورؤوس الأموال المتواجدة في الخارج عن العودة والاستثمار في سورية.

هدفت عملية رفع المعدل الضريبي في عام ١٩٧٥ إلى زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة من أجل تغطية نفقاتها الجارية والإنمائية المتزايدة. بشكلٍ عام كان الهدف الرئيسي لسياسة الحكومة الاقتصادية في تلك الفترة دعم القطاع العام وتطويره وتوسيعه، مما أدى إلى زيادة نفقات الدولة بشقيها الجاري والإنمائي.

في عام ١٩٨٥ صدر القرار رقم /١٨٦/ الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة، وبموجبه تم منح المنشآت السياحية من الدرجات الدولية والممتازة والأولى والثانية إعفاءاتٍ ومزايا كبيرةً (سنأتي على ذكرها لاحقاً)، بغية التشجيع على إنشائها وبهدف إحداث قطاعٍ سياحيٍّ متطورٍ.

<u>يعد عام ١٩٩١ نقطة تحول جذري</u> على صعيد السياسة الاقتصادية والمالية والضريبية في سورية، إذ شكل هذا العام انطلاقةً جديدةً على طريق تشجيع القطاع الخاص فقد قام المشرّع السوري بإصدار حزمةٍ من التشريعات المالية والضريبية والاقتصادية في كافة القطاعات والأنشطة، ففي إطار الضريبة على الدخل صدر القانون رقم /٢٠/ لعام ١٩٩١ القاضي بتعديل معدلات ضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية، وتم بموجب هذا القانون تخفيض العبء الضريبي على الأنشطة الاستثمارية والذي كان يصل إلى أكثر من ٩٠% للدخل الذي يتجاوز /٧٠٠٠٠٠/، وأصبح بموجب هذا القانون لا يتجاوز ٦٥% (بعد إضافة المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية).

فبموجب المادة رقم (١) من القانون رقم (٢٠) لعام ١٩٩١ تم تعديل النسب والشرائح المنصوص عليها في المادة (١٦) من قانون ضريبة الدخل الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم (٨٥) لعام ١٩٤٩ بما في ذلك

[١]- عرودكي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، عام ١٩٧٤، ص٢٥٢.
[٢] - جليلاتي، محمد، مرجع سابق.

إضافات الدفاع المدني ورسوم المدارس وحصة البلدية عدا المساهمة في المجهود الحربي وإضافة الإدارة المحلية كما يلي[١]:

١٠% عن جزء الربح الصافي حتى ٢٠٠٠٠ ل.س.

١٤% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠ وحتى ٥٠٠٠٠ ل.س.

١٨% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٥٠٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٢% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠ وحتى ٢٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٦% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ وحتى ٤٠٠٠٠٠ ل.س.

٣٠% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٤٠٠٠٠٠ وحتى ٦٠٠٠٠٠ ل.س.

٣٥% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٦٠٠٠٠٠ وحتى ٨٠٠٠٠٠ ل.س.

٤٠% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠ ل.س.

وبموجب المادة (٣) من هذا القانون تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة في القطاعين الخاص والمشترك والتي مركزها الرئيسي في سورية عن جميع نشاطاتها، عدا المساهمة في المجهود الحربي وإضافة الإدارة المحلية وفق النسب التالية:

٣٢% للشركات المساهمة الصناعية.

٤٠% للشركات المساهمة الأخرى غير الصناعية.

٤٢% للشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية، حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات، ويجوز رفع المبلغ المذكور بقرار من مجلس الوزراء.

في عام ٢٠٠٣ أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم /٢٤/:

حددت المادة رقم /١٦/ من هذا القانون الضريبة التي ستطرح على الأرباح الصافية (بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني وحصة البلدية) والمساهمة في المجهود الحربي عدا الإدارة المحلية بالنسب التالية[٢].

١٠% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى ٢٠٠٠٠ ل.س.

١٥% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٤٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٠% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٤٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٧٠٠٠٠٠ ل.س.

---

[١] - القانون رقم /٢٠/، عام ١٩٩١.

[٢] - المرسوم التشريعي رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، المادة /١٦/.

٢٣% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٧٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ١٠٠٠٠٠٠ ل.س.
٢٦% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س.
٢٩% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.
٣٥% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ثلاثة ملايين ليرةٍ سوريةٍ.

تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن/٥٠/ بالمائة في القطاعين الخاص والمشترك والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل/٢٠/ بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي، وتستثنى من الإضافة لصالح الإدارة المحلية، كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرةٍ سوريةٍ حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها بمعدل /٢٥/ بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي عدا إضافة الإدارة المحلية و يجوز رفع المبلغ المذكور بقرار من مجلس الوزراء[١].

في عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ القاضي بفرض رسم طابعٍ ماليٍّ على العقود والصكوك والوثائق والأوراق المحررة وغير ذلك، وجاء في المادة رقم /٢/ من هذا المرسوم أن رسم الطابع يكون على نوعين:

١- رسمٌ نسبيٌّ يحدد بنسبة المبلغ موضوع الالتزام في الوثيقة الخاضعة للرسم.
٢- رسمٌ مقطوعٌ يحدد حسب نوع وطبيعة الوثيقة.

وقد شمل هذا المرسوم كلاً من القطاعين العام والخاص على الشكل التالي:
إذ تم فرض رسمٍ نسبيٍّ مقداره ٤ بالألف على العقود والصكوك بجميع أنواعها المبرمة مع القطاع العام الاقتصادي والقطاع الخاص والمتضمنة مبلغاً معيناً، ويفرض هذا الرسم على كل طرفٍ عن نسخته وذلك مهما كان عدد الأطراف ما لم ينص العقد خلاف ذلك[٢].
كما تم فرض رسمٍ مقطوعٍ على النحو التالي:
٣٠٠ ل.س على العقود بجميع أنواعها التي لم يذكر فيها مبلغٌ معينٌ مفروضٌ على كل طرفٍ عن نسخته.

[١] - المرسوم التشريعي رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني لوكالة سانا للأنباء: www. Sana. Sy/ara/
[٢] - المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥، المادة رقم /٢/، الجدول الملحق رقم /١/.

١٥٠ ل.س على الاتفاقات العامة أو الخاصة المعقودة بين المصرف وزبونه والناظمة لشؤون الاعتمادات المصرفية خصم الأسناد التجارية، اعتمادات مستنديه، إصدار كفالات تسليف بالحساب الجاري على المكشوف. تفرض على طرفي الاتفاق.

٥٠ ل.س على الاتفاقات المتعلقة بفتح الحساب الجاري الدائن تفرض على طرفي الاتفاق[١].

في عام ٢٠٠٦ صدر المرسوم التشريعي رقم /٥١/ القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣، حيث تم تخفيض المعدل الضريبي الأعلى من ٣٥% إلى ٢٨%، وتم اعتماد نسبة وحيدة للضرائب بالنسبة لأرباح القطاع العام الاقتصادي بنسبة ٢٨%[٢].

بموجب هذا المرسوم التشريعي تم طرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية والمساهمة في دعم التنمية المستدامة، عدا إضافة الإدارة المحلية:

١٠% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى ٢٠٠٠٠٠ ل.س.

١٥% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٥٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٠% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٥٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ١٠٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٤% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ ل.س وحتى ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.

٢٨% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٣٠٠٠٠٠٠ل.س[٣].

ثانياً: التسهيلات والمزايا الممنوحة للقطاعين من قبل الدولة.

تلجأ الدولة أحياناً في سياستها الاقتصادية إلى تقديم بعض التسهيلات ومنح بعض المزايا لهذا القطاع أو ذاك، وذلك بهدف دعم آلية عمله، وإزالة بعض الصعوبات التي تعترض تطوره، ويتم ذلك من خلال تضمين القوانين والمراسيم بعض المواد عن هذه المزايا والتسهيلات، وفي هذا المبحث سنتعرف على أهم التسهيلات والمزايا الممنوحة للقطاعين العام والخاص.

١- التسهيلات والمزايا الممنوحة للقطاع العام.

التسهيلات الممنوحة بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٧٤:

ورد في المادة رقم /٤/ من هذا المرسوم: للمؤسسة العامة أو الشركة العامة أن تتبع في سبيل تحقيق أغراضها، وفي حدود القوانين والأنظمة النافذة، مختلف الوسائل اللازمة لذلك ولها على الأخص ما يلي:

١- تنفيذ المراسيم الصادرة بإحداث الشركات العامة أو المنشآت التابعة لها.

[١] - المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥، المادة رقم /٢/، الجدول الملحق رقم /٢/.
[٢] - المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، المادة رقم /٢/.
[٣] - المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، المادة رقم /٣/.

٢- إنشاء وحداتٍ اقتصاديةٍ تابعةٍ لها أو دمجها أو تجزئتها أو إلغاؤها.
٣- إنشاء فروع ومراكز لها في الداخل والخارج أو إلغاؤها أو تجزئتها.
٤- إقراض الشركات العامة والمنشآت التابعة لها وكفالتها فيما تعقده من قروض.
٥- عقد القروض مع الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية الداخلية والخارجية، دون الإخلال بالصلاحيات الممنوحة لهيئة تخطيط الدولة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة.

أما بالنسبة للشركة العامة والمنشأة:
١- إنشاء وحداتٍ اقتصاديةٍ تابعةٍ لها أو دمجها أو تجزئتها أو إلغاؤها، وذلك في إطار خطتها المقررة.
٢- عقد القروض مع الدولة والمؤسسات المختصة.

كما أعطت المادة رقم /١٨/ من هذا المرسوم المؤسسة العامة حق الاستملاك لإقامة الشركات العامة والمنشآت والوحدات الاقتصادية أو توسيعها وذلك وفقاً لأحكام قانون الاستملاك.
وبحسب المادة رقم /٣٤/ تعمل المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة بضمانة الدولة، ومنحت المادة رقم /٣٥/ العقود والعمليات التي تجريها المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة إعفاءً من تصديق مجلس الدولة[١].

المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ١٩٩٤:

بموجب المادة رقم /٣٦/ تم إعفاء المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة[٢] التابعة لها من تقديم الضمانات والكفالات للإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وجميع الهيئات والشركات العامة والمنشآت العامة التابعة للقطاع العام، وذلك بالنسبة للمناقصات التي تشترك بها، أو العقود التي تجريها، أو التعهدات التي تنفذها.
أضافت المادة رقم /٣٧/ من هذا المرسوم: تعفى المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة التابعة لها من الإجراءات القضائية من تقديم الكفالة في جميع الحالات التي يفرض القانون هذا الالتزام[٣].

---
[١]- للمزيد انظر المرسوم التشريعي رقم /١٨/ لعام ١٩٧٤.
[٢]- المؤسسة العامة حسب المادة رقم /١/ من هذا المرسوم: هي شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويشارك في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ويمارس عملاً ذا طابع اقتصادي بنشاطه المباشر أو بالإشراف على عدد من الشركات العامة ذات الأغراض المتماثلة أو المتكاملة والتنسيق فيما بينها.
كما تم تعريف الشركة العامة أو المنشأة العامة بموجب المادة رقم /١/ من المرسوم بأنها: شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويشارك في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي، ويتكون من وحدة أو مجموعة وحدات اقتصادية تمارس عملاً زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو مالياً.
[٣]- المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ١٩٩٤، المادة / ٣٦- ٣٧ /.

القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥[1]:

أجازت المادة رقم /٣٢/ من هذا القانون للمؤسسات والشركات العامة والمنشآت العامة استثمار الأملاك الجارية بملكيتها بما يحقق الريعية الاقتصادية لها وبما يتفق وأهدافها، إلا أنها اشترطت الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء.

كما أجازت المادة رقم /٥٠/ وبقرارٍ من المجلس الأعلى للاستثمار للمؤسسات والشركات العامة والمنشآت العامة والمشاريع الجديدة التي تحدث وفقاً لأحكام هذا القانون الاستفادة من المزايا والإعفاءات المنصوص عليها بقانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته.

القانون رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٦[2]:

منحت المادة رقم /٣/ من هذا القانون للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي حق الاحتفاظ بفائض السيولة المقدّر لاستخدامه في مشاريع الاستبدال والتجديد بشكلٍ تراكميٍّ، وذلك في ضوء الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للدولة.

في حين منحتها المادة رقم /٣٥/ من هذا القانون حق الاقتراض من السوق المالية، إلا أنها اشترطت أولاً الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء على اتفاقية الاقتراض.

٢- التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.

المرسوم التشريعي رقم /١٠٣/ لعام ١٩٥٢:

قدّم هذا المرسوم العديد من المزايا والتسهيلات وبشكلٍ خاصٍ للقطاع الخاص، فبحسب المادة رقم /٥/ من هذا المرسوم تعفى المؤسسات الصناعية من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنواتٍ عمّا تملكه وتشغله من الإنشاءات الجديدة المصممة معامل أو مصانع للاستثمار الصناعي وأبنية الإدارات ومساكن الموظفين والعمال التابعة لها والكائنة ضمن منطقتها بإجازات قانونية، وكذلك الآلات والأدوات الصناعية التابعة للإنشاءات الجديدة التي تدخل في تخمين ريع العقارات الصناعية.

وبموجب المادة رقم /٦/ من المرسوم تم إعفاء المؤسسات الصناعية[3] من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي تخصص من الأرباح للتوسع في تأسيسات العمل الصناعي وفقاً لأحكام قانون تنظيم الصناعات شريطة أن لا تتجاوز هذه المبالغ (١٠%) من الأرباح السنوية بعد تنزيل النفقات العامة وقبل تنزيل أيّ احتياطيٍّ آخر، وأن توظف هذه المبالغ في توسيع تأسيسات العمل الصناعي خلال سنتين من تاريخ تحققها.

[1]- القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥، المادة / ٣٢- ٥٠ /.
[2]- القانون رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٦، المادة / ٣- ٣٥ /.
[3]- المؤسسة الصناعية وفق هذا المرسوم: كل محل أعد للاستثمار الصناعي.

ومن خلال المادة رقم /٧/ تم إعفاء المعامل والمصانع المراد تأسيسها بعد نشر هذا المرسوم التشريعي من ضريبة التمتع مدة ست سنواتٍ من تاريخ البدء باستثمارها، ويشمل هذا الإعفاء التوسعات الطارئة على المعامل والمصانع القائمة، والتي ستؤسس بعد نشر المرسوم، كما تم إعفاء المؤسسات الصناعية بموجب المادة رقم /٨/ من المرسوم من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنواتٍ اعتباراً من البدء باستثمارها شريطة التقيد بأحكام المادة /١٤/ من المرسوم التشريعي رقم /٨٥/ لعام ١٩٤٩ المتضمن أحكام ضريبة الدخل[١].
أما المادة رقم /١٠/ من هذا المرسوم فقد سمحت لصاحب المؤسسة الصناعية الذي يريد إنشاء بناءٍ للاستثمار الصناعي أن يستأجر مع الوعد بالبيع ولمدة خمس سنواتٍ أرضاً من أملاك الدولة لا تتجاوز مساحتها خمسة وعشرين ألف مترٍ مربعٍ وذلك طبقاً للشروط التي تحددها مديرية أملاك الدولة على أن لا يحق لها بيعها أو استعمالها لأغراضٍ غير صناعيةٍ.

في عام ١٩٦٩ صدر المرسوم التشريعي رقم /٣٤٨/ القاضي بتنظيم استثمار أموال المغتربين ورعايا الدول العربية في مشاريع التنمية الاقتصادية أو الموظفة في المصارف السورية:
بموجب هذا المرسوم تم منح ضماناتٍ للمشاريع المستثمرة بالأموال المشار إليها (النقد الأجنبي المحول إلى سورية عن طريق أحد المصارف المقبولة والآلات والمعدات الصناعية والزراعية والمواد الأولية اللازمة لإقامة المنشآت أو التوسع فيها ووسائل النقل، وذلك فيما إذا كانت مستوردةً خصيصاً لاستثمارها في المشاريع المشار إليها في هذا المرسوم التشريعي ووفق أحكامه، بالإضافة إلى الحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات الفارقة التجارية والصناعية، فيما إذا كانت ملك غير السوريين واستثمرت في المجالات المشار إليها في هذا المرسوم التشريعي).
وفيما يلي نورد الضمانات التي منحت للمشاريع المشمّلة بموجب هذا المرسوم[٢]:

١- لا يجوز نزع ملكيتها أو الاستيلاء عليها إلا بموجب قانون يصدر بهذا الشأن ولقاء تعويضٍ عادلٍ.
٢- تتمتع بحمايةٍ كافيةٍ من المزاحمة الأجنبية وذلك في نطاق السياسة الجمركية للدولة.
٣- يسمح بتحويل ٥٠% من الربح الصافي الناتج عن استثمار وتوظيف رأس المال الأجنبي إلى الخارج بوحدات العملة التي ورد بها أو أية عملةٍ أخرى تقبل بها لجنة إدارة مكتب القطع الأجنبي، ويتم تحويل الجزء بالسعر الذي يحدده مكتب القطع الأجنبي مع مراعاة الأحكام النافذة عند التحويل، ويعاد الجزء المتبقي من الأرباح في توسيع المشاريع المنشأة أو إنشاء مشاريع جديدة.
٤- يسمح بعد انقضاء خمس سنواتٍ على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمته الصافية إلى الخارج وتحسب هذه القيمة على أساس التنازل أو التصفية الفعلية أو الدفترية أيّهما أقل ويتم التحويل

[١] - المرسوم التشريعي رقم /١٠٣/ لعام ١٩٥٢، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة: www. Syrianindustry.org
[٢] - المرسوم التشريعي رقم /٣٤٨/ لعام ١٩٦٩، المادة رقم /٣-٤/.

بنسبةٍ قدرها ٢٥% سنوياً وبالعملة نفسها التي ورد بها رأس المال أو بعملةٍ أخرى توافق عليها لجنة إدارة مكتب القطع ويكون التحويل بالسعر الذي تحدده هذه اللجنة مع مراعاة الأحكام النافذة وقت التحويل.

٥- يجوز لصاحب المال المستثمر بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي أن يطلب إعادة تحويله إلى الخارج بالشكل نفسه الذي ورد به في أي وقت، وذلك بعد انقضاء ستة أشهرٍ من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوباتٌ يعود تقديرها إلى السلطات المختصة في القطر العربي السوري، ويصدر الإذن بالتحويل إلى الخارج خلال ثلاثة أشهرٍ من تاريخ تقديم طلب بذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

٦- كما تم السماح للخبراء ورؤساء العمال العرب والأجانب القادمين من الخارج للعمل في القطر العربي السوري تحويل حصة من الأجور أو المرتبات أو المكافآت التي يحصلون عليها إلى الخارج بما لا يجاوز الحدود المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

إلا أن المادة رقم (٥) من هذا المرسوم قد اشترطت لمنح هذه الضمانات والتسهيلات أن لا تقل نسبة السوريين العاملين عن ٧٥% من مجموع العاملين فيه.

في عام ١٩٧٢ صدر المرسوم رقم (٨٤) المتضمن نظام استثمار المناطق الحرة، وبموجبه تم منح المستثمرين المزايا والإعفاءات التالية:

١- حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح مستثناة من قيود الرقابة والقطع.

٢- الإعفاء من الضرائب والرسوم بما في ذلك الضرائب على الأرباح والرواتب والأجور.

٣- عدم التقيد بأنظمة التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير.

٤- الإدخال المؤقت لسيارات النقل والحمولة اللازمة للمشروعات.

٥- السماح باستيراد المواد المصنعة في المناطق الحرة السورية والتي تسمح الأنظمة باستيرادها إلى السوق الداخلية.

٦- منح شهادة المنشأ السوري للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية.

٧- السماح بالإدخال المؤقت لبعض المنتجات التي يتم تصنيعها في المناطق الحرة إلى داخل القطر لإكمال تصنيعها بإجازة استيرادٍ وبدون الحاجة لتحويل القيمة.

٨- السماح باستيراد كل مواد البناء والآلات والتجهيزات وقطع التبديل والمواد الأولية من الخارج بدون أية ضرائب أو رسومٍ جمركيةٍ.

٩- فتح مصرفٍ خاصٍ في المناطق الحرة للتحويل بدون قيود[1].

الإعفاءات الممنوحة بموجب القانون رقم (٣٥) لعام ١٩٧٥:

١- تعفى المؤسسات الصناعية الجديدة مدة ست سنوات، وذلك لما تملكه وتشغله من معامل ومصانع وإدارات ومساكن ضمن منطقتها.

٢- الفنادق من المستوى الدولي مدة سبع سنوات من بدء الاستثمار.

٣- المصانع والمعامل والإنشاءات المشابهة مدة سنتين معفاةً في المدن التي لا يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة أما في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة فتكلف العقارات بدءاً من أول العام الذي يلي تاريخ الانتهاء من الإنشاء[2].

القرار رقم /١٨٦/ لعام ١٩٨٥ الصادر عن المجلس الأعلى للسياحة فقد منح الفنادق الدولية والمشروعات الترفيهية المزايا التالية[3]:

١- الإعفاء الكامل من كافة الرسوم والضرائب على مستورداتها اللازمة للإنشاء والفرش والتشغيل.

٢- إعفاء الأرباح كلها من الضرائب لمدة سبع سنواتٍ، وبعدها تستفيد من الإعفاء الضريبي على الأرباح المحققة بنسبة ٥٠%.

٣- الحق في استبدال الأثاث والمفروشات ببدائل مستوردةٍ، مع تمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند اهتلاك موجوداتها، حسب النسب القانونية المعمول بها في سورية.

٤- تعفى هذه المشروعات من التقيد بالتعرفات التي تفرضها وزارة السياحة على المشروعات غير الخاضعة لأحكام القرار رقم /١٨٦/.

القانون رقم /١٩/ لعام ١٩٩٠ منح المغتربين[4] مزايا وتسهيلاتٍ كثيرةً بهدف تشجيع المغتربين على العودة للعمل والاستثمار ضمن الفعاليات الاقتصادية التي كانوا يزاولونها في بلد الاغتراب، أو ضمن فعالياتٍ اقتصاديةٍ تتناسب مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصل إليه القطر.

من أهم المزايا والتسهيلات الممنوحة بموجب هذا القانون ما يلي[5]:

١- إدخال أثاثٍ منزليٍّ بما في ذلك الأدوات الكهربائية، وذلك عند انتهاء مدة الإقامة.

---

[1]- دليلة، عارف، الإطار القانوني والتشريعي لسياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية- الألمانية الأولى، دمشق، عام ١٩٩٧، ص٤٧.

[2] - الشيخ، أحلام علي، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٤.

[3] - عبد اللطيف، رامي، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

[4]- المغترب السوري حسب هذا القانون: كل مواطن عربي سوري أو من في حكمه يقيم خارج أراضي الجمهورية العربية السورية – عدا لبنان – بقصد العمل ولا يتقاضى أجراً من إحدى الجهات العامة في القطر العربي السوري طيلة إقامته في الخارج.

[5]- القانون رقم /١٩/ لعام ١٩٩٠، المادة رقم /٦/.

٢- إدخال آلاتٍ ومعداتٍ وتجهيزاتٍ مزاولة مهنة المغترب عند انتهاء مدة الإقامة.

٣- إدخال آلاتٍ وآلياتٍ ومعداتٍ وتجهيزاتٍ زراعيةٍ وصناعيةٍ ومواد أوليةٍ لعملية الإنتاج الزراعي أو الصناعي اللازمة للقطاعين الخاص والمشترك.

٤- إدخال سيارة باص أو ميكروباص أو شاحنة أو براد أو بيك آب بقصد الاستثمار.

٥- إدخال سيارةٍ سياحيةٍ على سبيل الإدخال المؤقت عند زيارة القطر وسيارةٍ سياحيةٍ إدخالاً نهائياً إذا كان قد مضى على إقامة المغترب في الخارج مدة لا تقل عن عشر سنواتٍ.

القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ فقد منح المستثمرين المزايا التالي:

١- نصت المادة رقم /١١/ على السماح للمستثمر باستيراد جميع احتياجات المشروع من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل والباصات والميكروباصات المعدة لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها، بالإضافة إلى سيارات الخدمة السياحية، وجميع المواد والمستلزمات اللازمة لتشغيل المشاريع، وذلك دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع الأجنبي.

٢- بموجب المادة رقم /١٢/ تم إعفاء هذه المستوردات من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

٣- نصت المادة رقم /١٣/ على إعفاء المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل، ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات عمّا تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها لمدة خمس سنواتٍ.

٤- في المادة رقم /١٥/ تم إعفاء الشركات المساهمة والمشتركة والخاصة ولسنتين إضافيتين من ضرائب الدخل والأرباح إذا تجاوزت صادراتها نسبة ٥٠% من الإنتاج خلال مدة الإعفاء، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع التي تتمتع بأهميةٍ أساسيةٍ خاصةٍ للاقتصاد الوطني في ضوء قيمة استثماراتها الرأسمالية أو القيمة المضافة التي تحققها، أو مدى مساهمتها في إنماء الناتج القومي، أو تشجيع التصدير، أو زيادة فرص العمل، واستخدامها مستوىً عالٍ من التقنية العلمية، أو مساهمتها في الحفاظ على البيئة كمشاريع النقل البحري والصناعات الثقيلة والصناعات الدقيقة ذات التقنية العالية ... الخ. ويحصل المشروع الزراعي أو الصناعي على هذا الإعفاء إذا أنشئ في إحدى المحافظات النامية الرقة – الحسكة – دير الزور.

٥- وفي المادة رقم /١٨/ تم السماح للمستثمر بالاقتراض من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمانة أمواله الخاصة ووفق الأنظمة المرعية لتلك المصارف.

٦- أما المادة رقم /٢٤/ فقد سمحت للمستثمر بإعادة تحويل أمواله للخارج إذا لم يتمكن من إقامة مشروعه، كما سمحت له بتحويل حصة الأموال الأجنبية بعد خمس سنواتٍ على أساس القيمة الفعلية، على ألا تتجاوز هذه القيمة رأس المال الذي تم إدخاله إلى سورية.
٧- السماح للمستثمر بتحويل الأموال الخارجية مع أرباحها عبر مصرف سورية المركزي[١].

المرسوم رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠ والذي تضمن تعديلاً لبعض فقرات القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١:

جاء المرسوم رقم /٧/ ليتجاوز الثغرات الموجودة في المرسوم رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ من خلال إجراء بعض التعديلات على فقرات ذلك المرسوم، ومن أهم هذه التعديلات[٢]:

١- أعطى المرسوم المجلس الأعلى للاستثمار صلاحية تحديد فترة التأسيس إذا شعر بأن ظروفاً ما قد أعاقت التنفيذ خلال فترة ثلاث سنواتٍ.
٢- أعطى المرسوم المجلس الأعلى للاستثمار صلاحية تحديد فترة الإعفاء سنتين إضافيتين إذا ساهم المشروع بزيادة صادراته حتى ٥٠% من الإنتاج، وسنتين إضافيتين للمشاريع التي تؤسس في المحافظات النامية (الرقة – الحسكة – دير الزور)، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في تلك المناطق.
٣- السماح بفتح حساباتٍ خارجيةٍ بالقطع الأجنبي وإمكانية تحويل الأرباح من المصارف السورية إلى المصارف الأجنبية بسعر صرف الدولار في السوق المجاور.
٤- إعفاء الشركات المشتركة من رسم الطابع على الأسهم المتداولة.
٥- إعفاء الشركات المساهمة من ٥٠% من رسم الطابع على إصدار الأسهم.
٦- تخفيض الضرائب التصاعدية على الشركات المساهمة من ٣٢% إلى ٢٥% كحدٍّ أعلى وتعفى من الرسوم والإضافات على الضرائب.

المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦:

نصت المادة رقم /٥/ على تخفيض المعدلات الضريبية وفق ما يلي:

درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المناطق النائية، ودرجةٌ واحدةٌ للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٢٥ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية، ويصبح هذا التخفيض درجتين للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٧٥ عاملاً فأكثر، ويرتفع التخفيض إلى ثلاث درجاتٍ بالنسبة للمنشآت الصناعية التي

[١] - للمزيد راجع القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١.
[٢] - المرسوم التشريعي رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠.

تستخدم ١٥٠ عاملاً فأكثر. أما المنشآت المقامة في المدن الصناعية فقد منحت تخفيضاً قدره درجةٌ واحدةٌ مع العلم أن أحكام هذه المادة لا تسري على منشآت القطاع العام.

كما تم منح المشاريع المشمولة بأحكام هذا المرسوم حسماً ضريبياً ديناميكياً طيلة عمر المشروع على النحو التالي:

١- تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن ٥٠% في القطاعين الخاص والمشترك، والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل ١٤% بما فيها جميع الإضافات.

٢- تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي مركزها الرئيسي أو فرعها في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها والمشاريع المشمّلة بقوانين تشجيع الاستثمار بمعدل ٢٢%[١].

المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ القاضي بتشجيع الاستثمار فقد منح المستثمر المزايا التالية:

١- السماح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع أو توسيعه، حتى لو تجاوزت المساحة اللازمة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة.

٢- تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحدّ من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها إلا إذا كان لغرض النفع العام، ومقابل دفع تعويضٍ فوريٍّ وعادلٍ للمستثمر يساوي الأسعار الرائجة للمشروع قبل تاريخ نزع الملكية مباشرةً بعملةٍ قابلةٍ للتحول بالنسبة للمال الخارجي، ومع الاحتفاظ بأحكام قانون جباية الأموال العامة رقم /٣٤١/ لعام ١٩٥٦ لا يجوز الحجز على المشروع إلا بحكمٍ قضائيٍّ.

٣- حصول المستثمر غير السوري على تراخيص عملٍ وإقامةٍ له ولعائلته طوال مدة تنفيذ المشروع.

٤- للمستثمر الحق بإعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملةٍ قابلةٍ للتحويل إلى الخارج.

٥- للمستثمر الحق سنوياً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج وبعملةٍ قابلةٍ للتحويل.

٦- للمستثمر الحق بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهرٍ من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوباتٌ أو ظروفٌ خارجةٌ عن إرادة المستثمر.

[١] - المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦، المادة /٣/، /٥/.

٧- السماح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع بتحويل ٥٠% من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم، و ١٠٠% من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملةٍ قابلةٍ للتحويل.

٨- السماح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار وضمان الاستثمار النافذة في سورية والموقعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات العربية والدولية.

٩- للمستثمر حرية التأمين على المشروع لدى أي من شركات التأمين المرخص لها بالعمل في سورية[١].

ثالثاً: الخاتمة.

على الرغم من دعم الدولة للقطاع العام، إلا أن القوانين المفروضة على هذا القطاع تجبره على تحويل فائض السيولة وفائض الموازنة إلى موازنة الدولة عن طريق صندوق الدين العام مما ينعكس سلباً على القطاع العام، إذ إن سحب جميع فوائضه وترك المؤسسات والشركات والمنشآت العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على النفقات التي تخصصها الموازنة للاستبدال والتجديد والتوسع الاستثماري، يخلق جملةً من التشابكات المالية بين المؤسسات، ويتسبب بالعديد من المشكلات التي تعترض إمكانية تطوير هذا القطاع نذكر منها:

- إن سحب الفوائض المالية من شأنه أن يضعف السيولة النقدية للشركة ويتركها عاجزةً عن تأمين المال اللازم لتمويل عملياتها المختلفة في الوقت المناسب، مما يضطرها للاقتراض من المصارف ويجبرها على تحمل التكاليف الناجمة عن الاقتراض.
- إن سحب الفوائض وترك مسألة الاستبدال والتجديد مسألةٌ مركزيةٌ خاضعةٌ لأولويات التمويل على مستوى الموازنة من شأنه عرقلة تحديث وسائل الإنتاج في الكثير من الشركات.
- إن القوانين المفروضة على القطاع العام تمكن وزارة المالية من مصادرة أرباح القطاع العام بشكلٍ تدريجيٍّ قبل تحقيقها فعلياً، وذلك عن طريق إجبار المؤسسات وشركاتها التابعة على تحويل حصة الدولة من الأرباح المخططة رغم أن الأرباح المخططة لا تكون حقيقية في العادة.

[١] - المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧، مأخوذ عن الموقع الالكتروني لهيئة الاستثمار السورية:www.investinsyria.org

- صحيحٌ أن القطاع العام يمول عن طريق صندوق الدين العام، إلا أن هذا التمويل يتم عن طريق قروضٍ تمنح للقطاع العام مقابل فائدةٍ مما يرهق القطاع العام بتكاليف إضافيةٍ كان من الممكن تجنبها لولا هذه القيود المفروضة عليه.
- إن سحب الفوائض من القطاع العام وترك مسألة تمويل مؤسساته وشركاته ومنشآته منوطٌ بوزارة المالية مما يجعل من هذه الوزارة المدير الفعلي لهذه الشركات والمؤسسات والمنشآت، وبالطبع فإن هذا الأمر يعرقل عملية تطوير هذه الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص:

مما سبق نلاحظ أن سياسة الحكومة تجاه القطاع الخاص لم تتسم بالثبات، إنما كانت في حالة تغيرٍ مستمرٍ، ففي البداية (الفترة التي تلت تحقيق الاستقلال) تبنت الحكومة سياسة دعم القطاع الخاص وتشجيعه، إلا أن هذه الحال لم تستمر لفترةٍ طويلةٍ، حيث قامت الحكومة بإجراءات التأميم التي استهدفت في البداية الرأسمال الأجنبي، وفي مرحلةٍ لاحقةٍ الرأسمال الوطني، ونتيجةً لذلك فقد تم تهريب رؤوس أموالٍ طائلةٍ إلى خارج البلاد مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني، ويمكن القول هدد الاقتصاد السوري، مما اضطر الحكومة إلى تغيير سياستها تجاه القطاع الخاص وعمدت إلى سنِّ التشريعات ومنح الإعفاءات من أجل المستثمرين، إلا أن كل هذه التشريعات والإعفاءات كانت مشروطةً بشروطٍ تحددها الحكومة، وفي كثيرٍ من الأحيان لا تتناسب هذه الشروط مع المستثمر وبشكلٍ خاصٍ المستثمر الأجنبي، وبالرغم من التخفيضات الكبيرة على معدلات الضرائب المفروضة على القطاع الخاص إلا أنها لا تزال مرتفعةً، إذ يضاف إلى هذه الضرائب رسومٌ ونفقاتٌ إضافيةٌ مما يزيد من نسبتها.

من خلال المراسيم والتشريعات الصادرة يتبين أن المشروع الذي تساهم فيه الدولة بنسبة معينةٍ يحظى بتسهيلاتٍ أكبر من المشاريع الأخرى، مما قد يجبر المستثمر أحياناً لإشراك الدولة في مشروعه، الأمر الذي يؤدي إلى تدخل الدولة في المشاريع الخاصة، وإلى السيطرة عليها في بعض الأحيان.

أيضاً مما سبق نجد أن جميع الإعفاءات الممنوحة هي إعفاءاتٌ جزئيةٌ، وحتى الآن لا يوجد أي قانونٍ يمنح إعفاءً كلياً من الضرائب، حيث يمكّن الإعفاء الكامل من جذب عددٍ أكبر من المستثمرين.

المقدمة:

يقسم هذا الفصل إلى جزأين يدرس الأول منهما الإيرادات العامة بشكلٍ نظريٍّ، بينما يقدم الجزء الثاني تحليلاً ودراسةً عملية لمساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الموارد المالية للدولة في سورية.

في بداية الأمر كان دور الإيرادات المالية تأمين الموارد المالية لخزينة الدولة، إلا أنه مع مرور الوقت تطور دورها من أداةٍ حياديةٍ إلى أداةٍ لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتمكينها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في الواقع توجد أنواعٌ عدةٌ للإيرادات المالية، فمنها موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والوصايا والإعانات، وأخرى لها صفةٌ تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثةٌ إجباريةٌ سياديةٌ كالضرائب، وهنا يمكننا اختصار هذه الأنواع بالتصنيف التالي:

١- الإيرادات العادية والاستثنائية: حيث تتسم الإيرادات العادية بسمة الدورية والتكرار مثل إيرادات الدولة من أملاكها، أما الاستثنائية فإنها ترتبط بالظروف الطارئة، وكثيراً ما تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى القروض. لقد تم اعتماد مبدأ تخصيص الإيرادات العادية للنفقات العادية، في حين تم تخصيص الموارد الاستثنائية للنفقات الاستثنائية[١].

٢- الإيرادات الإلزامية والاختيارية: أما الموارد الإلزامية فتحصل عليها الدولة من خلال الإكراه والإلزام كما هي حالة الضرائب، في حين لا تستخدم الدولة سلطتها في تحصيل مواردها الاختيارية مثل القروض العامة[٢].

٣- الإيرادات الاقتصادية والسيادية: أما الموارد الاقتصادية فتحصل عليها بصفة مستثمرةٍ أو مالكة مثل إيراداتها من أملاكها. أما الإيرادات السيادية فهي تلك التي تحصل عليها الدولة بصفتها سائدة آمرة مثل الضرائب[٣].

كما يمكن تقسيم الإيرادات حسب جهة التمويل إلى:

أ ـ مصادر داخلية:

١- الضرائب: تعتبر من أهم المصادر لكونها لا تقتضي تعويضاً ولا تزيد التزامات الدولة وليس لها آثارٌ تضخمية، وقد تطورت الإيرادات الضريبية في سورية من ٢٦% من إجمالي الإيرادات المالية في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦% من في عام ٢٠٠٧[٤].

---

[١]- بشور، عصام، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، عام ١٩٩٦، ص٢٠٤.

[٢]- الناصر، ناصر عبيد، المالية العامة، مطبعة الداودي، دمشق، عام ١٩٩٨، ص٤٦.

[٣]- صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٥، ص١٣٧.

[٤]- حسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨.

٢- إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة: يقصد بها الأموال التي تملكها الدولة أو الهيئات العامة الأخرى ملكية خاصة، وتهدف الدولة من امتلاكها لهذه الأملاك الحصول على دخلٍ يشكل مورداً للإيرادات العامة[١].

٣- الفوائض الاقتصادية والموازنات الجزئية: يتم الاعتماد على الفوائض الاقتصادية بشكلٍ كبيرٍ في الدول التي تعتمد على جهود القطاع العام، حيث يتم تسديد الأرباح التي يحققها القطاع العام إلى خزينة الدولة، وفي سورية نجد أنه تم العمل على هذا الأساس استناداً إلى القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩٢ لعام ١٩٦٧[٢].

٤- القروض الداخلية: تلجأ الحكومة بالدرجة الأولى إلى الاقتراض الداخلي عندما تعترضها مشكلة في تغطية نفقاتها العامة، وتوجد في سورية مصادر متعددةٌ للاقتراض الداخلي التي تلجأ لها الحكومة لتغطية النفقات العامة هي:[٣]

- قروض المصرف المركزي: حيث قضت المادة (٣٥) من قانون النقد الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٨٧) للعام ١٩٥٢ منح الدولة سلفةً بدون فائدةٍ لتوفير أموالٍ نقديةٍ للخزينة في حدود مبلغ لا يتجاوز جزءاً من عشرة أجزاءٍ من واردات الموازنة المقدرة للدورة الجارية، إلا أنه اشترط بأن لا تتجاوز هذه السلفة عشر الواردات الفعلية للدورة المنصرمة، وأن تسدد هذه السلفة قبل نهاية الدورة المالية باستثناء المدة المتممة[٤]. إلا أن هذا المرسوم قد تم تعديله بموجب قانون النقد الأساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠١، إذ جاء في المادة رقم (٣٤) من هذا القانون منح وزارة المالية سلفةً بدون فائدةٍ لتوفير أموالٍ نقديةٍ للخزينة في حدود مبلغٍ لا يتجاوز عشرين بالمئة من واردات الموازنة المقدرة للدورة الجارية، على ألا تتجاوز هذه السلفة خمس الواردات الفعلية للدورة المنصرمة، وأن تسدد هذه السلفة قبل نهاية الربع الثالث من السنة المالية الجارية[٥].
- تقترض الحكومة من المصارف المتخصصة وبنسبة ٧,٥% من وسطي الودائع الشهرية لهذه المصارف لقاء فائدة.

---

[١]- يوسف، أحمد، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، عام ٢٠٠٥، ص٥٣.
[٢]- المرسوم التشريعي رقم /٩٢/ لعام ١٩٦٧، المادة رقم /٥/.
[٣]- صندوق، عفيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص١٦٤.
[٤] - القانون رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣، المادة رقم (٣٥).
[٥]- القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢، المادة رقم (٣٤).

- قضى المرسومان التشريعيان (٥٥) للعام ١٩٦٢ و(٣٥٤) للعام ١٩٦٩ بالسماح للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بالاكتتاب بأسناد الدين العام مقابل نسبةٍ لا تتجاوز ٣٥% من أموالها المودعة لدى المصارف بدون فائدة.
- مبيعات شهادات الاستثمار التي يتولى إدارتها مصرف التسليف الشعبي لصالح صندوق الدين العام ومقابل عمولةٍ تصل إلى حدود (١-٢)%.
- الفوائض المالية لمؤسسة التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث تدفع وزارة المالية مقابلها تعويضات المتقاعدين.

٥- الإصدار النقدي التضخمي: الذي يعتبر نوعاً من أنواع الضريبة المؤجلة نظراً لخفضه قيمة العملة ورفع الأسعار.

ب - مصادر خارجية:

١- القروض الخارجية: غالباً ما تكون مشروطة بشروطٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وفوائدها مرتفعةٌ جداً ترهق الاقتصاد الوطني، لذا يوصى باستخدامها في المشاريع الإنتاجية القادرة على إيفاء هذه القروض وفوائدها وتقديم الخدمات المطلوبة منها. لقد ظلت القروض الشكل السائد للتمويل الخارجي لغاية أزمة عام ١٩٨٢ الأمر الذي أدى إلى تراجع دور القروض في تمويل عجز الموازنات العامة في البلدان النامية مقابل ازدياد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر[١].

٢- الإعانات والهبات: وهي مصادر ممتازةٌ لكونها دون مقابل وبالقطع الأجنبي، إلا أنها في تراجع مستمرٍ وغالباً ما ترتبط بالمواقف السياسية للدول المانحة[٢].

قضت المادة العاشرة من القانون المالي الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٩٢) لعام ١٩٦٧، وذلك بعد تعديلها بالمرسوم التشريعي رقم (١٥٩) لعام ١٩٦٩ بأن تبوب إيرادات الموازنة السورية تبويباً نوعياً، كما أجازت عند الاقتضاء تبويبها وظيفياً وإدارياً وإقليمياً بقرارٍ من وزير المالية، وقد تضمن التبويب النوعي البنود التالية[٣]:

---

[١]- آغا، ريم جودت يعقوب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ١٩٩٢، ص١٦.

[٢]- غندور، غسان فاروق، الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٩، ص ١٧.

[٣]- صندوق، عفيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

الرقم: نوع الإيراد

٦ **الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم.**

٦١ الضرائب التي تستهدف الدخل والإنتاج.

٦٢ الضرائب التي تستهدف الثروة ورأس المال.

٦٣ الضرائب التي تستهدف الإنفاق والاستهلاك.

٦٤ عوائد مرور أنابيب النفط.

٦٥ رسوم وإيرادات لأغراض ثقافية وإعلامية.

٦٦ رسوم وإيرادات لأغراض الرعاية والاجتماعية.

٦٧ رسوم لأغراض إدارية وقضائية.

٦٨ رسوم وإيرادات لأغراض اقتصادية ومالية.

٦٩ رسوم وإيرادات لأغراض الأمن القومي.

٧ **الإيرادات الناتجة عن ملكية الدولة واستثماراتها العامة.**

٧١ إيرادات زراعية.

٧٢ إيرادات صناعية.

٧٣ إيرادات تجارية.

٧٤ إيرادات مالية.

٧٥ إيرادات الخدمات العامة.

٨ **الإيرادات المختلفة.**

٨١ الودائع والأمانات.

٨٢ إيرادات مخففة للنفقات.

٨٣ المأخوذ من الاحتياطي.

٨٤ إيرادات متنوعة.

٨٥ إيرادات طارئة.

٩ **الإيرادات الخاصة خارج نطاق الموازنة.**

٩١ فائض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

٩٢ الوحدات الإدارية المحلية والبلديات.

٩٣ الدوائر الوقفية.

٩٤ العمل الشعبي.

٠ **الإيرادات الاستثنائية.**

٠١ فائض السيولة للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

٠٢ القروض الداخلية الأخرى.

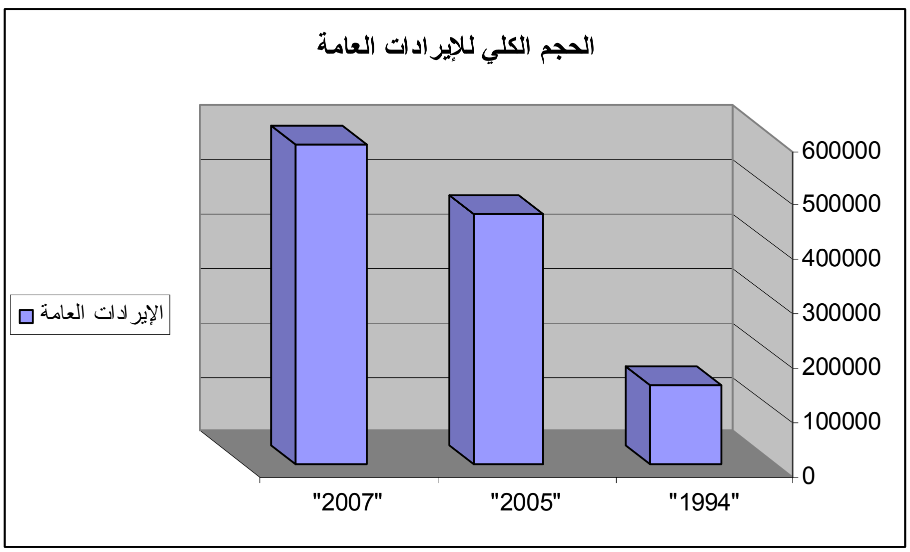
٠٣ الموارد الخارجية.

أولاً: الحجم الكلي للإيرادات العامة:

قبل التعرف على مساهمة القطاعين في الموارد المالية للدولة لا بد من معرفة حجم الإيرادات العامة للدولة في السنوات المدروسة:

في عام ١٩٩٤ بلغ المجموع العام لجميع الإيرادات وذلك حسب الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة ١٤٤ مليار ليرة سورية، وارتفع هذا المجموع في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦٠ مليار، كما زاد المجموع العام للإيرادات في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٥٨٨ مليار ليرةٍ سوريةٍ[١].

وفيما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح لنا التغير الحاصل على حجم الإيرادات العامة للدولة:



الشكل (٢٠)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٠) يتبين لنا الزيادة الملحوظة في حجم الإيرادات العامة للدولة، حيث تسعى الحكومة إلى زيادة إيراداتها المالية كي تتمكن من تغطية نفقاتها المتزايدة.

[١] - المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

كما رأينا سابقاً تحصل الدولة على الإيرادات المالية من مصادر متعددةٍ وما يهمنا في هذا الفصل هو معرفة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في هذه الإيرادات، ولحساب ذلك لا بد من الرجوع إلى المجموعات الإحصائية، ونظراً لعدم توفر بندٍ صريحٍ عن مساهمة هذين القطاعين، فإننا سنعتمد على ما يسمى الفائض المتاح (الذي يتألف من فائض الموازنة وفائض السيولة، إضافةً إلى البلديات والدوائر الوقفية والعمل الشعبي) كممثلٍ لمساهمة القطاع العام، في حين سيتم اعتماد ضريبة دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية لتمثيل مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات العامة.

ثانياً: مساهمة القطاع العام في الموارد المالية للدولة:

يساهم القطاع العام بشكلٍ فعّالٍ في رفد الاقتصاد السوري بالموارد المالية، وذلك من خلال تحويل كافة الأرباح والمكاسب التي يحققها القطاع العام وكذلك الضرائب المفروضة عليه إلى الموازنة العامة للدولة. أما إذا أردنا معرفة مساهمة هذا القطاع في رفد خزينة الدولة لا بد من متابعة البيانات الموجودة في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء:

تنقسم الفوائض الاقتصادية أو ما يسمى الفائض المتاح الذي يمثل مساهمة القطاع العام في الإيرادات المالية للدولة إلى فائض الموازنة وفائض السيولة، إضافةً إلى البلديات والدوائر الوقفية والعمل الشعبي، وقد بلغت قيمة الفائض المتاح ١٨,٦ مليار ليرةٍ سوريةٍ أي ما يعادل ١٢,٩% من إجمالي الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة لعام ١٩٩٤، حيث كانت موزعةً على الشكل التالي:

١١,٦ مليار ليرةٍ سوريةٍ فائض الموازنة، مشكلةً بذلك ٦٢% من الفائض المتاح، في حين بلغ فائض السيولة ٦ مليار ليرةٍ سوريةٍ، ليشكل حوالي ٣٢% من الفائض المتاح، أما مليار الليرة السورية المتبقي فقد كان من نصيب البلديات التي تعتمد بدورها على التمويل الذاتي، أي ما يعادل حوالي ٦% من الفائض المتاح[١].

أما في عام ٢٠٠٥ فقد ارتفعت قيمة الفائض المتاح لتصل إلى ١٤٣مليار ليرةٍ سوريةٍ مشكلةً نسبة (٣١%) من إجمالي الإيرادات المالية للدولة وذلك بحسب الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة، منها: ١٠٣,٢ مليار ليرةٍ سوريةٍ فائض موازنة مشكلة (٧٢%) من الفائض المتاح، و٣١,٣ مليار ليرةٍ سوريةٍ فائض السيولة أي ما يعادل حوالي (٢٢%) من الفائض المتاح، أما المبلغ المتبقي فهو من إيرادات البلديات والذي بلغ ٨,٥، ليشكل ما يقارب (٦%) من الفائض المتاح[٢].

---

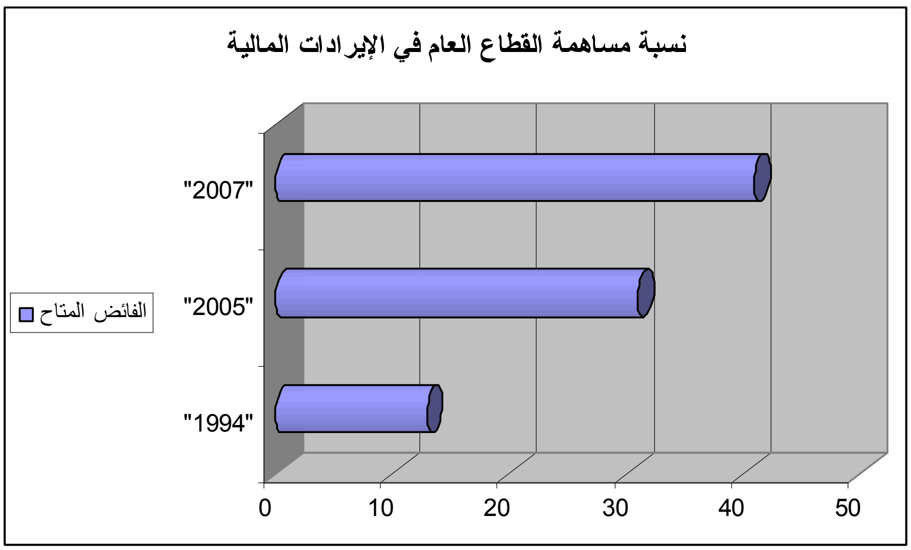
[١]- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.

[٢]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.

في عام ٢٠٠٧ ارتفعت قيمة الفائض المتاح إلى ٢٣٩ مليار ليرةٍ سوريةٍ مشكلةً نسبة (٤١%) من إجمالي الإيرادات المالية للدولة وذلك حسب الموازنة التقديرية الموحدة لعام ٢٠٠٧، منها ١٩٠ مليار ليرةٍ سوريةٍ فائض الموازنة لتشكل ما يقارب (٧٩%) من الفائض المتاح، مقابل ٣٨ مليار ليرةٍ سوريةٍ قيمة فائض السيولة أي ما يعادل حوالي (١٦%) من الفائض المتاح، وبلغت قيمة إيرادات البلديات ١١مليار ليرةٍ سوريةٍ مشكلةً حوالي (٥%) من الفائض المتاح[1].

من خلال هذه البيانات يتضح لنا أن النسبة العظمى لمساهمة القطاع العام في الإيرادات المالية للدولة تمثل فائض الموازنة، وتليها فائض السيولة، في حين أن أقل نسبةٍ هي من نصيب البلديات التي تعتمد على التمويل الذاتي.

وفيما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح مساهمة القطاع العام في الموارد المالية للدولة:



الشكل (٢١)

من الشكل البياني رقم (٢١) نلاحظ تزايد مساهمة القطاع العام في الإيرادات المالية للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة تجبر مؤسسات وشركات القطاع العام على تحويل الأرباح التي تحققها بالكامل إلى الموازنة العامة للدولة.

[1] ـ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في الموارد المالية للدولة.

يساهم القطاع الخاص في الإيرادات المالية للدولة من خلال الضرائب والرسوم التي تفرض على هذا القطاع، والتي تسمى ضرائب دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية، ولمعرفة مدى مساهمة هذا القطاع في هذه الإيرادات لا بد من متابعة المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

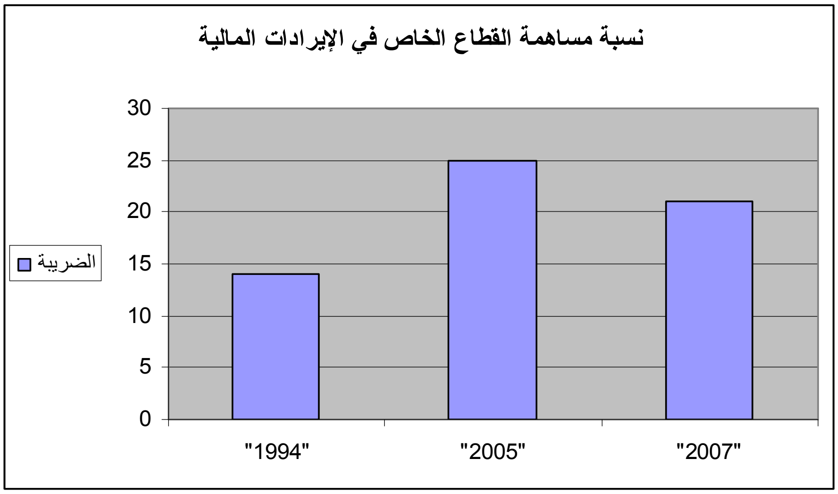
في عام ١٩٩٤ بلغت قيمة ضريبة دخل المهن والأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ٢٠مليار ليرةٍ سوريةٍ، مشكلةً حوالي ١٤% من إجمالي الإيرادات التقديرية في الموازنة الموحدة لعام ١٩٩٤[١].

في عام ٢٠٠٥ ارتفعت قيمة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية لتصل إلى ١١٤مليار ليرةٍ سوريةٍ، وبالتالي ارتفعت نسبتها لتشكل حوالي ٢٥% من إجمالي الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة لعام ٢٠٠٥، أي أن القطاع الخاص سجل زيادةً قدرها حوالي ٩ نقاط مئوية فيما يتعلق بمساهمته بالموارد المالية للدولة[٢].

في عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة ضريبة دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية ١٢٥مليار ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن نسبة مساهمتها تراجعت مقارنة مع عام ٢٠٠٥ إلى ٢١% من إجمالي الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة لعام ٢٠٠٧، أي أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الموارد المالية للدولة قد تراجعت ٤ نقاط مئوية[٣].

ولتوضيح التغير الحاصل على مساهمة القطاع الخاص في الموارد المالية للدولة نورد الشكل البياني التالي:

[١]- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.
[٢]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
[٣]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

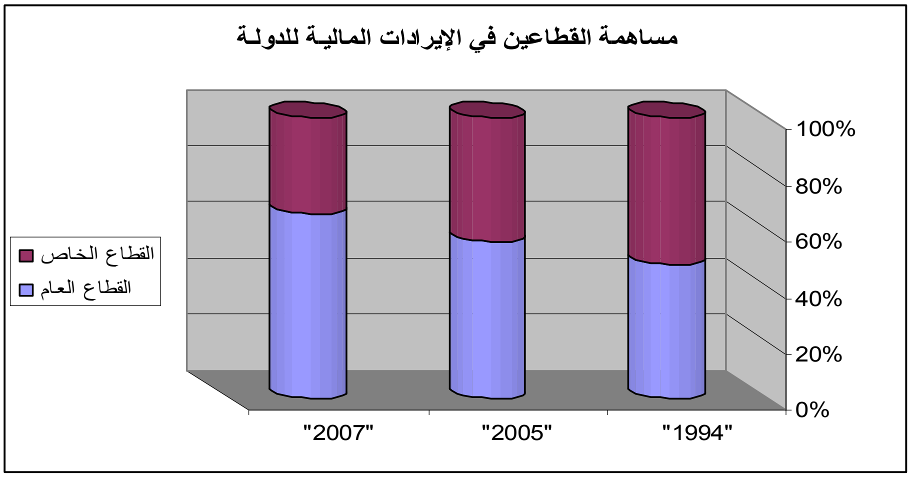


الشكل (٢٢)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٢) نلاحظ تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الموارد المالية للدولة في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ١٩٩٤، ويمكن تفسير هذه الزيادة بأن الحكومة أصدرت العديد من المراسيم والقوانين التي تشجع الاستثمار الأمر الذي أدى إلى زيادة المشاريع التابعة للقطاع الخاص، وبالتالي ازدادت قيمة الموارد المالية من هذا القطاع، إلا أن نسبة مساهمته قد تراجعت في عام ٢٠٠٧ مقارنة مع عام ٢٠٠٥، يمكن تفسير ذلك بالاستناد إلى القوانين التي صدرت خلال هذه الفترة التي منحت القطاع الخاص المزيد من الإعفاءات الضريبية.

رابعاً: مقارنة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإيرادات المالية للدولة:

لتسهيل عملية المقارنة بين القطاعين نستخدم الشكل البياني:



الشكل (٢٣)

يبين الشكل البياني (٢٣) اعتماد الموازنة الحكومية المتزايد على مساهمة القطاع العام وتراجع قيمة مساهمة القطاع الخاص ففي عام ١٩٩٤ كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الموارد المالية للدولة أعلى من نسبة مساهمة القطاع العام، إلا أن هذه النسبة تغيرت في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ لصالح القطاع العام الذي أصبح يساهم بنسبة أعلى من مساهمة القطاع الخاص.

ويمكننا تفسير هذا التغير وفقاً لنتائج فصل (سياسة الحكومة تجاه القطاعين) الذي عرض سلسلة القوانين والتشريعات الحكومية التي صدرت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين لتشجيع القطاع الخاص من خلال منحه المزايا والإعفاءات الضريبية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة للدولة.

من الجدير بالذكر أنه لا يمكن الاعتماد على هذه البيانات للمقارنة بين مساهمة كل من القطاعين في الموارد المالية للدولة، ففي السنوات الأخيرة لم تعد ضريبة دخل الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية مقتصرةً على القطاع الخاص، بل أصبحت تشمل القطاع العام أيضاً، وذلك بموجب المراسيم والقوانين التي صدرت مؤخراً.

المقدمة:

يلعب الاستثمار دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً لمعدل النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، وزيادة حجم الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، وتشغيل اليد العاملة.

يعرف الاستثمار بأنه: " استثمارٌ للأموال في أصولٍ سوف يتم الاحتفاظ بها لفترةٍ زمنيةٍ على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدٌ في المستقبل. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائدٍ يساعد على زيادة ثروة المستثمر.[١]"

كما يمكن تعريفه بأنه: "عمليةٌ يقوم المستثمر بموجبها بتحويل الأموال إلى أصولٍ ماديةٍ إنتاجيةٍ تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي للبلد، وبالتالي في زيادة الطاقة الإنتاجية"[٢].

ويرى البعض الآخر بأن الاستثمار تضحيةٌ بالثروة الحالية (مؤكدة) لثروةٍ في المستقبل (غير مؤكدة)[٣].

قبل أن نقوم بدراسة واقع الاستثمار في سورية لا بد من التعرف على أنواع الاستثمارات، ومحددات الاستثمار، بالإضافة إلى المقومات الأساسية للاستثمار:

أ- أنواع الاستثمارات:

١- الاستثمار حسب جنسية القائم بالاستثمار:

- استثمار وطني: يكون نتيجة قيام رجال الأعمال المحليين أو الحكومة الوطنية بتحويل رؤوس الأموال والمدخرات إلى استثماراتٍ في مشاريع جديدةٍ، أو توسيع مشاريع قائمة وتكوين رأس مالٍ حقيقي داخل البلد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ إنه يقوم بدورٍ حساسٍ على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الكثير من الدول، فهو يشكل قناةً رئيسيةً يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية إلى البلد، لذلك تنظم الدول والمجتمع الدولي معاملة الاستثمار غير الوطني وتوفر الضمانات له من واقع أنه يرتبط بحركة تداول الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً، كما يعتبر رافداً للموارد الرئيسية التي ترفد المقدرات الوطنية، وتساهم مساهمةً فعالةً في تسريع عمليات

---

[١]- الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، عام ٢٠٠٦، ص٩.

[٢]- علي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢، ص٣.

[٣]- الراوي، خالد وهيب، الاستثمار مفاهيم – تحليل – إستراتيجية، دار المسيرة، عمان، عام ١٩٩٩، ص٢٨.

التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواقٍ أجنبيةٍ للمنتجات الوطنية. يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر شخصاً أو شركةً محدودةً أو غير محدودةٍ عامةً أو خاصةً أو حكومةً أو مجموعةً من الشركات المحدودة أو غير المحدودة المترابطة، ويحق للمستثمرين الأجانب المباشرين تملك ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو من سلطة التصويت في المؤسسة[١]، ويتجلى الاستثمار الأجنبي في عدة صور أبرزها[٢]:

١. الاستثمار الثنائي: هو الأكثر شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي (الخاص أو الحكومي أو الاثنان معاً) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميمٍ ومصادرةٍ وخلاف ذلك.

٢. الاستثمار في صورة شركاتٍ متعددة الجنسيات: تعد هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث إن لها فروعاً متعددةً تمتد إلى عدة دولٍ مختلفةٍ، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد السوري، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية ٢٧٠ مليون دولارٍ أمريكيٍّ، ووصل إلى ٥٠٠ مليون دولارٍ في عام ٢٠٠٥، وبلغت مساهمته ٧٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧[٣].

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يتم هذا الاستثمار عن طريق قيام المستثمر بالتعامل في أنواعٍ مختلفةٍ من الأوراق المالية سواء أكانت حقوق ملكيةٍ (أسهم) أو حقوق دينٍ (سندات)، وقد يقوم المستثمر نفسه بالعملية الاستثمارية وذلك من خلال التعامل مع بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل مع تلك الأدوات من خلال مؤسساتٍ ماليةٍ متخصصةٍ مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها[٤].

---

[١]- هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، الاستثمار الأجنبي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، عام ٢٠٠٥، ص٢.

[٢]- حسب الله، أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عام ٢٠٠٥، ص١٩.

[٣]- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، الجدول رقم /٦٣/، ص٧٦.

[٤]- حسب الله، أميرة، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

٢- **الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية:**

حيث توزع الاستثمارات بمجملها على قطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك إما بتدخل الدولة حسب خطةٍ مرسومةٍ مسبقاً، وإما بشكلٍ عفويٍّ محكومٍ بتوقعات الربح والمخاطرة في كل قطاعٍ، وهنا تتنوع الاستثمارات حسب المجالات التي تعمل به (الصناعة، الزراعة، التشييد، ...الخ)[١].

ب- محددات الاستثمار:

يتحدد الاستثمار في الاقتصاد الوطني بالعوامل التالية:

١. الكفاية الحدية لرأس المال: يمكن تعريفها بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصلٍ من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله[٢]. أما التعريف الدقيق للكفاية الحدية لرأس المال " فهي سعر الخصم الذي يجعل القيمة للعوائد السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساويةً لتكلفة إحلال هذا الأصل[٣]. والكفاية الحدية لرأس المال متناسبةٌ عكساً مع مستوى الاستثمار فكلما زاد الاستثمار، قابله احتمال انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ويعود ذلك للأسباب التالية:

- التكلفة الحدية المتزايدة في صناعة السلع الرأسمالية.
- الزيادة في تكاليف التشغيل عاكسة ارتفاع تكلفة المواد والتكاليف الأخرى.
- انخفاض الأثمان تبعاً لزيادة الإنتاج والمبيعات، أو النقص في الناتج المادي الحدي لرأس المال.

إن هذه العلاقة العكسية قد تصدق في حال ثبات التكنولوجيا، وثبات توقعات المستثمرين، إلا أن التكنولوجيا في حالة تطورٍ مستمرٍ، كما أن توقعات المستثمرين غير ثابتةٍ، الأمر الذي يؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال، فاختراع تكنولوجيا جديدةٍ ذات إنتاجيةٍ عاليةٍ يرفع معدل الكفاية الحدية، وكذلك التفاؤل في توقعات المستثمرين لناحية الطلب على المنتجات وأثمانها.

تقوم فكرة الكفاية الحدية لرأس المال على مبدأ أن القيام باستثمار جديد يترتب عليه إمكانية زيادة الإنتاج المادي للمشروع، وزيادة إيراداته، ويتوقف حجم هذه الإيرادات على حجم الطلب على المنتجات من جهةٍ وأسعارها من جهةٍ أخرى، مما يتطلب من المستثمرين القيام بتقدير حجم الإنتاج الحقيقي للاستثمار الجديد وحجم الطلب على الإنتاج، إضافة إلى تقدير التغير في أسعار

---

[١]- علي، محمود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص٣.

[٢]- كنعان، علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقانون رقم (١٠) في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٠٠٠/٥/٢٨، ص٩٩

[٣]- خربوش، حسني علي، وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار زهران، عمان، عام ١٩٩٩، ص٢٢.

الإنتاج طوال فترة الاستثمار، بعد ذلك يجري عمل تقديرٍ لتكلفة المدخلات ثم تخصم التكلفة من الإيرادات الكلية المتوقع الحصول عليها، فنحصل على الغلة الصافية المتوقعة من الاستثمار الجديد[١].

٢. سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة العامل الثاني في تحديد حجم الاستثمار ويؤثر به بشكلٍ مباشرٍ، وبالطبع فإن سياسةً محددةً للفائدة تلعب دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات، فكلما كان سعر الفائدة منخفضاً، زاد ذلك من نسبة إقبال المستثمرين لإقامة مشاريعهم الاستثمارية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أما إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً فإن ذلك سوف يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن القيام بمشاريعهم الاستثمارية الجديدة ضمن هذا البلد أو حتى توسيع مشاريعهم القائمة[٢]. لقد ربط "كينز" بين الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال المستثمر التي تعبر عن معدل العائد الداخلي للاستثمار، ومقارنتها بسعر الفائدة، مما يعني أن مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة انكمش حجم الاستثمار الكلي، إلا أن الواقع الفعلي أثبت عدم دقة سعر الفائدة كمحددٍ للاستثمار الجديد، حيث أثبتت الدراسات والبيانات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين أن سعر الفائدة لا يعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار، وأن الكفاية الحدية للاستثمار غالباً ما تكون أعلى بكثيرٍ من سعر الفائدة في حالات الرواج، مما يجعل إمكانية اعتبار أن سعر الفائدة هو المحدد لحجم الاستثمار أمراً صعباً. أما في حالات الكساد يكون الأمر على العكس من حيث ينخفض سعر الفائدة، إلا أن الكفاية للاستثمار تنخفض بمعدلاتٍ أكبر بكثيرٍ، كما أثبتت التجارب أيضاً أن المشروعات الكبيرة لا تتأثر عموماً بسعر الفائدة، وتغييراته لأنها تقوم بتمويل معظم استثماراتها ذاتياً، وأغلب استثماراتها طويلة الأجل[٣].

٣. توقعات الربح: يشكل الربح المتوقع حافزاً للمستثمرين والمشروعات على الاستثمار، فالتوقعات المتفائلة بخصوص قدرة المشروع على جلب إيراداتٍ تكفي لتغطية الفائدة وتحقيق الأرباح سوف يكون لها أثرٌ كبيرٌ في الرغبة في الاستثمار، مقارنةً مع التوقعات المتشائمة، ويتوقف هذا على مدى الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة، والعوائد التي يمكن جنيها من المشروع، وذلك من خلال حساب الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة يقدم المستثمر على الاستثمار، أما إذا كانت أقل فإنه يحجم عن الاستثمار[٤].

---

[١]- علي، محمود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص١١.
[٢]- كنعان، علي، مرجع سابق، ص١٠٠.
[٣]- علي، محمود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص١٢.
[٤]- الروادي، تيسير، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق،٢٠٠١/٥/٢٢.

ج- مقومات الاستثمار[1]:

لاحظنا من خلال فصل سياسة الحكومة تجاه القطاعين العام والخاص أهمية المزايا التي تمنحها الحكومة مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها في جذب الاستثمارات، إلا أن تقديم مثل هذه المزايا غير كافٍ بدون توفر المقومات الأساسية للاستثمار مثل:

- البنية التحتية: إن توفر البنية التحتية الجيدة والقابلة للتطور باستمرار يساهم بشكلٍ غير مباشر في زيادة الإنتاج والمردود وتحسين شروط الإنتاج، وبالتالي رفع العائد على الاستثمار من خلال رفع فعالية الاستثمار، وبما أن الاستثمار في البنية التحتية يتطلب أموالاً كثيرةً، ويتطلب استردادها وقتاً طويلاً، لذلك فإن إقامة كل أشكال البنية التحتية مهمةٌ من مهام الدولة، وتعد إقامة المدن الصناعية واحدةً من أهم تلك المهام، إذ تسهم المدن الصناعية في توزيع المشاريع على المناطق والأقاليم، وتحقق توزعاً أفضل للاستثمارات.
- النظام المصرفي والسوق المالية: تلعب المصارف دوراً كبيراً في تمويل الاستثمارات، وذلك من خلال تجميع المدخرات في هذه المصارف ومن ثم إعادة توزيعها عن طريق الإقراض، وتلعب سياسة الإقراض المتبعة دوراً هاماً في تحديد نوعية الاستثمارات من خلال تشجيعها لنشاطاتٍ استثماريةٍ معينةٍ. أما السوق المالية فإنها تلعب دوراً هاماً في عملية الاستثمار وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار وخاصةً في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولةٌ نقديةٌ غير مستغلةٍ، وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل من خلال خلقها للسيولة النقدية.
- الاستقرار الاقتصادي: إن البلد الذي يتمتع بدرجةٍ عاليةٍ من الاستقرار الاقتصادي يولد انطباعاً جيداً لدى المستثمرين، الأمر الذي يولد لديهم حافزاً قوياً للاستثمار، ولعل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (معدلات التضخم، استقرار أسعار الصرف، تحركات أسعار الفائدة).
- النظام الضريبي: إن الاعتماد على نظامٍ ضريبيٍّ معقولٍ بعيدٍ عن التعقيد والازدواجية يلعب دوراً أساسياً في اجتذاب المستثمرين للاستثمار في هذا البلد دون سواه.
- حجم السوق: يمثل الحكم النهائي على نجاح الاستثمارات، فما الفائدة من أي إنتاج لا يجد طريقه إلى السوق؟ ويقاس حجم السوق في أي دولةٍ بالدخل القومي كونه يمثل القوة

[1] - خضور، رسلان، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، دمشق، عام ١٩٩٧،ص١٥.

الشرائية أو الطلب الكلي الفعال، وأيضاً بعدد السكان، بمعنى أنه يؤخذ بالحسبان متوسط الدخل الفردي لأن دوره أكبر في تحديد حجم السوق، كما أن تكامل وترابط القطاعات الاقتصادية والفعاليات ضمن القطاع الواحد مهمٌ في تحديد حجم السوق من خلال مدخلاتها ومخرجاتها[1].

- النظام القانوني والتشريعي: يلعب النظام القانوني والتشريعي دوراً هاماً في جذب الاستثمارات من خلال المجالات التي يتمكن المستثمرين الاستثمار فيها، إضافةً إلى الحوافز والمزايا والضمانات الخاصة بالاستثمار تلك التي توفر الطمأنينة للمستثمرين[2].
- نظام التعليم والتدريب والتأهيل: إذ إن توفر قوة عملٍ فنيةٍ مدربةٍ وماهرةٍ بالإضافة إلى انخفاض تكاليف اليد العاملة يساهم بشكلٍ كبيرٍ في اجتذاب الاستثمارات إلى البلد.
- توفر منظومة للمعلومات: إن عدم توفر معلوماتٍ كافيةٍ عن الإنتاج الوطني، وعدم توفر المسوح التسويقية للسلع والخدمات المنتجة، وعدم وجود معرفةٍ مسبقةٍ بقوانين وأوضاع الاستثمار، وعدم توفر الإحصائيات الدقيقة، وعدم توفر خريطة للاستثمارات تبين توضع الاستثمارات والمناطق التي يمكن إنشاء المشروعات فيها، يجعل تقويم فرص الاستثمار وإجراء دراساتٍ للجدوى الاقتصادية عمليةً في غاية الصعوبة، ويقف عقبةً في وجه تدفق الاستثمارات وتوطنها، لذلك لا بد من توفر بنك معلوماتٍ قويٍّ ومتطورٍ قادرٍ على تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي وواقع وأوجه الاستثمار والمجالات الاستثمارية التي يرغب المجتمع بتطويرها.

أولاً: الاستثمار في سورية:

تتسابق دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء لتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية لجذب المستثمرين (المحليين والأجانب) إليها، وتقوم بإصلاحاتٍ اقتصاديةٍ وضريبيةٍ وتسعى إلى تطوير بنيتها التحتية، كما أنها تحاول إبراز ما تملكه من مزايا خاصةٍ وتروج لها بكافة السبل لإقناع المستثمرين بأنها البلد الأنسب لإقامة المشاريع الاستثمارية.

تحاول سورية شأنها شأن هذه الدول جذب الاستثمارات إليها، وذلك من خلال تأمين المناخ المناسب للاستثمار[3]، وقد استطاعت سورية في الفترة الأخيرة تحقيق تحسنٍ في المناخ الاستثماري فيها إذ تتمتع

---

[1]- بيطار، منى لطفي، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

[2]- القلاع، محمد غسان، السياسات المحفزة للاستثمار، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠١/٥/٢٢.

[3]- المناخ الاستثماري: هو مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدولة ومدى ما يتسم به من استقرار وتنظيماتها الإدارية وما تتميز بهما من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه

سورية بموارد طبيعيةٍ وسياحيةٍ وبشريةٍ هامةٍ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الممتاز الذي يؤهلها أن تكون مركزاً سياحياً وصناعياً متطوراً يزود الدول المجاورة بالمنتجات الصناعية والغذائية، وبحسب تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧ فإن أهم ما يمتاز به المناخ الاستثماري في سورية[١]:

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث.
- البنية السياسية المستقرة والآمنة والتآلف الوطني المشهود.
- محدودية المديونية الخارجية وثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية على مدة سنوات طويلة.
- مزايا وإعفاءاتٌ وتسهيلاتٌ وضماناتٌ خاصةٌ للمشاريع الاستثمارية.
- بنىً تحتيةٌ ملائمةٌ ومناطق صناعيةٌ مجهزةٌ تتطور باستمرارٍ وموارد بشريةٌ مؤهلةٌ وأجورٌ رخيصةٌ.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج.

لقد عملت الحكومات السورية المتتالية على بناء مناخ استثماريٍّ مناسبٍ قادرٍ على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال إصدارها العديد من القوانين والتشريعات التي تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية والتي أهمها[٢]:

١. القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٥٢ الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
٢. المرسوم رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
٣. القانون ١٠ لعام ١٩٨٦ الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
٤. النظام النقدي الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
٥. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٥ الخاص بالاستثمار السياحي.
٦. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٩٨ لعام ١٩٨٧ الخاص بالاستثمار السياحي.
٧. قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.
٨. القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ الذي يسمح بترخيص المصارف الخاصة.
٩. المرسوم التشريعي رقم /٣٦/ لعام ٢٠٠١ الذي يسمح بترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية.

وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية، وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديمغرافية كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته مناخ الاستثمار.

[١]- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص٢٢.

[٢]- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص٢٩.

١٠. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.

١١. المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار.

كما أكدت الحكومة في خطتها الخمسية العاشرة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) على الأهداف الإستراتيجية الآتية[١]:

١. تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.
٢. تسهيل تسييل الاستثمارات وتحفيز الاستثمار طويل الأجل.
٣. استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية وتوفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.
٤. تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.
٥. إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.
٦. الترويج للاستثمارات خارجاً.

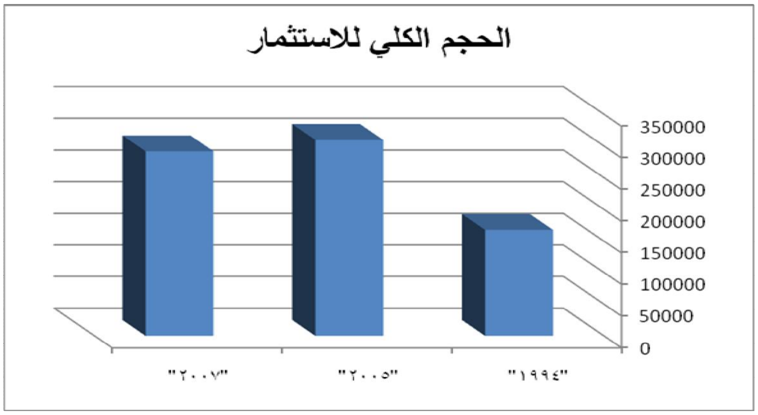
ولمتابعة التغير الحاصل على مجمل تكوين رأس المال الثابت لا بد من الرجوع إلى المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء إضافة إلى البيانات المتوفرة لدى هيئة تخطيط الدولة:

في عام ١٩٩٤ بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت ١٦٧٨٧٤ مليون ليرةٍ سوريةٍ [٢]، في عام ٢٠٠٥ ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت ليصل إلى ٣٠٩٦١٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أنه تراجع في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٩١٦٩٩ مليون ليرةٍ سوريةٍ (الأرقام بحسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)[٣].

ولتوضيح التغير الحاصل على الحجم الكلي للاستثمار نورد الشكل البياني التالي:

---

[١]- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص٢٨.
[٢]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢.
[٣]- البيانات مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة.



الشكل (٢٤)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٤) نلاحظ تزايد حجم الاستثمارات زيادةً كبيرةً في عام ٢٠٠٥ مقارنةً مع عام ١٩٩٤، إلا أن حجم هذه الاستثمارات قد تراجع في عام ٢٠٠٧، يمكن تفسير هذه الزيادة في حجم الاستثمارات خلال الفترة الأولى من فترة الدراسة المعتمدة في هذا البحث إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة لتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين، في حين يمكن تفسير تراجع حجم الاستثمارات في الفترة الثانية من مدة الدراسة المعتمدة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سورية والحصار الاقتصادي المفروض عليها.

أما فيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي حسب القطاعات الاقتصادية فإننا سنقوم بدراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت للعامين (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) فقط وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٤.

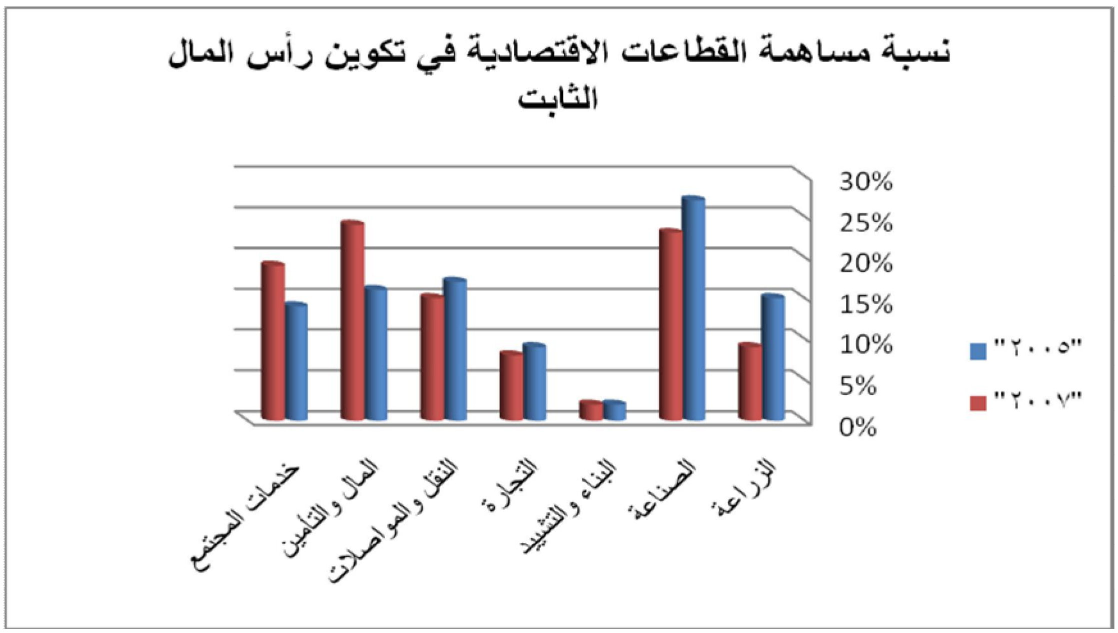
في عام ٢٠٠٥ بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت ٣٠٩٦١٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ موزعة على الشكل التالي:

٤٥٢٢٠ للزراعة مشكلة ١٥% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مقابل ٨٢٨٩١ للصناعة مشكلةً ٢٧% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (١٤٢٤٨ استخراجية، ٢٩١٤٩ تحويلية، ٣٩٤٩٢ كهرباء وماء)، كما ساهم قطاع البناء والتشييد بنسبة ٢% أي بقيمة ٧٣٩٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ، ٢٧٤٤٣ للتجارة أي ما يعادل ٩%، مقابل ١٧% لقطاع النقل والمواصلات لتبلغ قيمة مساهمته ٥٤٠٣٥ مليون ليرةٍ سوريةٍ، وساهم قطاع المال والتأمين بنسبة ١٦% أي ما يعادل ٤٨٣٤٩، مقابل ٤٤٢٨١ خدمات المجتمع مشكلة بذلك نسبة ١٤%.

في عام ٢٠٠٧ انخفضت القيمة الإجمالية لرأس المال الثابت إلى ٢٩١٦٩٩ مليون ليرةٍ سوريةٍ وترافق ذلك بانخفاض قيمة استثمارات قطاع الزراعة إلى ٢٧٣٢٧ وتراجع نسبة مساهمتها إلى ٩% من إجمالي

تكوين رأس المال الثابت، كما تراجعت قيمة استثمارات قطاع الصناعة إلى٦٧٨٧٢ مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمتها إلى ٢٣% (١٣٤٩٢ استخراجية، ٢٥٩٢٣ تحويلية، ٢٨٤٥٦ كهرباء وماء)، أيضاً تراجعت قيمة استثمارات قطاع البناء والتشييد إلى ٦٧٥٨ في حين بقيت النسبة ٢% أي كما كانت في عام ٢٠٠٥، كذلك انخفضت قيمة استثمارات قطاع التجارة إلى ٢٢٧٠٢ بالتالي انخفضت النسبة إلى ٨%، كذلك الأمر بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات الذي انخفضت قيمة استثماراته إلى ٤٢٣٩٢ وانخفاض نسبته إلى ١٥%، على عكس قطاع المال والتأمين الذي زادت قيمة استثماراته إلى ٧٠٥٢٢ وارتفعت نسبته إلى ٢٤%، كما زادت قيمة الاستثمارات في ميدان خدمات المجتمع لتصل إلى ٥٤٠٨٢ مترافقةً مع زيادة النسبة إلى ١٩%[١].

وفي ما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح التغير الذي طرأ على هذه القطاعات:



الشكل (٢٥)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٥) نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٥ كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين رأس المال الثابت أعلى نسبة، إلا أنها تراجعت في عام ٢٠٠٧، كما نلاحظ أيضاً تراجع نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات بالإضافة إلى قطاع التجارة، في حين ازدادت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين، كذلك قطاع خدمات المجتمع.

[١]- البيانات المتعلقة بعامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة، جميع النسب الموجودة في هذا الفصل محسوبة من قبل الباحثة.

ثانياً: مساهمة القطاع العام في الاستثمار:

قامت الحكومة السورية في بداية الستينات من القرن العشرين بتأميم بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور القطاع العام في سورية على حساب الانحسار التدريجي لدور القطاع الخاص، وبشكل خاص عندما تبنت دولة الوحدة (السورية – المصرية) مبدأ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإعلان عن الخطة الخمسية الأولى، باستثناء فترة انفصال الوحدة (١٩٦١- ١٩٦٣)، وعلى مدى ما يقارب ثلاثة عقودٍ تعاظم دور الدولة في سورية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واتسم الخطاب التنموي بريادة الدولة للاقتصاد الوطني، وبروز مفاهيم مثل "القطاع العام الرائد" أو "القائد للاقتصاد الوطني"، كما تميزت هذه المرحلة بتزايد حصة الدولة من الاستثمارات الإجمالية وبشكلٍ خاصٍ خلال عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات من القرن العشرين[١].

وكانت سورية قد اعتمدت في الفترات السابقة على جهود القطاع العام الصناعي، فقدمت له كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، إذ إنها خصصت موازنةً سنويةً لتطوير هذه المؤسسات وإقامة مصانع جديدةٍ، وأعطت بعض المؤسسات حرية احتكار صناعةٍ معينةٍ أو قطاعٍ معينٍ، فلم تسمح للقطاع الخاص بدخوله وبقي العمل حكراً على مصانع القطاع العام، في حين بقيت مشاريع القطاع الخاص في الصناعات الخفيفة والصناعات الحرفية والخدمات والتجارة، وكانت تساهم إلى جانب القطاع العام في تزويد الاقتصاد الوطني بالسلع المصنعة ونصف المصنعة وتقديم السلع النهائية للمواطنين[٢].

ومن خلال الرجوع إلى المجموعات الإحصائية تبين أن مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت (حسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠) كانت على النحو التالي:

في عام ١٩٩٤ ساهم ب ٧١١٦٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ[٣]، وشكلت مساهمته ٤٢,٤% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

في عام ٢٠٠٥ ارتفعت مساهمة القطاع العام لتصل إلى ١٤٦٦٩٠ مليون ليرةٍ سوريةٍ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمته إلى ٤٧,٤% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

في عام ٢٠٠٧ تراجعت مساهمة القطاع العام إلى ١٣٦٤٠١ مليون ليرةٍ سوريةٍ، مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمته إلى ٤٦,٨% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت[٤].

نورد فيما يلي شكلاً بيانياً يوضح التغير الحاصل على مساهمة القطاع العام في الاستثمار:

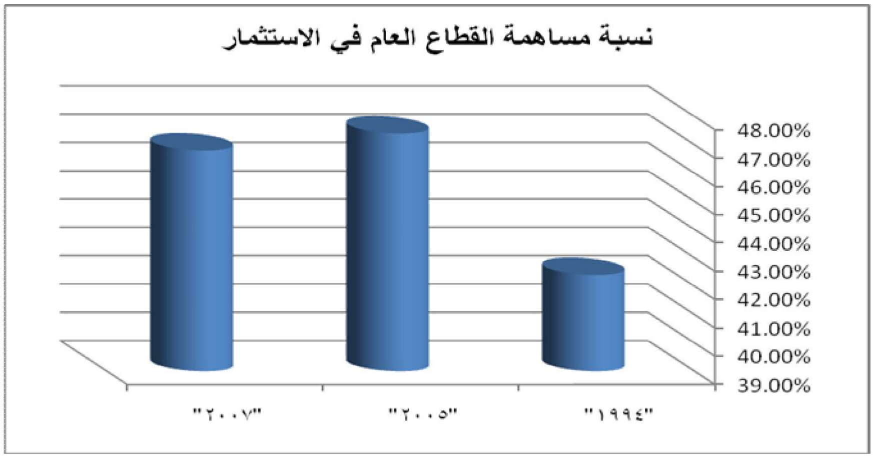
---

[١]- النابلسي، سعيد، تقويم قانون الاستثمار رقم (١٠) وتأثيره على العمالة و التشغيل، ضمن ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن، نيرنبرغ، عام ١٩٩٧، ص١٠٩.

[٢]- لمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول من هذا البحث.

[٣]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢.

[٤]- بيانات عامي (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة.



الشكل (٢٦)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٦) نلاحظ تزايد نسبة مساهمة القطاع العام في الاستثمار في عام ٢٠٠٥ مقارنةً مع عام ١٩٩٤، إلا أن هذه النسبة تراجعت في عام ٢٠٠٧، ويمكن تفسير التراجع في مساهمة القطاع العام خلال الفترة الثانية من مدة الدراسة بسبب تغير سياسة الحكومة التي أفسحت المجال للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في مجال الاستثمار، حيث أصدرت الحكومة العديد من القوانين المشجعة لعمل القطاع الخاص، بالإضافة إلى أنها سمحت له بالاستثمار في ميادين كانت حكراً على القطاع العام فقط مثل البنوك والمصارف والتعليم العالي والتأمين وغيره.

أما من حيث التوزيع القطاعي فقد كانت مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت على الشكل التالي:

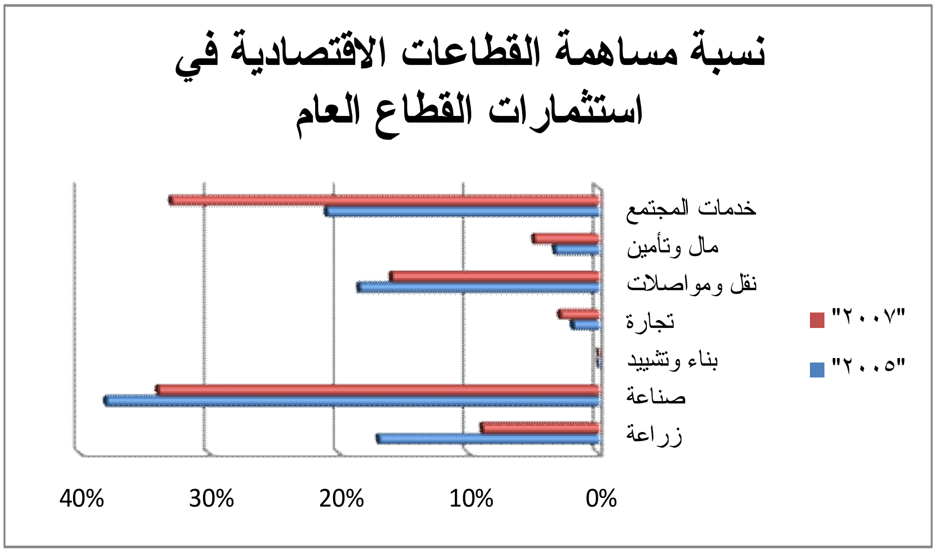
في عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت ١٤٦٦٩٠ مليون ليرةٍ سوريةٍ موزعةً على الشكل التالي:

٢٤٤٠٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ لقطاع الزراعة بنسبة ١٧% ، مقابل ٥٥٥٠٩ للصناعة أي ما يعادل ٣٨% (٩٥٨٦ للصناعة الاستخراجية، ٨٤٠٨ للصناعة التحويلية، ٣٧٥١٥ للماء والكهرباء)، في حين حظي قطاع البناء والتشييد ب ٣٧٦ مليون أي أقل من ١%، مقابل ٢٩٥٤ مليون لقطاع التجارة أي ما يعادل ٢%، ٢٧١١٤ النقل والمواصلات حيث ساهم بنسبة ١٨,٥%، في حين كانت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين ٣,٤% أي بقيمة ٥٠٦٨ مليون ليرةٍ سوريةٍ، كما شكلت مساهمة قطاع خدمات المجتمع نسبة ٢١% حيث بلغت قيمة مساهمته ٣١٢٦٦ مليون ليرةٍ سوريةٍ.

في عام ٢٠٠٧ تراجعت قيمة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت إلى ١٣٦٤٠١ مليون ليرةٍ سوريةٍ، ترافق ذلك بتراجع قيمة مساهمة قطاع الزراعة إلى ١٢٥٢٨ وتراجعت النسبة إلى ٩% ، كما تراجعت قيمة مساهمة قطاع الصناعة إلى ٤٦٦٤٢ مما أدى إلى تراجع النسبة إلى ٣٤% (١٢٥٤٥

صناعة استخراجية، ٥٦٤١ صناعة تحويلية، ٢٨٤٥٦ للماء والكهرباء)،في حين ارتفعت قيمة مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى ٤٢٩ إلا أن النسبة ظلت أقل من ١%، كما ارتفعت قيمة مساهمة قطاع التجارة إلى ٤٠٦٥ لترتفع النسبة إلى ٣%، على العكس من ذلك انخفضت قيمة مساهمة قطاع النقل والمواصلات إلى ٢١٢٨٢ وترافق ذلك بانخفاض إلى ١٦%، بالمقابل ارتفعت قيمة مساهمة قطاع المال والتأمين إلى ٦٦٤٥ بالتالي ارتفعت النسبة إلى ٥%، أما فيما يتعلق بقطاع خدمات المجتمع فقد كانت الحال مشابهة حيث ارتفعت قيمة مساهمته إلى ٤٤٨١٠ مما أدى إلى ارتفاع النسبة إلى ٣٣%[١].

لتوضيح مساهمة القطاعات الاقتصادية في استثمارات القطاع العام نورد الشكل البياني التالي:



الشكل (٢٧)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٧) نلاحظ تراجع نسبة مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية في استثمارات القطاع العام، بشكلٍ خاصٍ قطاع الزراعة، على عكس قطاع خدمات المجتمع الذي زادت نسبة مساهمته في استثمارات القطاع العام زيادةً ملحوظةً حتى أصبح منافساً لقطاع الصناعة.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار:

بدأت الحكومة السورية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين باتباع نهج التعددية الاقتصادية، حيث تم تدريجياً السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في العملية الاقتصادية حيث تم سنّ العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع انتقال واستثمار رؤوس الأموال العربية في سورية مثل المرسوم التشريعي رقم ٣٤٨ لعام ١٩٦٩ القاضي بالسماح للمغتربين السوريين والمستثمرين العرب بالاستثمار في سورية، كذلك تم منح المستثمرين مجموعةً من المزايا والتسهيلات والضمانات.

[١]ـ البيانات المتعلقة بالعامين (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة.

بالإضافة إلى ذلك تم التصديق على مجموعةٍ من الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية مثل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام ١٩٨٦، والتصديق على اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧١، واتفاقية تسوية منازعات استثمار الأموال العربية عام ١٩٧٤، بالإضافة إلى التصديق على مجموعة من الاتفاقات الثنائية مع الدول الأجنبية[١].

في النصف الثاني من عقد الثمانينات عملت الدولة على توسيع دائرة ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي من خلال إصدار قوانين جديدة، ففي مجال الزراعة صدر قانون تشجيع الاستثمار الزراعي رقم (١٠) في عام ١٩٨٦ والذي سبقه القرار رقم (١٨٦) عام ١٩٧٨ لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي[٢].

مع بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت مرحلة جديدةٌ في الاقتصاد العالمي انعكست آثارها على الواقع الاقتصادي القائم في سورية، الأمر الذي اضطر الحكومة السورية إلى فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي عبر مجموعةٍ من القوانين التي أصدرتها منذ عام ١٩٩٠ مثل قانون استثمار أموال المغتربين، وقانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ والقانون رقم (٢٠) لعام ١٩٩١ وغيرها من القوانين، وقد سمحت هذه القوانين لجميع المغتربين العرب والأجانب بالدخول إلى البلاد وإقامة الاستثمارات التي يرغبون بها وحسب خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت الحالي تستعد سورية لتوقيع اتفاقية الشراكة الأوربية، إلا أن توقيع هذه الاتفاقية يتطلب من الحكومة السورية انتهاج سياسةٍ اقتصاديةٍ تنسجم مع متطلبات التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وإعطاء الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص[٣].

بالتأكيد إن هذه التغيرات التي طرأت على سياسة الدولة تجاه القطاع الخاص أثرت بشكلٍ كبيرٍ على مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والتي سندرسها في الجزء المتبقي من هذا البحث.

في عام ١٩٩٤ بلغت قيمة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت ٩٦٧١٢ مليون ليرةٍ سوريةٍ أي ما يعادل ٥٧,٦% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت[٤].

في عام ٢٠٠٥ ارتفعت قيمة مساهمة القطاع الخاص لتصل إلى ١٦٢٩٢٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن النسبة قد تراجعت إلى ٥٢,٦% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي أن نسبة مساهمة القطاع الخاص قد تراجعت بمقدار خمس نقاطٍ مئويةٍ مقارنةً مع عام ١٩٩٤.

---

[١]- غانم، ممدوح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢، ص٧٤.

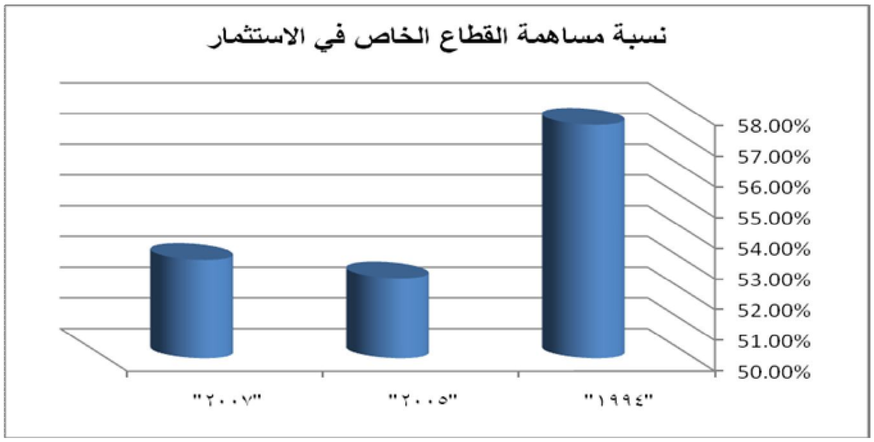
[٢]- النابلسي، سعيد، تقويم قانون الاستثمار رقم (١٠) وتأثيره على العمالة والتشغيل، ضمن ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، عام ١٩٩٧، ص١٠٩.

[٣]- الحمش، منير، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٦/١/٢٤.

[٤]- المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢.

في عام ٢٠٠٧ تراجعت قيمة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى ١٥٥٢٩٨ مليون ليرةٍ سوريةٍ، إلا أن النسبة ازدادت إلى ٥٣,٢% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي أن مقدار الزيادة أقل من نقطة مئوية.

فيما يلي نورد شكلاً بيانياً يوضح نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:



الشكل(٢٨)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٨) نلاحظ تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ مقارنة مع عام ١٩٩٤، إلا أن هذه النسبة ازدادت قليلاً في عام ٢٠٠٧ مقارنةً مع عام ٢٠٠٥.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص فقد كانت موزعةً على الشكل التالي:

في عام ٢٠٠٥ بلغت قيمة مساهمة القطاع الخاص ١٦٢٩٢٣ مليون ليرةٍ سوريةٍ موزعة على الشكل التالي:

٢٠٨١٧ للزراعة بنسبة ١٣% ، مقابل ٢٧٣٨٢ للصناعة أي ما يعادل ١٧% (٤٦٦٢ صناعة استخراجية، ٢٠٧٤١ صناعة تحويلية، ١٩٧٧ ماء وكهرباء)، ٧٠٢٠ البناء والتشييد مشكلة بذلك نسبة ٤%، مقابل ٢٤٤٨٩ للتجارة أي ١٥%، ٢٦٩٢١ النقل والمواصلات ما يعادل ١٦,٥%، ٤٣٢١٨ المال والتأمين مشكلة ٢٦,٥%، ١٣٠١٥ خدمات المجتمع ولم تتجاوز النسبة ٨%من مجمل مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت[١].

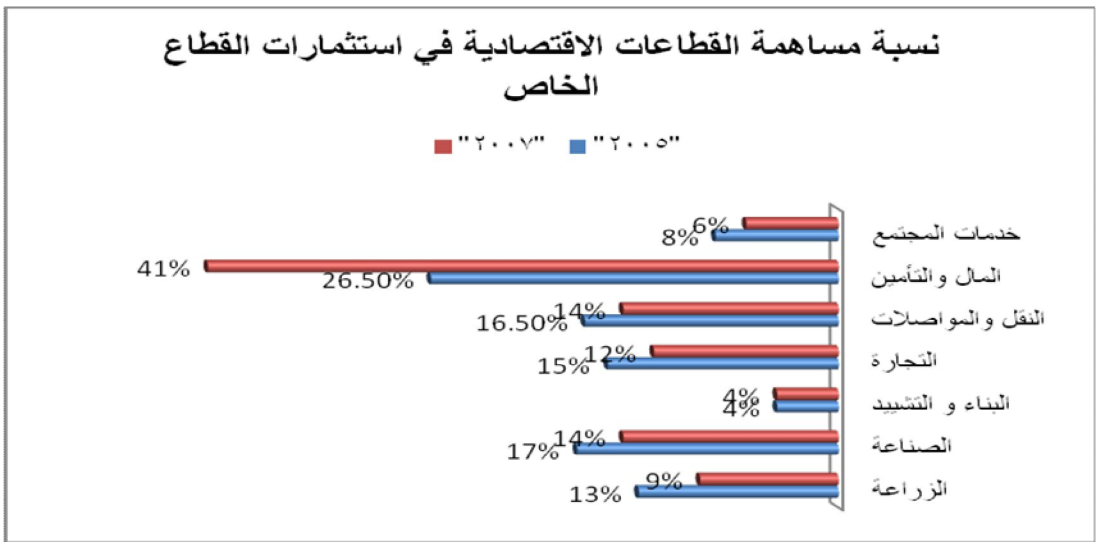
في عام ٢٠٠٧ تراجعت قيمة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إلى ١٥٥٢٩٨ مليون ليرةٍ سوريةٍ، فتراجعت معها قيمة مساهمة قطاع الزراعة إلى ١٤٨٤٤ الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة

---

[١]- البيانات مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة.

مساهمته إلى ٩% ،كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الصناعة إذ تراجعت قيمة مساهمته إلى ٢١٢٣٠ وتراجعت النسبة إلى ١٤% (٩٤٧ صناعة استخراجية، ٢٠٢٨٣ صناعة تحويلية، في حين أن استثمارات القطاع الخاص في مجال الماء والكهرباء كانت معدومة في عام ٢٠٠٧)، وتراجعت القيمة في مجال البناء والتشييد إلى ٦٣٢٩ في حين بقيت النسبة ٤%، كما تراجعت قيمة مساهمة قطاع التجارة إلى ١٨٦٣٧ مما أدى إلى تراجع النسبة إلى ١٢%، كما انخفضت القيمة التي ساهم بها قطاع النقل والمواصلات إلى ٢١١١١٠ وترافق ذلك بانخفاض نسبة مساهمته إلى ١٤%، أما فيما يتعلق بقطاع المال والتأمين فقد ارتفعت القيمة إلى ٦٣٨٧٧ لترتفع نسبة مساهمته إلى ٤١%، في حين تراجعت قيمة استثماراته في ميدان خدمات المجتمع إلى ٩٢٧٢ مترافقةً بانخفاض النسبة إلى ٦%[١].

ولتوضيح التغير الحاصل على مساهمة القطاعات الاقتصادية في استثمارات القطاع الخاص نورد الشكل البياني التالي:



الشكل (٢٩)

من خلال الشكل البياني رقم (٢٩) نلاحظ أنه في عام ٢٠٠٥ كانت أعلى نسبة مساهمة هي لصالح قطاع المال والتأمين، ويأتي بعدها قطاع الصناعة، في عام ٢٠٠٧ زادت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين زيادةً كبيرةً ولكن على حساب تراجع نسبة مساهمة باقي القطاعات.

رابعاً: مقارنة مساهمة كل من القطاعين في تكوين رأس المال الثابت:

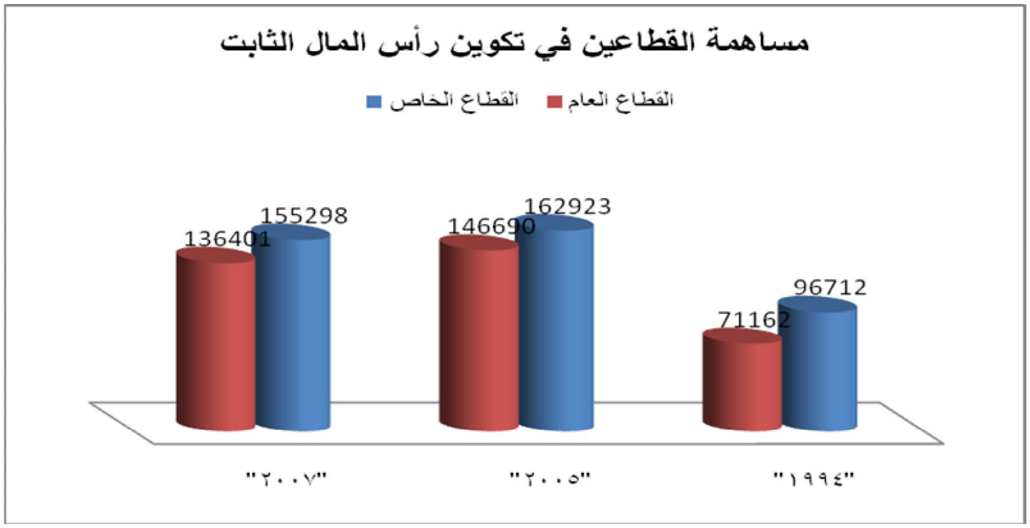
بعد دراسة حجم الاستثمار في القطاعين العام والخاص ومساهمة كل منهما في تكوين رأس المال الثابت سيركز هذا الجزء من البحث على مقارنة أداء القطاعين في هذا المجال وذلك بهدف معرفة القطاع الذي

[١] - البيانات مأخوذة من هيئة تخطيط الدولة.

يساهم بشكلٍ أكبر في تكوين رأس المال الثابت، ومعرفة التغير الذي طرأ على كل قطاع من هذه القطاعات، إضافةً إلى معرفة القطاع الاقتصادي الذي يسهم بشكلٍ أكبر في استثمارات هذا القطاع أو ذاك.

١- من حيث مساهمة كل من القطاعين في تكوين رأس المال الثابت:

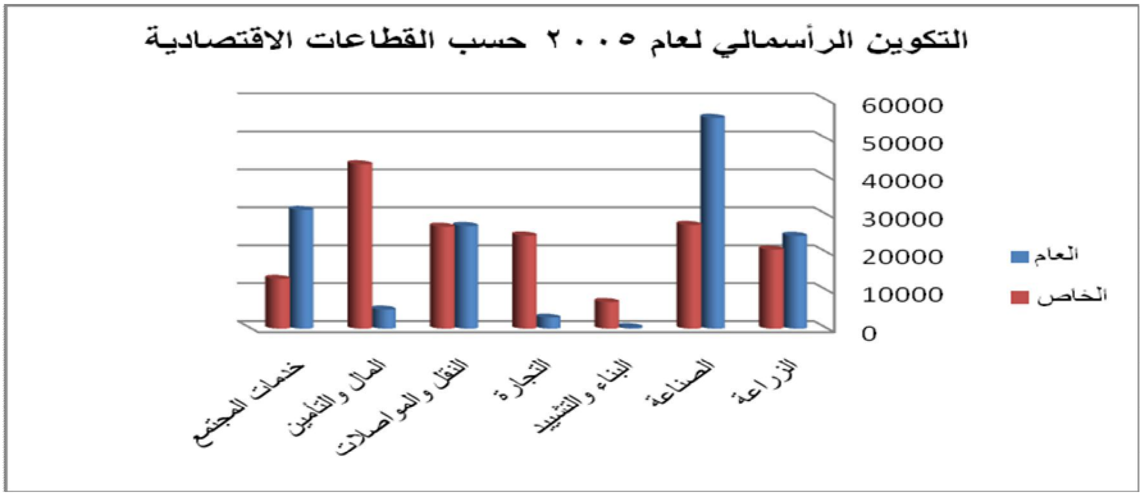
لتسهيل عملية المقارنة نورد الشكل البياني التالي:



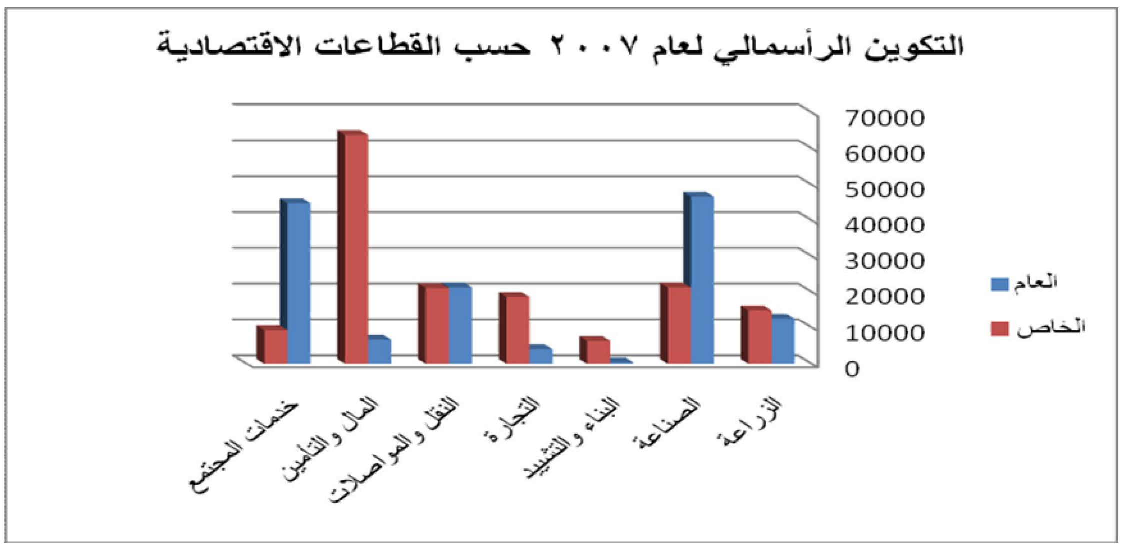
الشكل (٣٠)

من خلال الشكل البياني رقم (٣٠) نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت أكبر من مساهمة القطاع العام، يمكن تفسير ذلك بأن الفترة التي اخترناها لدراسة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمار هي الفترة التي انتهجت فيها الحكومة سياستها الاقتصادية الجديدة التي هدفت إلى دعم القطاع الخاص وإفساح المجال له ليكون صاحب الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية السورية، بالإضافة إلى أن معظم استثمارات القطاع الخاص هي استثماراتٌ ذات ربحيةٍ عاليةٍ على عكس القطاع العام الذي يستثمر في مشاريع قد تكون أرباحها معدومةً أو قليلةً أو لا تظهر إلا على المدى البعيد. كما يمكن ملاحظة أن الفارق في تزايدٍ مستمرٍ.

٢- من حيث القطاعات الاقتصادية:



الشكل (٣١)



الشكل (٣٢)

من خلال الشكلين البيانيين السابقين (٣١- ٣٢) نلاحظ أن استثمارات القطاع العام تتركز بشكلٍ رئيسيٍ في قطاع خدمات المجتمع وقطاع الصناعة، في حين أن استثمارات القطاع الخاص تتركز بشكلٍ كبيرٍ في قطاع المال والتأمين، إضافةً إلى اعتماده على قطاع التجارة وقطاع البناء والتشييد، وتمكنه من زيادة استثماراته في قطاع الزراعة في عام ٢٠٠٧ لتصبح أعلى من استثمارات القطاع العام، في حين بقيت استثمارات القطاعين في مجال النقل والمواصلات متساوية تقريباً.

من هنا نلاحظ أن الجزء الأكبر من استثمارات القطاع العام هي استثمارات لا تعتمد على الربحية، على عكس القطاع الخاص الذي تركزت استثماراته في القطاعات ذات الربحية العالية.

في نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن سورية استطاعت أن توفر العديد من شروط المناخ الاستثماري التي تغري الكثير من المستثمرين للاستثمار ضمن أراضيها، إلا أن سياستها الاستثمارية الهادفة إلى جذب المزيد من الاستثمارات تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على عوامل مؤقتةٍ واستثنائيةٍ مثل الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، أي أن العائد من الاستثمار أو الربح الذي يحققه المستثمر هو ربحٌ مؤقتٌ لأنه ناتجٌ عن عوامل مؤقتةٍ، الأمر الذي يجعل العديد من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار في سورية، لذلك لا بد من إعادة النظر في سياسة سورية الاستثمارية وجعلها تتمحور حول العوامل والمقومات الاقتصادية (المتمثلة في البنية التحتية والاستثمار في الإنسان والمعلوماتية وفي السياسات الاقتصادية الكلية السليمة وتفادي الضغوط التضخمية وسلامة النظام المصرفي وسوق الأوراق المالية واعتدال النظام الضريبي وكفاءة النظام القانوني ومحدودية القيود البيروقراطية) التي ترفع من مستوى العائد على الاستثمار بالنسبة للمستثمر.

إن تحفيز الاستثمار لا يمكن أن يتحقق دون خلق بيئةٍ جديدةٍ للعمل ودون توافر عقليةٍ منفتحةٍ من قبل جميع أجهزة الدولة المعنية تؤمن بأن الاستثمار قضيةٌ مصيريةٌ بالنسبة للوطن، وبدونه لن تستطيع الحكومات تأمين فرص العمل للمواطنين.

على الرغم من دعم الحكومة السورية للقطاع الخاص وإصدارها للعديد من القوانين والإعفاءات والمزايا التي تشجع عمل القطاع الخاص، إلا أنها لا تزال تعطي القطاع العام حق احتكار الاستثمار في بعض المجالات مثلاً سمح للقطاع الخاص بصناعة المولدات والمحركات الكهربائية غير المنتجة في القطاع العام[١]، ولكن حتى الآن لم يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الاتصالات السلكية، أو حتى في مجال صناعة التبغ، مما يعني عدم عدالة الحكومة في معاملتها للقطاعين، فلكي تكون المعادلة متوازنة يجب أن توفر الدولة للقطاعين الظروف نفسها، وبالتالي أن تسمح لهما بالاستثمار في كافة المجالات وأن تعاملهما المعاملة الضريبية نفسها وما إلى ذلك.

إن السياسة التي تنتهجها الحكومة السورية هي التي تحدد مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت، فإذا أرادت دعم أحد هذين القطاعين منحته مزايا تفضيليةً وحق الأفضلية في الاستثمار.

[١]- الكفري، مصطفى عبدالله، مناخ الاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٨/٣/١٨.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:
القطاع العام والقطاع الخاص هما ركيزة الاقتصاد السوري وتحقيق التنمية تتطلب تحسين آلية عملهما معاً وليس حذف أحدهما لصالح الآخر.

من خلال البحث الذي قمنا به ثبتت صحة هذه الفرضية، إذ أن أي قطاع من القطاعات الاقتصادية غير قادر لوحده على بناء الاقتصاد الوطني، لكن إذا أردنا بناء اقتصاد وطني قوي لا بد لنا من العمل على تطوير كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وبشكل خاص تلك التي تتحمل العبء الأكبر وهما القطاعين العام والخاص.

لاحظنا من خلال البيانات التي توفرت لدينا أنه كلما شجعت الحكومة عمل أحد هذه القطاعات كلما زادت مساهمته في بناء الاقتصاد، فمن خلال التشريعات التي أصدرتها الحكومة لتشجيع عمل القطاعين العام والخاص لاحظنا ازدياد نسبة مساهمة هذين القطاعين في الإيرادات المالية للدولة وكذلك في المردود المادي العائد من الاستثمارات التي جذبتها هذه التشريعات، وكذلك تشجيعها على القيام بمشاريع اقتصادية ضخمة.

الفرضية الثانية:

أغلب الآراء والمقترحات المتعلقة بتطوير وتفعيل القطاعين العام والخاص مبنيةٌ على آراء ومصالح شخصيةٍ وأيديولوجية.

من خلال دراسة تاريخ الاقتصاد السوري تبين أن دعم الحكومة لأي قطاعٍ من القطاعات الاقتصادية مرهونٌ بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، ففي الفترة التي تلت الاستقلال الوطني اعتمدت الحكومة سياسة دعم القطاع العام فجاءت معظم قراراتها وتشريعاتها لصالح القطاع العام، بل تعدى ذلك إلى ظلم القطاع الخاص حيث تم تأميم معظم المؤسسات الاقتصادية الهامة والكبرى. أما الفترة التي انتهجت فيها الحكومة سياسة التعددية الاقتصادية فقد أصدرت المراسيم والقوانين لتشجيع عمل كافة القطاعات، وفي الفترة الأخيرة (الفترة التي حاولت فيها الحكومة جاهدة لتوقيع اتفاقية الشراكة الأوربية) لجأت الحكومة في سياستها الاقتصادية إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أفضى إلى إصدار التشريعات المشجعة للقطاع الخاص، إذ إن الشراكة الأوربية تشترط دعم القطاع الخاص.

أيضاً، عددٌ كبير من الباحثين والاقتصاديين وبعض العاملين في كلا القطاعين يبنون آراءهم وفق توجهاتهم الأيديولوجية والمصالح الشخصية وليس بناءً على تحليل اقتصادي علمي للقطاعين العام والخاص ودورهما في الاقتصاد السوري.

الفرضية الثالثة:

يعاني كلٌ من القطاع العام والخاص من مشكلاتٍ تعيقهما عن أداء دورهما:

من خلال البيانات التي توفرت للدراسة تبين أن كل من القطاعين العام والخاص يعانيان من مشكلاتٍ تعيق عملهما. مثلاً يعتمد القطاع الخاص بشكلٍ كبيرٍ جداً على العمالة غير المتعلمة وبالطبع فإن هذا يؤثر على إنتاجية هذا القطاع، كذلك فيما يتعلق بمستوردات كل من القطاعين نجد أن معظمها مواد استهلاكية أما الصادرات فمعظمها مواد خام أي أن الصادرات والواردات هي مواد تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى معاناة كل من القطاعين من الإجراءات والتعقيدات الروتينية، فعلى سبيل المثال إذا ما أراد قطاع ما الاستثمار في مجالٍ معين فإنه يحتاج إلى موافقة جهاتٍ متعددةٍ على مشروعه، هذا من جهة القطاع الخاص، أما فيما يخص القطاع العام فحتى الآن لا تستطيع شركات القطاع العام القيام بأي عملٍ دون الرجوع إلى الجهة المركزية، لذلك إذا ما أردنا الاستفادة القصوى من طاقات هذين القطاعين لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل المشكلات التي يعاني منها كل من هذين القطاعين.

الفرضية الرابعة:

توجد حاجةٌ ماسةٌ لإجراء إصلاح يشمل كلاً من القطاع العام والخاص:

من خلال البيانات المتعلقة بمساهمة كل من القطاعين في التجارة الخارجية نجد أن نشاطات كل من القطاعين تتركز في مجالاتٍ استهلاكيةٍ حيث يعتمد كل من القطاعين على المجالات التي لا تساهم في بناء اقتصادٍ وطنيٍ قويٍ لذلك لا بد من إجراء إصلاحات تشمل كل من القطاعين بهدف جعلهما قادرين على المساهمة في بناء اقتصادٍ وطنيٍ قويٍ (معظم المستوردات هي مواد ضرورية للصناعة و مواد استهلاكية ووقود وزيوت معدنية وآلات وأدوات رأسمالية) في حين أن الصادرات هي مواد خام. لذلك لا بد من إجراء الإصلاحات الكفيلة بجعل هذين القطاعين قادرين على تصنيع المواد الثقيلة والمواد الضرورية للصناعة وقادرين على صناعة التكنولوجيا وعلى تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة. أيضاً فيما يتعلق بالقطاع العام فقد أصبحت معظم آلاته قديمةً وتحتاج إلى الاستبدال، وعلى الرغم من التشريعات التي صدرت لتشجيع وجذب الاستثمارات إلا أن التعقيدات والإجراءات الروتينية لا زالت تقف حائلاً دون تحقيق ذلك لذلك لا بد من إعادة النظر واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تقضي أو على الأقل تخفف ما أمكن من هذه التعقيدات.

الفرضية الخامسة:

يوجد **نقصٌ في القوانين والتشريعات التي تكفل الاستفادة من كل الطاقات لهذين القطاعين:**

على الرغم من أن الحكومة عملت جاهدةً على إصدار التشريعات التي تسهل عمل كل من القطاعين ومنح المزايا والإعفاءات، إلا أن هذه التشريعات لا زالت قاصرةً عن تسخير طاقات هذين القطاعين بالكامل والاستفادة منها. بالنسبة للقطاع العام، مثلاً، نلاحظ أن كل أرباحه تذهب إلى ميزانية الدولة ويترك القطاع العام بدون سيولةٍ ماليةٍ، أما إذا أراد أن يحتفظ بقسم من فوائضه المالية كي يطور مؤسساته وشركاته فإنه بحاجة إلى موافقة وزارة المالية وكذلك موافقة رئاسة مجلس الوزراء، وكذلك الأمر إذا ما أراد أن يقترض من الأسواق المالية. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فحتى الآن لم يصدر مرسومٌ أو قانونٌ يعفيه من الضرائب والرسوم وبالتالي يشجع رؤوس الأموال المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني بدلاً من التوجه إلى بلدان أخرى. إضافةً إلى ذلك هناك بطء في تنفيذ القوانين الجديدة التي تصدر الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ تطور هذين القطاعين.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نستطيع القول بأن السياسة الاقتصادية ترسم من قبل الحكومة وبناءً على توجهات وتطلعاتٍ معينةٍ لهذه الحكومة، لكن أياً كانت هذه التوجهات والتطلعات فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق من خلال الاعتماد على جهود قطاع معينٍ على حساب تصغير أو تحجيم جهود القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل إن ذلك يتطلب تضافر جهود كافة القطاعات الاقتصادية ودعمها ما أمكن حتى نتمكن من الاستفادة من كل طاقاتها وبشكلٍ خاصٍ تلك القطاعات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد، وبما أن بحثنا يتناول حالة الاقتصاد السوري الذي يرتكز على دعامتين أساسيتين هما القطاع العام والقطاع الخاص فإن عملية التنمية الاقتصادية في سورية مرهونةٌ بدعم وتطوير آلية عمل هذين القطاعين بشكلٍ أساسيٍ ومن دون تحيزٍ لأي منهما، بغية الاستفادة القصوى من طاقاتهما لبناء اقتصادٍ وطنيٍ قادرٍ على الوقوف في وجه العقبات والتحديات الداخلية والخارجية.

من خلال البحث الذي قمنا به عن المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في الجمهورية العربية السورية تبين لنا أهمية الدور الذي يقوم به كل قطاعٍ من هذه القطاعات في بناء الاقتصاد السوري، إذ إن كلَّ واحدٍ منهما يكمل نظيره الآخر، مما يعني أن التنمية الاقتصادية في سورية لن تتحقق بالاعتماد على مجهود قطاعٍ دون آخر، وقد تجلى ذلك واضحاً من خلال الدراسة التي قمنا بها عن مساهمة كل منهما في الاقتصاد السوري، ففي الفترة التي كانت تعاني فيها سورية من الاحتلال العثماني استطاع القطاع الخاص بناء قاعدةٍ أو أساسٍ للاقتصاد السوري وذلك من خلال الأشياء الذي استطاع أن يستقدمها من خارج البلاد، والتي شكلت القاعدة الأساسية للاقتصاد السوري، كما أنه ساهم مساهمةً فعالةً في بناء الاقتصاد السوري في الفترة الأولى من استقلال سورية، إلا أن موجات التأميم التي تعرض لها القطاع الخاص حدّت من فعالية هذا الدور في بناء الاقتصاد الوطني، الأمر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد السوري إذ تم تهريب معظم رؤوس الأموال الخاصة إلى خارج البلاد، لكن الحكومة استدركت الوضع في فتراتٍ لاحقةٍ وفسحت المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

١. فيما يتعلق بمشكلة البطالة التي تعاني منها سورية: وجدنا أن كلاً من هذين القطاعين يسعى إلى المساهمة في حل هذه المشكلة وذلك من خلال فرص العمل التي يؤمنها كل منهما، وقد تبين من خلال هذا البحث أن فرص العمل التي يؤمنها القطاع الخاص أكبر من تلك التي يؤمنها القطاع العام، إلا أن القطاع الخاص يميل إلى توظيف العمالة غير المتعلمة في حين يسعى القطاع العام إلى توظيف عمالٍ من كافة المستويات التعليمية، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص يسعى إلى التقليل من نسبة القوة العاملة الأنثوية، مقابل سعي القطاع العام إلى زيادة هذه النسبة، كما تبين أن

معظم فرص العمل التي يؤمنها القطاع العام هي في مجال الخدمات، في حين يقوم القطاع الخاص بتوزيع عمالته على معظم الفعاليات الاقتصادية.

٢. أما فيما يتعلق بمساهمة القطاعين بالتجارة الخارجية: فقد وجدنا أن قيمة صادرات القطاع الخاص أعلى من قيمة صادرات القطاع العام باستثناء عام ١٩٩٤، كما أن قيمة مستوردات القطاع الخاص أعلى من قيمة مستوردات القطاع العام، وفي حين تتركز معظم مستوردات وصادرات القطاع العام في الوقود والزيوت المعدنية، نجد أن القطاع الخاص يعتمد في صادراته على الأغذية والمشروبات، وفي مستورداته على المواد الضرورية للصناعة إضافةً إلى الأغذية والمشروبات.

٣. في مجال الإيرادات المالية للدولة: تجبر الدولة كلاً من القطاعين العام والخاص على المساهمة في إيراداتها المالية، وذلك من خلال إجبار القطاع العام على تحويل فوائضه الاقتصادية إلى الموازنة العامة للدولة، وفرض ضرائب على القطاع الخاص، وبناءً على هذا البحث وجدنا أن مساهمة القطاع العام أكبر من مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات المالية للدولة، بالرغم من أن مساهمة القطاع الخاص كانت أعلى في بداية فترة الدراسة التي اخترناها، ويعود السبب في ذلك إلى القوانين والتشريعات الصادرة، إذ إنه في الفترة الأخيرة صدر العديد من القوانين والتشريعات التي تقلل من نسبة الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص وذلك بهدف جذب هذا القطاع للعمل داخل البلاد.

٤. في مجال القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة بهدف تطوير آلية عمل كلٍّ من هذين القطاعين: تسعى الحكومة جاهدةً لإصدار قوانينٍ تشجع عمل هذا القطاع أو ذاك، إلا أن هذه القوانين مرهونةٌ بالسياسة التي تنتهجها الحكومة تجاه هذا القطاع أو ذاك في الفترة التي يتم فيها إصدار القوانين والتشريعات أو التسهيلات التي تمنح، وفي بداية الألفية الثالثة تم إصدار العديد من التشريعات التي تهدف إلى تسهيل عمل القطاع الخاص بشكلٍ أساسيٍّ، لكن بالرغم من سعي المشرِّع لإصدار القوانين المناسبة إلا أنه حتى الآن لم يصدر قانونٌ أو مرسومٌ كفيلٌ بالاستفادة من الطاقات الكلية لأي من هذين القطاعين.

٥. فيما يتعلق بمساهمة القطاعين في تكوين رأس المال الثابت: يساهم كلٌ من القطاعين في تكوين رأس المال الثابت، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الخاص أعلى من نسبة مساهمة القطاع العام، وفي حين يركز القطاع العام في استثماراته على قطاع خدمات المجتمع والصناعة نجد أن القطاع الخاص يركز في استثماراته على قطاع المال والتأمين، وهي قطاعاتٌ ذات ربحيةٍ عاليةٍ على عكس القطاع العام الذي لا يهدف في استثماراته إلى الربح.

المقترحات والتوصيات:

١- الاستمرار في تبسيط الإجراءات الحكومية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه من خلال إتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار.

٢- توسيع عمليات الإقراض لدعم المشاريع الصناعية وتشجيع التصدير.

٣- العمل على تفعيل سعر الفائدة كأداةٍ اقتصاديةٍ مهمةٍ في توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد فوائد على القروض حسب نوع النشاط الاقتصادي وأهميته بما يتوافق مع توجهات الحكومة في تطوير القطاعات الاقتصادية، وتصحيح هيكل أسعار الفائدة في السوق بما يسمح بتخفيض تكلفة الاستثمار.

٤- متابعة الإصلاح الضريبي وتخفيض الضرائب بحيث تصبح أكثر عدالةً ومنطقيةً.

٥- إطلاق النشاطات الاقتصادية أمام القطاع الخاص وتحرير جزءٍ كبيرٍ من موارد الدولة لاستخدامها في مجالات أخرى.

٦- إفساح المجال لأي قطاعٍ من القطاعات الاقتصادية كي يستثمر في النشاط الذي يراه مناسباً له دون أي تحديد، معتمدين في ذلك على العلاقة بين أهداف الاستثمار ومعايير الربحية التجارية والاجتماعية من خلال ما يطلق عليه (التخطيط التأشيري) الذي يركّز على منح حوافز ومزايا مباشرةٍ وغير مباشرةٍ للمشروعات الخاصة التي تحقق أهدافاً اجتماعيةً أكبر.

٧- تأهيل العنصر البشري بتعليمه وتدريبه على كل المستجدات ليكون فاعلاً في عملية التطوير.

٨- تقديم الدعم للصادرات وإزالة كل العقبات التي تحول دون قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

٩- منح المزيد من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات للمستثمرين الذين يقيمون مشاريع في المحافظات النائية، والمشاريع المخصص إنتاجها بكامله للتصدير، والمشاريع التي تستوعب عدداً أكبر من الأيدي العاملة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

١. الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، عام ٢٠٠٦.

٢. الحمش, منير, الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين, دار مشرق مغرب, دمشق, ١٩٩٧.

٣. الراوي، خالد وهيب، الاستثمار مفاهيم – تحليل – إستراتيجية، دار المسيرة، عمان، عام ١٩٩٩.

٤. الناصر، ناصر عبيد، المالية العامة، مطبعة الداودي، دمشق، عام ١٩٩٨.

٥. بشور، عصام، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، عام ١٩٩٦.

٦. حاتم، سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩١.

٧. خربوش، حسني علي، أرشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار زهران، عمان، عام ١٩٩٩.

٨. عادلة, نزار, التعددية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي, سلسلة الدراسات الاقتصادية, دمشق, ١٩٩٢.

٩. عرودكي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، عام ١٩٧٤.

١٠. ف. ب. فيكتوروف, اقتصاد سوريا الحديثة (مشكلاته وآفاقه), ترجمة: هشام الدجاني, دار البعث, دمشق, ١٩٧٠.

١١. قلعاوي، غسان، القطاع العام إلى أين (خواطر حول تخصيص القطاع العام)، دار المكتبي، دمشق، ١٩٩٥.

١٢. هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، الاستثمار الأجنبي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، عام ٢٠٠٥.

ثانياً: الرسائل غير المنشورة:

١. أحمد، هناء يحيى، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٧.

٢. إدلبي، ثريا حسين، تسويق السلع الغذائية في القطر العربي السوري دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٨.
٣. آغا، ريم جودت يعقوب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ١٩٩٢.
٤. البعيني، خالد ذوقان، الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٠.
٥. البيطار, منى لطفي, الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية, رسالة دكتوراه, جامعة حلب, ٢٠٠٥.
٦. الحوراني، منار عمر، الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق وإمكانية تطبيقها في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ١٩٩٨.
٧. الشيخ، أحلام علي، نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الإيراد العام (حالات في التشريع الضريبي المقارن)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٩.
٨. العلي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة، ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٢.
٩. حسب الله، أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عام ٢٠٠٥.
١٠. سليمان، حسان محمد، تقييم دور الصادرات في التنمية الاقتصادية بالتطبيق على سوريا، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٧.
١١. صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.
١٢. طالاس, مسلم عبد, السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري, رسالة ماجستير, جامعة حلب, ٢٠٠٤.
١٣. عبد اللطيف, رامي, دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سوريا, رسالة ماجستير, جامعة تشرين, اللاذقية, ٢٠٠٣.
١٤. عطية, راجح, فاعلية توزيع الاستثمارات في الاقتصاد السوري خلال الفترة من ١٩٦٠- ١٩٨٥, رسالة ماجستير, جامعة حلب, ١٩٩٣.

١٥. علي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢.
١٦. عمر، عمر موسى شيخ، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها (دراسة ميدانية على سورية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٨.
١٧. غانم، ممدوح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢.
١٨. غندور، غسان فاروق، الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٩.
١٩. يوسف، أحمد، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، عام ٢٠٠٥.

ثالثاً: الندوات:

١. إبراهيم, العيسوي, إبراهيم, سعد الدين عبد الله, تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٠.
٢. الأبرش, محمد رياض, القروض المصرفية والتمويل الإنمائي, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق، ٢٠٠٠/٢/٢٢.
٣. أبو دان, محمد صافي, واقع الصناعة في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٤/٦/٢٩.
٤. الحمش، منير، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٦/١/٢٤.
٥. الروادي، تيسير، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق،٢٠٠١/٥/٢٢.
٦. الزعيم, عصام, إصلاح القطاع العام الصناعي, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٣/٢/٢٨.
٧. السيد, فؤاد, التعددية الاقتصادية واتجاهات المستقبل، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ٢٠٠١/٣/٤.
٨. الشيشكلي, محمد عامر, مستقبل القطاع التعاوني في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق، ٢٠٠٤/٤/٩.
٩. القزاز، عزيز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية- واجبات السياسة الاقتصادية، ضمن ندوة حول ترويج الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي، غرفة تجارة دمشق ومؤسسة فريد ريتش ناومان، دمشق، ١٩٩٤/١١/١٧.

١٠. القلاع، محمد غسان، السياسات المحفزة للاستثمار، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠١/٥/٢٢.

١١. القلاع, محمد غسان, تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٤/٢/٥.

١٢. الكفري، مصطفى عبدالله، مناخ الاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية،دمشق،٢٠٠٨/٣/١٨.

١٣. اللحام, فؤاد, القطاع المشترك للتعاون بين القطاعين العام والخاص, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٢/٢/١٢.

١٤. النابلسي، سعيد، تقويم قانون الاستثمار رقم (١٠) وتأثيره على العمالة والتشغيل، ضمن ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن، نيرنبرغ، عام ١٩٩٧.

١٥. النور, أيمن عبد, دور الأجهزة الحكومية في ظل آليات السوق, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ١٩٩٩/٣/٦.

١٦. النور, خالد عبد, تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ١٩٩٩/٧/١٦.

١٧. النور, خالد عبد, القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, ٢٠٠٠/٤/٢٥.

١٨. بكور, يحيى, إصلاح القطاع الزراعي وتنميته, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٠٠٤/٦/٤.

١٩. جبران، انطون, سبل تأهيل القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٢/١/٢٩.

٢٠. جليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٠/٢/٢٩.

٢١. حبيب, مطانيوس, قراءة في القطاع الخاص في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق,٢٠٠٥/٣/٢٨.

٢٢. خضور، رسلان، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، دمشق، عام ١٩٩٧.

٢٣. دليلة, عارف, تجربة سورية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة, ضمن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, الكويت, ١٩٩٠.
٢٤. دليلة، عارف، الإطار القانوني والتشريعي لسياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية- الألمانية الأولى، دمشق، عام ١٩٩٧.
٢٥. دليلة, عارف, القطاع العام من الحماية إلى المنافسة, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢/٥/ ٢٠٠٠.
٢٦. سكر, نبيل, الإصلاح الاقتصادي في سورية, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ٢٢/٣/٢٠٠٠.
٢٧. سكر, نبيل, ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, دمشق, ١٨/٣/٢٠٠٣.
٢٨. قنبرية، جمال، رؤية في الإصلاح الضريبي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١٣/٣/٢٠٠١.
٢٩. كنعان، علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقانون رقم (١٠) في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٨/٥/٢٠٠٠.
٣٠. مراد، محمد جلال، تصحيح بنية العمالة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية،دمشق، ٤/٥/١٩٩٩.
٣١. مرزوق، نبيل، البطالة في سورية وأسبابها ومداخل معالجتها، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١١/٥/٢٠٠٤.

رابعاً: المراسيم و التشريعات:

١. المرسوم التشريعي رقم /١٠٣/ لعام ١٩٥٢.
٢. القانون رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣.
٣. المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ١٩٦٢.
٤. المرسوم التشريعي رقم /٩٢/ لعام ١٩٦٧.
٥. المرسوم التشريعي رقم /٣٤٨/ لعام ١٩٦٩.
٦. المرسوم التشريعي رقم (١٨) لعام ١٩٧٤.
٧. القانون رقم /١٩/ لعام ١٩٩٠.
٨. القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١.
٩. القانون رقم /٢٠/ لعام ١٩٩١.

١٠. المرسوم التشريعي رقم (٢٠) لعام ١٩٩٤.
١١. المرسوم التشريعي رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠.
١٢. القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢.
١٣. المرسوم التشريعي رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣.
١٤. المرسوم التشريعي رقم (٥٢) لعام ٢٠٠٤.
١٥. القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥.
١٦. المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥.
١٧. المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام ٢٠٠٦.
١٨. القانون رقم /٥٤/ لعام ٢٠٠٦.
١٩. المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧.

خامساً: الدوريات

١. نشرة قوة العمل لعام ١٩٩٤.
٢. نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٥.
٣. نشرة قوة العمل لعام ٢٠٠٧.
٤. المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٥.
٥. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢.
٦. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤.
٧. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.
٨. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.
٩. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧.
١٠. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.
١١. تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧.
١٢. الخطة الخمسية العاشرة.
١٣. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاستثمار زودنا بها من قبل هيئة تخطيط الدولة.

سادساً: المواقع الالكترونية:

١. الحسناوي، محمد، العمال السوريين ضحايا دولتهم، بمناسبة العدوان على عمال سوريين في لبنان،٢٠٠٤/١١/٧، الموقع الالكتروني: www.asharqalarabi.org.uk
٢. السيوفي، قحطان، الموقع الالكتروني للمجلة الاقتصادية: www.iqtissadiya.com
٣. الحمش, منير, التخطيط والسوق, مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب, دمشق, العدد ٢٦, ٢٠٠٦, مأخوذة عن الموقع الالكتروني للمجلة: www.awu.org/politic/26/fkr
٤. الحمش، منير، الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، الموقع الالكتروني: www. Awu-dam.org/book/60/study 60/96-mh
٥. حداد, فراس, الصناعة السورية في مواجهة التحديات, مجلة أبيض أسود, العدد ١٥١، ٢٠٠٦، مأخوذ عن الموقع الالكتروني للمجلة: www.awaonline.net
٦. حداد، فراس، البطالة في سورية، مجلة أبيض أسود، العدد ١٥٨، ٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للمجلة: www.awaonline.net
٧. حسن، سامي، البطالة في سورية واقعها- أسبابها- آليات الحد منها، جريدة النور، العدد ١٩٢، عام ٢٠٠٥، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للجريدة: www.alghoraba.com
٨. سكر, نبيل, إصلاح القطاع العام أم خصخصته, مجلة أبيض أسود, ٢٠٠٧/٦/١٨, موقع شبكة فولتير الالكتروني: www.voltairenet.org
٩. موقع هيئة الاستثمار السورية:www.investinsyria.org
١٠. موقع وزارة الصناعة: www. Syrianindustry.org
١١. موقع وكالة سانا للأنباء: www. Sana. Sy/ara/
١٢. موقع وزارة الاقتصاد: www.syrecon.org.
١٣. شبكة فولتير، ارتفاع نسبة البطالة في عهد الحداثة والتطوير في سورية، ٢٠٠٦/١/٢٩، الموقع الالكتروني: www.voltairenet.org
١٤. سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، الموقع الالكتروني: www.gucciac.org ib.
١٥. الموقع الالكتروني:.www.ameinfo.com